المنصوبات فى لغة العرب
بين التقديم والتأخير
دراسة نحوية تحليلية

الدكتور

عبدالحى محمد عبدالحى محمود

المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع الزقازيق

المنصوبات فى لغة العرب
بين التقديم والتأخير
دراسة نحوية تحليلية

بقلم
د/ عبدالحى محمد عبدالحى محمود
المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر ـــ فرع الزقازيق

لله رب العـــالمين، العلـــى القـــدير، ذى التصـــريف والتقدير، والتبديل والتغيير، والتقديم والتأخير.

والصلاة والسلام على صفوة خلقه، وسيد رسله، وإمام أنبيائه محمد (ﷺ) المؤيد المقدم، أفصح العرب والعجم، المخصوص بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه وتابعيه أولى الفضل والكرم.

وبعد

فإن اللغة العربية أغنى اللغات مادة، وأغزرها معنى، وأوسعها اشتقاقا، وأبينها أسلوبا، تحتوى على ضروب من القول لا تحصـــى، وأنواع من التراكيب لا تحصر، وتمتاز بالنسق الرائع، والنظم البديع، والارتباط بين ألفاظها، والتماسك بين كلماتها وعباراتها.

وتلك هى مهمة علم النحو، فهو ميزان الألفاظ، وقانون تأليف الكـــلام، ومعيار ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة، والجملة فى الجمل،حتى تتسق العبارة، وتتم الفائدة،وتُؤَدَّى المعانى تأدية صحيحة.

والتقديم والتأخير مظهر من مظاهر ثراء اللغة وسعتها، وكثرة تراكيبها وأساليبها، وقوة تدفقها وعطائها؛ ولهذا عُنِىَ به النحويون، والبلاغيون، والمفسرون، وغيرهم.

وقد استخرت الله (عزوجل) فى القيام بدراسة نحوية تحليليـــة لمسائل التقديم والتأخير فى المنصوبات فى لغة العرب، جمعت فيهـــا

هذه المسائل المتناثرة فى بطون كتب النحو ، ورتبتها، وبوبتها وفق ترتيب ألفية ابن مالك؛ ليسره على الباحثين .

وقد جعلت عنوان هذه الدراسة: "المنصوبات فى لغة العرب بين التقديم والتأخير ــ دراسة نحوية تحليلية".

وجاءت هذه الدراسة فى تسعة عشر مبحثا :

المبحث الأول: "كان" وأخواتها . **المبحث الثانى:** "ما" العاملة عمل "ليس".

المبحث الثالث: "ظن" وأخواتها . **المبحث الرابع:** المفعول به .

المبحث الخامس: المفعول له . **المبحث السادس:** المفعول معه .

المبحث السابع: الاستثناء . **المبحث الثامن:** الحال .

المبحث التاسع: التمييز . **المبحث العاشر:** الإضافة .

المبحث الحادى عشر: المصدر . **المبحث الثانى عشر:** اسم الفاعل .

المبحث الثالث عشر: صيغ المبالغة . **المبحث الرابع عشر:** الصفة المشبهة .

المبحث الخامس عشر: فعلا التعجب . **المبحث السادس عشر:** اسم الفعل .

المبحث السابع عشر: نواصب الفعل المضارع .

المبحث الثامن عشر: جواز الفعل المضارع .

المبحث التاسع عشر: القسم .

وبعد ، فأسأل الله (عز وجل) أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به طلاب العلم القائمين على لغة القرآن العظيم ، الذائدين عنها ، المشرفين بخدمتها ، الباحثين فى أسرارها ودقائقها ، إنه سميع مجيب .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1]

(١) هود / ٤ .

المبحث الأول

"كان" وأخواتها

ويشتمل على خمس مسائل:

١ ـ تقديم أخبار "كان" وأخواتها المتصرفات على أسمائهن أو عليهن.

٢ ـ تقديم خبر "ليس" على اسمها أو عليها.

٣ ـ تقديم خبر "ما دام" على اسمها، أو على "ما"، أو على "دام" وحدها.

٤ ـ تقديم أخبار "ما زال" وأخواتها على أسمائهن ، أو على "ما"، أو على الفعل وحده.

٥ ـ تقديم معمول أخبار "كان" وأخواتها على أسمائهن ، أو عليهن.

١ـ تقديم أخبار "كان" وأخواتها المتصرفات على أسمائهن أو عليهن

"كان" وأخواتها من نواسخ الابتداء، يرفعن المبتدأ ويسمى اسما لهن، وينصبن الخبر ويسمى خبرا لهن.

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

١ - ما يعمل هذا العمل ـ أى: يرفع المبتدأ وينصب الخبر ـ بلا شرط ، وهن: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس.

٢ - ما يعمل هذا العمل بشرط: أن يتقدمه نفى لفظا أو تقديرا، أو شبه نفى (نهى أو دعاء)، وهن: زال، وبرح، وفتئ، وانفك.

٣ - ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه "ما" المصدرية الظرفية، وهى: دام.

وهذه الأقسام كلها تتفق فى أحكام توسط خبرها بينها وبين اسمها، وتختلف فى أحكام تقديمه عليها وعلى اسمها معا، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

والأصل فى أخبار هذه الأفعال أن تتأخر عن أسمائها، كما أن الأصل فى خبر المبتدأ أن يتأخر عنه، وقد يُلْتَزَمُ هذا الأصلُ فيجب تأخير الخبر عن الاسم، وقد يتقدم الخبر على الاسم وحده، وقد يتقدم على الفعل الناسخ والاسم معا، وفى ذلك أحوال ، إليك تفصيلها:

أولا : وجوب تأخير الخبر عن الاسم :

يجب تأخر الخبر عن الاسم ويمتنع توسطه بينه وبين "كان" وأخواتها ، وكذلك تقديمه عليهن فى ثلاثة مواضع[1]:

---

(١) تنظر هذه المواضع فى: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩٢)، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح (بدون) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥١)،تحقيق الدكتور / عبدالرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوى المختون،(هجر للطباعة والنشر ـ ط:الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م) والتذييل والتكميل لأبى حيان(٤/ ١٧٢ ـ ١٧٥) تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى (دار القلم ـ =

١ - أن يُخافَ التباسُ الخبرِ بالاسم، وذلك إذا كان إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، فلا يتميز أحدهما عن الآخر، فيجب تقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: كان أخى صديقى، وأصبح شيخى رفيقى، وصار طبيبى شريكى.

"فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر. والفرق المعنوى بينهما كبير؛ لأن أحدهما محكوم عليه وهو الاسم، والآخر محكوم به وهو الخبر"(١).

٢ - أن يكون الخبر محصورا بـ"إلا" أو بـ"إنما"، نحو : ما كان محمد إلا فقيها ، وإنما كان خالد شاعرا ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ (٢).

ولزم هنا تأخير الخبر "لأن حصر الخبر مقصود، ولا يظهر إلا بالتأخير"(٣)، فالمحصور فيه بـ"إلا" يجب اتصاله بها متأخرا عنها، والمحصور فيه بـ"إنما" يجب فصله وتأخيره، فلو تقدم المتأخر فى الصورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر"(٤).

٣ - أن يكون الخبر مشتملا على ضميرِ ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بَعْلَ هند حبيبَها(٥).

=دمشق ــ ط: الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٢ ــ ٢٧٣)، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (مكتبة التراث ــ القاهرة ــ ط " العشرون (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠)م .

(١) النحو الوافى للأستاذ / عباس حسن (١/ ٥٧٠) (دار المعارف ــ مصر ــ ط : الرابعة-بدون).

(٢) الأنفال/ ٣٥ .

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٥٠) .

(٤) النحو الوافى (١/ ٥٧٠) .

(٥) شرح التسهيل (١/ ٣٥٠) .

ثانيا: وجوب تقديم الخبر على الاسم وحده:

يجب تقديم الخبر على الاسم وحده (أى: توسطه بين الفعل الناسخ والاسم) فى موضعين:

١ - أن يكون فى الاسم ضمير يعود على شىء متصل بالخبر، مع وجود مانع من تقديم الخبر على الناسخ، كأن يكون الناسخ مسبوقا بأداة يمتنع تقديم الخبر عليها، مثل: يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبُها، ويسرنى أن يكون للعمل أهلُه.

فيمتنع هنا تأخر الخبر عن الاسم؛ لأن الاسم اشتمل على ضمير يعود على شىء فى الخبر، فلو تأخر الخبر لعاد هذا الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فلا يجوز أن تقول: يعجبنى أن يكون صاحبُها فى الدار، ولا: يسرنى أن يكون أهلَه للعمل.

وكذلك يمتنع تقديم الخبر على الفعل الناسخ؛ لسبقه بـ"أن" المصدرية، وهى لا يجوز تقديم شىء من جملتها عليها، فلا يجوز أن تقول: يعجبنى فى الدار أن يكون صاحبُها، ولا : يسرنى للعمل أن يكون أهلُه.

فلما امتنع تأخير الخبر عن الاسم، وامتنع تقديمه على الفعل لم يبق إلا توسطه بينهما لزوما[1].

٢ - أن يكون الاسم محصورا، نحو: ما كان مسافرا إلا محمدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾ [2].

ثالثا: وجوب تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه معا:

يجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه معا إذا كان هذا الفعل متصرفا غير مسبوق بـ(ما) النافية (يشمل ذلك: كان ـ أصبح ـ أضحى ـ أمسى ـ ظل ـ بات ـ صار) وكان الخبر له الصدارة فى الكلام، مثل: أين كان محمد؟ وكيف كان خالد؟ وكم كان مالك؟ أما

---

(١) النحو الوافى (١/ ٥٧٠).
(٢) الجاثية/ ٢٥.

إذا كان الفعل جامدا (ليس ــ ما دام) أو مسبوقا بـــ"مـــا" النافيـــة فسيأتى ــ إن شاء الله تعالى ــ بيان آراء النحاة فيه.

رابعا: جواز الأوجه الثلاثة (التقديم، والتأخير، والتوسط):

وذلك فى غير الأحوال السابقة، فيجوز تقـــديم خبـــر "كـــان"، وأخواتها المتصرفات غير المسبوقات بـــ(ما) عليهن وعلى أسمائهن معا، ويجوز توسطه بينهن وبين أسمائهن، ويجـــوز تـــأخيره عـــن أسمائهن على الأصل، وهذا ما عليه جمهور النحاة[1].

تقول: كان محمدٌ كريما، وكان كريما محمدٌ،وكريما كان محمدٌ.

ومن وروده متوسطا قوله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ [3].

قال سيبويه: "تقول: كان عبدُاللهِ أخاك ... وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُاللهِ، فقَدَّمْتَ وأَخَّرْتَ، كما فعلت ذلك فى "ضَرَبَ"؛ لأنه فِعْـلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير منه كحاله فى "ضرب""[4].

فالعلة فى جواز التقديم والتأخير فى "كان، وأصبح، وأضـــحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار" أنها أفعال متصرفة تصرفا تاما نسبيا، فتقول: كان، ويكون، وكُنْ، وكائن، وكَوْن ... وهكذا ؛ فلما تصـــرفت

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٥) تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ــ بيروت (بدون) ، والمقتضب للمبرد (٤/ ٨٨، ٨٩)، تحقيـــق الأستاذ الدكتور / محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ ١٤١٥هـــ = ١٩٩٤م) والإيضاح العضدى لإبى على الفارسى (١٣٧، ١٣٨)تحقيق الدكتور / حسن شاذلى فرهود (دار العلـــوم للطباعـــة والنشر ــ ط : الثانية ١٤٠٨هـــ = ١٩٨٨م) والمفصل فى علـــم العربيـــة للزمخشرى (٢٦٩) (دار الجيل ــ بيروت ــ ط: الثانية)، وهمع الهوامع فـــى شرح جمع الجوامع للسيوطى (١/ ٣٧٢، ٣٧٣) تحقيق الأستاذ / أحمد شـــمس الدين (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : الأولى ١٤١٨هـــ = ١٩٩٨م) .

(٢) الروم/ ٤٧ .

(٣) يونس/ ٢ .

(٤) الكتاب (١/ ٤٥) .

هذه الأفعال فى نفسها تصرفت فى منصوبها المُشْبِه للمفعول به بالتقديم والتأخير، فجاز أن تقول: كان قائما زيدٌ، وقائما كان زيدٌ ، كما جاز أن تقول: ضَرَبَ خالدا محمدٌ، وخالدا ضَرَبَ محمدٌ[1].

أما الأفعال الجامدة (ليس ، وما دام) [2]، والمسبوقة بـ(ما) النافية (ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك)، فسيأتى تفصيل القول فيها.

(١) ينظر: الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلى (جـ٢ ـ ق١ ـ صـ٧، ٨) تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميرى (جامعة أم القرى ـ السعودية ـ ١٤٢٠هـ).

(٢) اتفق النحاة على جمود (ليس) واختلفوا فى (دام)، والصحيح أنها جامدة. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (١/ ٢٣٨)،تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (دار الثقافة العربية ـ بيروت) والتصريح بمضون التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى (١/ ١٨٦)، (دار إحياء الكتب العربية ـ بدون) وهمع الهوامع (١/ ٣٦٤، ٣٦٥)، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان (١/ ٢٣٠) (دار إحياء الكتب العربية ـ بدون).

٢ ـ تقديم خبر "ليس" على اسمها أو عليها

أولا : تقديم خبر "ليس" على اسمها :

اختلف النحاة[١] فى تقديم خبر "ليس" على اسمها،أى: توسيطه بينها وبين الاسم، فأجازه البصريون[٢]؛ تغليبا لجانب الفعلية، فهى فِعْلٌ كغيرها من الأفعال،وكغيرها من أخوات "كان"،واحتجوا لذلك بالسماع نثرا وشعرا.

فمن النثر: قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [٣].

ومن الشعر قوله:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ∴ فليس سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[٤]

---

(١) حكى أبوعلى الفارسي وابن مالك وغيرهما الإجماع على جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها .ينظر:الإيضاح العضدى(١٣٨) شرح التسهيل(١/ ٣٤٩).

وذكر ابن يعيش، وأبوحيان، وابن عقيل، والسيوطى، والأشمونى أن ابن درستويه حكى فى الإرشاد أن المسألة مختلف فيها،خلافا لمن زعم الإجماع على الجواز .ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٤) (مكتبة المتنبى ــ القاهرة ــ بدون)والتذييل والتكميل(٤/ ١٧٠، ١٧١)،وشرح ابن عقيل (١/٢٧٣)، وهمع الهوامع (١/٣٧٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/٢٣٢) .

وذكر ابن هشام، وتبعه الشيخ خالد الأزهرى أن ابن درستويه هو الذى خالف فى هذه المسألة فمنع تقديم خبر "ليس" على اسمها.

ينظر : أوضح المسالك (١/ ٢٤٢) ، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (١٢٩) تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ بدون) ، والتصريح (١/ ١٨٧) .

والصواب: أن المسألة مختلف فيها، وأن ابن درستويه حكى الخلاف فحسب. ينظر: مجلة كلية اللغة العربية ــ بالقاهرة ــ العدد السادس (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م) (صـ١٨٠، ١٨١)، (مقال بعنوان: ابن درستويه وآراؤه النحوية للأستاذ الدكتور/ أحمد عبدالمنعم أحمد الرصد.

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٦٤، ٦٥)، والمقتضب (٤/ ١٩٤ ــ ١٩٦، ٤٠٦).

(٣) البقرة/ ١٧٧ .

(٤)البيت من الطويل،ونسب للسموأل بن عادياء اليهودى أو اللجلاج بن الحارث فى: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (٢٠٠)تحقيق الدكتور / السيد تقى عبد السيد(١٤٠٦هـ) والمقاصد النحوية فى شرح شواهد شرح والألفية للعينى (٢/٧٦) (مطبوع على هامش خزانة الأدب ــ دار صادر ــ بيروت ــ (بدون) .

وبلا نسبة فى:شرح التسهيل(١/ ٣٤٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٣) .

والشاهد فيه: قوله: "فليس سواء عالم وجهول" حيث قدم خبر "ليس" وهو "سواء" على اسمها وما عطف عليه "عالم وجهول"، وهذا جائز عند البصريين ومن وافقهم، خلافا لمن منع ذلك.

وقوله:

فليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها ∴ صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا[1]

قال المبرد : "فأما قول الشاعر:

فليس بمعرف لنا أن نردها ∴ صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

فإن هذا البيت إنما جاء فى "ليس"، و"ليس" تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء...فـ"ردها" اسم "ليس"،و"بمعروف لنا" الخبر"[2].

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبر "ليس" على اسمها، تشبيها لها بـ"ما" النافية، وتغليبا لجانب الحرفية على الفعلية[3].

ورُدَّ عليهم بأنهم مجوجون بورود السماع بالتوسط نثرا، وشعرا[4].

فالصواب: ما ذهب إليه البصريون لوروده فى القرآن الكريم، وأشعار العرب[5].

---

(١) **البيت** من الطويل، قاله النابغة الجعدى فى الكتاب (٦٤/١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١/ ٢٤١) تحقيق الدكتور / محمد على سلطانى (مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م) ، وبلا نسبة فى: المقتضب (٤/ ١٩٤)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادى (١٦٥/٧) تحقيق الدكتور / محمد نبيل خليفى ومراجعة الدكتور / إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)

ــ العقر: قطع أحد قوائم البعير عند النحر كى لا يشرد.

والشاهد فيه: قوله : "فليس بمعروف لنا أن نردها" حيث تقدم خبر ليس "بمعروف لنا" على اسمها "أن نردها" أى: ردها، وهذا جائز عند البصريين ومن وافقهم، خلافا لمن منعه.

وفيه شاهد آخر: وهو قوله: "ولا مستنكر" حيث يجوز فيه الرفع على أنه خبر مقدم و"أن تعقرا" [أى: التعقير] مبتدأ مؤخر، والنصب عطفا على موضع خبر ليس المجرور بالباء، والجر عطفا على لفظه، ورد بعضهم وجه الجر.

(٢) المقتضب (٤/ ١٩٤) .

(٣)،(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٤)وهمع الهوامع (١/ ٣٧٢) .

(٥) قال ابن عقيل: "ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها والصواب جوازه".=

ثانيا: تقديم خبر "ليس" عليها:

اختلف[1] النحويون فى تقديم خبر "ليس" عليها، فذهب غير المبرد من البصريين وبعضُ المتأخرين[2] إلى جواز تقديم خبر "ليس" عليها، كما جاز تقديم خبر "كان" عليها ، فيقولون: قائما ليس زيدٌ، واستدلوا بما يلى[3]:

١ - قول الله (عزوجل) : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [4] حيث تقدم معمول خبر "ليس" عليها ، وهو قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ حيث إنه متعلق بـ(مصروفا) وهو خبر "ليس"، وتقديم معمول الخبر يُؤْذِنُ بتقديم الخبر؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث

=وقال السيوطى: "ومنعه بعضهم فى "ليس" تشبيها بـ"ما"، وهو محجوج بالسماع".

ينظر : شرح ابن عقيل (١/ ٢٧٣) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٢) .

(١) ينظر هذا الخلاف فى: الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى بركات الأنبارى (١/ ١٦٠) تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ ١٤١٤هـ ١٩٩٣م)، وأسرار العربية لأبى بركات الأنبارى (١٤٠) تحقيق الأستاذ/ محمد بهجة البيطار (مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لابى البقاء العكبرى (٣١٥) تحقيق الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ ط : الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) ، واللباب فى علل البناء والإعراب لأبىبقاء العكبرى (١/ ١٦٨، ١٦٩) تحقيق الدكتور/ غازى مختار طليمات والدكتور / عبدالإله نبهان (دار الفكر المعاصر ـ بيروت ط: لأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م) وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف الزبيدى (١٢٣) تحقيق الدكتور / طارق الجنابى (مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ ط :الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) .

(٢) ومنهم: الفارسى وتلميذه ابن جنى ، ينظر: الإيضاح العضدى (١٣٨)، واللمع فى صنعة الإعراب لابن جنى (١٢٠)تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف ط : الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م) .

(٣) تنظر هذه الأدلة فى: الإنصاف (١/ ١٦٢)، والتبيين (٣١٦)،وائتلاف النصرة (١٢٣) .

(٤) هود/ ٨ .

يقع العامل، ورتبة العامل ــ فى الأصل ــ قبل المعمول؛ ولهذا لم يجز أن يقال : "زيدًا أكرمتُ" إلا بعد أن جاز : "أكرمتُ زيدًا".

٢ - أن الأصل فى العمل للأفعال، و"ليس" فعلٌ يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة، المظهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، وقد تُصُرِّفَ فيه بتقديم منصوبه على مرفوعه ، نحو: "ليس قائما محمدٌ" ؛ فيجوز كذلك تقديم المنصوب عليها.

٣ - أن "ليس" لا يجوز أن تقاس على "ما" فى امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن بينهما مخالفة، بدليل أنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها ولا يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها، فتقول : ليس قائما محمدٌ، ولا تقول: ما قائما محمدٌ. ولهذا جاز أن تخالفها "ليس" فى جواز تقديم خبرها عليها.

وذهب الكوفيون والمبرد[١]، وأكثر المتأخرين[٢] إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها ، واستدلوا بما يلى[٣]:

١ - أن "ليس" فعل غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى عمله، كفعل التعجب، و"عسى" و"نعم" و"بئس"؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، كما أُجْرِيَتْ "كان" مُجْرَاه؛ لأنها متصرفة.

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٨٧) .

(٢) ينظر: الأصول فى النحو لابن السراج (٢/ ٢٢٨) تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط : الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) ، والمفصل (٢٦٩) ، والإنصاف (١/١٦٣)، وأسرار العربية (١٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٢، ١١٤)، وشرح التسهيل (١/٣٥١)، وشرح قطر الندى (١٣٠)، والمساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل (١/٢٦٢) تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات (جامعة الملك عبدالعزيز ــ مركز البحث العلمى ــ مكة المكرمة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م) ، وائتلاف النصرة (١٢٣)، والتصريح (١/ ١٨٨) .

(٣) تنظر هذه الأدلة فى: الإنصاف (١/ ١٦١)، والتبيين (٣٢١، ٣٢٢) .

٢ - أن "ليس" كـ"ما" فى أن كلتيهما لنفى الحال، و"ما" أعملها الحجازيون لشبهها بـ"ليس"، وهى لا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك "ليس".

٣ - أن "ليس" موغلة فى شبه الحرف، بل قيل: إنها حرف محض.

والراجح : ما ذهب إليه الكوفيون؛ لقوة أدلتهم .

وقد رُدَّتْ أدلة البصريين بما يلى:

١ - أنه لا حجة لهم فى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [١] لأنه لو سلم أن (يوم يأتيهم) معمول متقدم، فهو ظرف، والظروف يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع فى غيرها[٢]، كما أنه يجوز فيه وجهان آخران: أحدهما: أن يكون منصوبا بفعل مقدر دل عليه قوله : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ والتقدير ــ والله أعلم ــ يلازمهم يوم يأتيهم العذاب، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية[٣].

والثانى: أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع مبتدأ، وبُنِىَ لإضافته إلى الفعل، كما فى قراءة : ﴿هَـٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [٤] ببناء (يوم) على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل[٥].

٢ - قولهم "لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل" مردود بأن هذه قاعدة غير مطردة، فهناك مواضع[٦]أجاز النحاة فيها تقديم

---

(١) هود/ ٨ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٤٥)، والتصريح (١/ ١٨٨، ١٨٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٣٥) .

(٣) ينظر: الإنصاف(١/ ١٦٣)، والتبيين (٣١٦)، وشرح التسهيل (١/ ٣٥٤) .

(٤) المائدة/ ١١٩ ، والقراءة لنافع والأعرج .
ينظر: السبعة لابن مجاهد (٢٥٠)، تحقيق الدكتور/ شوقى ضيف (دار المعارف ــ ط: الثانية)،

(٥) ينظر: الإنصاف (١/ ١٦٣)، وائتلاف النصرة (١٢٣) .

(٦)ومن هذه المواضع:=

المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل، أى: إن المعمول فيها يقع حيث لا يجوز أن يقع العامل،

٣ - قولهم: "الأصل فى العمل للأفعال، و"ليس" فعل" دليل على جواز إعمال "ليس" وليس دليلا على جواز تقديم معمولها عليها؛ "لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه، و"ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجوز تقديم معموله عليه"[1].

٤ - قولهم : "لا يجوز أن تقاس "ليس" على "ما" مردود بأنهما تتفقان فى أن كلا منهما لنفى الحال،وبأنه "ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه فى جميع أحكامه،بل لابد أن يكون بينهما مغايرة فى بعض أحكامه" [2].

=أ - معمول الفعل الواقع فى جواب "أمّا" الشرطية، نحو: أمّا محمدًا فأكْرِمْ، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ، ولا يجوز أن يقع الفعل بعد (أما) كما وقع معموله.

ب - معمول الفعل المجزوم بـ"لم" أو "لا" الناهية، ومعمول الفعل المنصوب بـ"لن" نحو: زيدا لم أضرب، وعليا لا تهن، وخالدا لن أصاحب . ولا يجوز أن يتقدم الفعل هنا على الأداة كما تقدم معموله.

تنظر هذه المواضع فى:شرح التسهيل (١/ ٣٥٤)، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (٢٧٨/١) (مطبوع أسفل شرح ابن عقيل للألفية) ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد (١/ ٢٤٥) (مطبوع أسفل أوضح المسالك) .

(١) الإنصاف (١/ ١٦٣) .

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٤) .

٣ ـ تقديم خبر "ما دام" على اسمها ، أو على "ما" أو على "دام" وحدها

أولا: تقديم خبر "ما دام" على اسمها :

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر "ما دام" على اسمها (أى: توسيطه بينها وبين الاسم) فيجوز أن تقول فى "سأبقى فى البيت ما دام المطرُ منهمرا" : سأبقى فى البيت ما دام منهمرا المطرُ .

واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع :

فأما القياس فلأن "دام" فعلٌ كسائر أخواتها، وقد جاز فيهن توسط الخبر، كما أن البصريين أجازوا فى "ليس" توسط الخبر مع عدم تصرفها مطلقا، وأيدهم السماع نثرا وشعرا؛ فجواز ذلك فى "دام" أولى؛ لأن عدم تصرفها عارض بالتركيب، فـ"ليس" أضعف من "دام"[(١)].

وأما السماع ، فمنه قول الشاعر:

لاطِيبَ للعَيْشِ مادامَتْ مُنَغَّصَةً ∴ لَذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ[(٢)]

وقول الآخر:

مادام حافظَ سِرِّى مَنْ وثقتُ به ∴ فهو الذى لستُ عنه راغبًا أَبَدَا[(٣)]

---

(١) ينظر: الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز (٢/ ٤٢٣) تحقيق الاستاذ/ حامد محمد العبدلى (دار الأنبار ــ بغداد ــ مطبعة العانى)، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٩)، وشرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى (٨٦٢/٢) تحقيق الدكتور/ على موسى الشوملى (مكتبة الخريجى ــ الرياض ــ ط:الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م) .

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة فى: الفصول الخمسون لابن معطى (٥٧) تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمود محمد الطناحى (عيسى البابى الحلبى وشركاه)، وأوضح المسالك (٢٤٢/١)، .

والشاهد فيه: قوله : "ما دامت منغصة لذاته" حيث قدم خبر "ما دام" (منغصة)على اسمها(لذاته)،وهذا جائز عند جمهور النحاة، خلافا لابن معطى.

(٣) البيت من البسيط، لم اقف على قائله ، وهو بلا نسبة فى: الفصول الخمسون (٥٧)، وتخليص الشواهد (٢٠٣)، والتصريح (١/ ١٨٨) .=

وخالف ابن معطى[1] جمهور النحاة فمنع توسط خبر "ما دام" بينها وبين اسمها ومن ثم قال: "وأما "ما دام" فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها ولا تنفصل عنها "ما" بخلاف أخواتها"[2].

وإلى هذا أشار في ألفيته بقوله:

ولا يجوز أنْ تُقَدِّمَ الخَبَرْ ∴ على اسم « مادام » وجازَفى الأُخَرْ[3]

وقد خطَّأه من جاء بعده من النحاة[4]؛ لمخالفته السماع والقياس والإجماع.

قال أبوحيان: "وأما "ما دام" فقد وهم ابن معط فى منع توسيط خبرها، وخالف النص، والقياس، والإجماع..." [5].

هذا ، وقد اعتُذِرَ لابن معطى بما يلى[6]:

= **والشاهد فيه:** قوله : "ما دام حافظ سرى من وثقت به" وهو كالشاهدين السابقين، فالخبر "حافظ سرى" قدم على الاسم "من" وصلته.

(١) هو: أبوالحسن يحيى بن عبدالمعطى، المعروف بـ ابن معطى، ولد بالمغرب سنة ٥٦٤هـ له ألفية مشهورة فى النحو سماها : الدرة الالفية، توفى سنة(٦٣٨ هـ) .

تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى (٣٤٤/٢) تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابى الحلبى ـ ط الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م) ، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى (٥/ ١٢٩)، لجنة إحياء التراث العربى (دار الآفاق الجديدة ـ بيروت) .

(٢) الفصول الخمسون (١٨١) .

(٣) الدرة الألفية لابن معطى (صـ ٥١) تحقيق الأستاذ الدكتور/ إمام حسن الجبورى (مطبعة الأمانة ـ مصر ـ ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

(٤) ينظر: الغرة المخفية (٢/ ٤٢٢)، وشرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى (٢/ ٨٦٢)، والصفوة الصفية (جـ٢ ـ ق١ ـ ص٨) ، والتذييل والتكمل (١٧١/٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وشرح قطر الندى (١٢٩) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٤)، والتصريح (١/ ١٨٧)، وهمع الهوامع (٣٧٢/١)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان(١/ ٢٣٢).

(٥) التذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

(٦) ينظر: الفصول الخمسون (٥٨، ٥٩)، وشرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى(٢/ ٨٦٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (٢٣٢/١) (دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت ـ بدون) .

١ - أن "ما دام" لَمَّا لزمتْ طريقة واحدة (وهي الماضي) جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير.

٢ - أن "ما" معها مصدرية، وهي وما في حيزها صلتها، ولعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري؛ ولأنها لمَّا لم تكن مصدرا صريحا، كانت فرعا عليه فلم يتصرف فيها بالتقديم، كما تصرف في المصدر الصريح.

٣ - أن الشواهد المسموعة في ذلك يمكن تخريجها على غير التقديم.

والصواب: ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز تقديم خبر "ما دام" على اسمها ؛ لتأييده بالسماع والقياس والإجماع.

ثانيا: تقديم خبر "ما دام" على "ما" أو على "دام" وحدها:

اتفق النحاة[1] على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" على "ما"، فلا يقال : لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ، ولا : لا أصحبك قائمًا ما دام زيدٌ؛وذلك لأن"ما" هذه موصول حرفي،مقدر بالمصدر والظرف، فقوله تعالى:﴿وَأَوْصَىٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[2] معناه ــ والله أعلم : مدة دوامي حيا[3] . ولهذا فإن "ما" لها صدر الكلام؛ فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فلا يتقدم شيء من الجملة التي بعدها عليها .

---

(١) ينظر: المفصل (٢٦٩)، أسرار العربية (١٤٠)، والإنصاف (١/ ١٥٥)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٣٩٧) تحقيق الدكتور / عبدالمنعم أحمد هريدى (مركز البحث العلمي ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٩٦) تحقيق الأستاذ / محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٥)، .

(٢) مريم / ٣١ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢٦٧) .

أما تقديم الخبر على "دام" وحدها، أى: توسطه بينها وبين "ما" فجائز عند جمهور النحاة ، فيجوز : لا أصحبك ما قائمًا دام زيدٌ، كما جاز: لا أصحبك ما زيدًا كَلَّمْتَ[1].

ومنعه أيضا بعض النحاة، ومنهم ابن الناظم[2] وابن هشام[3]، حيث منعا تقديم خبر "مادم" على "ما" ومنعا كذلك تقديمه على "دام" وحدها، أى: الفصل به بينهما .

ورد أبوحيان هذا الرأى بأن القياس يقتضى جواز تقديم خبر "دام" عليها وحدها دون "ما"؛ لأن "ما" حرف مصدرى غير عامل؛ فيجوز أن يَفْصِلَ معمول الفعل الواقع بعده بينه وبين الفعل، تقول: "عجبت مما زيدا تضرب" وقياسا عليه يجوز: لاأصحبك ما طالعةً دامت الشمسُ. إلا إن علل بأن "دام" لا تتصرف، فيتجه المنع[4].

والصواب: ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز تقديم خبر "ما دام" على "دام" وحدها أى: الفصل به بينهما؛ لما سبق بيانه من أن "ما" حرف مصدرى غير عامل؛ فيجوز الفصل بينها وبين صلتها بالخبر، كما جاز الفصل بينهما بالمفعول.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢٧٥، ٢٧٦)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٣٣) .
(٢) شرح ابن الناظم (٩٦) .
(٣) شرح قطر الندى (١٢٩، ١٣٠) .
(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٤، ١٧٨) .

٤ ـ تقديم أخبار "مازال" وأخواتها على أسمائهن، أو على "ما" أو على الفعل وحده

أولا: تقديم أخبار "مازال" وأخواتها على أسمائهن:

اتفق النحاة على جواز تقديم أخبار "ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك" على أسمائهن[١]، فيتوسط الخبر بينهن وبين أسمائهن؛ وذلك لأن هذه الأفعال الأربعة متصرفات مثل "كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار" إلا أن هذه الأربعة تصرفهن ناقص؛ فلا يأتى منهن إلا الماضى، والمضارع، واسم الفاعل[٢].

قال ابن يعيش:"وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلا خلاف؛ لأن المقتضى لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلا، ولا مانع هناك؛ فلذلك جاز أن تقول: ما زال قائما زيدٌ، وما انفك عالما بكرٌ"[٣].

ثانيا: تقديم أخبار "مازال" وأخواتها على "ما" أو على الفعل وحده:

اختلف النحاة[٤] فى تقديم خبر "ما زال" و"ما برح" و"ما فتئ" و"ما انفك" على "ما" النافية الداخلة عليهن.

فذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ما زال" وأخواتها على "ما"؛ لأنها للنفى، وهو له صدر الكلام، فـ"ما" هذه

---

(١) المسموع تقديم خبر "زال" المسبوقة بشبه النفى (الدعاء) على اسمها، وذلك فى قول ذى الرمة:

ألا يا اسْلَمِى يا دارَمَىَّ على البِلى ∴ ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

ينظر:الإنصاف(١/ ١٠٠)، وأوضح المسالك (١/ ٢٣٥).

(٢) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٣٨)، والتصريح (١/ ١٨٦) .

(٣) شرح المفصل (٧/ ١١٤) .

(٤) ينظر الخلاف فى هذه المسألة فى: الإنصاف (١/ ١٥٥)، والتبيين (٣٠٢)، وائتلاف النصرة (١٢٢) والتصريح (١/ ١٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٣٣) .

كغيرها من حروف الاستفهام والشرط مما جاء لمعنى فى الاسم والفعل، فكان حقه أن يكون قبلهما، لا بعدهما[1].

فلا يجوز أن تقول : قائمًا مازال زيدٌ، ولا : "طالعةً ما زالت الشمسُ .

وذهب غير الفراء من الكوفيين وابن كيسان[2] إلى جواز تقديم خبر "ما زال" وأخواتها على "ما" فيجوز عندهم: قائمًا ما زال زيدٌ، وطالعةً ما زالت الشمسُ.

وحجتهم: أن "ما" الداخلة على "زال" ليست لنفى الفعل، وإنما لنفى المفارقة، إذ معنى زال: فارق، فـ"زال" فيها معنى النفى، و"ما" للنفى، وإذا دخل النفى على النفى صار الكلام إيجابا، وعومل على الإيجاب، فـ"نَفْيُ النفيِ إثباتٌ"، وصارت "زال" كـ"كان" فى جواز التقديم[3].

أما تقديم الخبر على "زال" وحدها، أى: الفصل به بينها وبين "ما" فجائز عند أكثر النحاة، وممتنع عند بعضهم[4]. ومثال التقديم: ما قائمًا زال زيدٌ.

قال السيوطى: "وأما تقديمه على الفعل دون "ما" بأن توسط بينهما، نحو: "ما قائما زال زيد" فالأصح جوازه، وعليه الأكثرون، ومنعه بعضهم؛ لأن الفعل مع "ما" كـ"حبذا"؛ فلا يفصل بينهما"[5].

---

(١) ينظر:أسرار العربية (١٣٩)،والإنصاف (١/ ١٥٩)، والتبيين (٣٠٢، ٣٠٣) ، وشرح الفصل لابن يعيش (٧ /١١٣).

(٢) هو أبوالحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن المبرد وثعلب، وغيرهما، من مصنفاته النحوية: المهذب، والمختار فى علل النحو، توفى فى بغداد سنة (٢٩٩هـ) .

تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ١٨، ١٩)، والأعلام (٣٠٨/٥) .

(٣) ينظر: أسرار العربية (١٣٩)، والإنصاف (١/ ١٥٥، ١٥٦)، وائتلاف النصرة (١٢٢، ١٢٣) .

(٤) ينظر: وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٧).

(٥) همع الهوامع (١/ ٣٧٣) .

. هذا إذا كان النفى بـ"ما" أما إذا كان النفى بغيرها، كالنفى بـ"لم، ولَمّا، ولن، ولا، وإنْ"، فجمهور النحاة[1] على جواز التقديم على حرف النفى، نحو: قائما لم يزل خالد، ومنطلقا لا يزال بكر، ونائما لن يزال محمد.

ومنعه بعض النحاة[2]

ومن شواهد الجواز: قول الشاعر:

مَهْ عاذِلِي فهائِمًا لَنْ أبْرَحَا ∴ بِمِثْلِ أو أحْسَنَ من شمسِ الضُّحَى[3]

تنبيه:

الأحكام السابقة خاصة بـ"زال، وبرح، وفتئ، وانفك"، أما إذا كان الفعل"كان" أو إحدى أخواتها الأخريات،فمذهب البصريين والفراء وابن كيسان[4] أنه لا يجوز تقديم الخبر على "ما"، فلا يقال : قائما ما كان زيد" ويجوز توسيطه، وتقديمه على غير "ما" من أدوات النفى.

وذهب غير الفراء من الكوفيين[5] إلى جواز تقديمه على "ما".

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٣)، وشرح الكافية الشافية (١/٣٩٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٧٥، ١٧٦)،وشرح ابن عقيل (١/٢٧٦)

(٢) نسب المنع للفراء وردود .ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان (٣/١١٧). تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور / رمضان عبدالتواب (مكتبةالخانجى ــ القاهرة ــ ط : الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، والتصريح (١/ ١٨٩)

(٣) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٣٤)، وعدة السالك (١/ ٢٤٧)، ومنحة الجليل (١/ ٢٧٧).

اللغة: مه: اسم فعل أمر، بمعنى: اكفف. هائما: من هام بفلانة هياما وتهياما: شغف حبابها ، واشتد عشقا لها .

المعنى: اكفف عاذلى وانته عن لومك وحسدك لى فلن أدع هيامى بمحبوبتى التى هى مثل شمس الضحى، بل تفوقها حسنا وبهاء.

الشاهد فيه: قوله : "فهائما لن أبرحا" حيث تقدم خبر "برح" المنفى بلن عليها، وهذا جائز عند جمهور النحاة، خلافا للفراء، وردود.

(٤) ، (٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٧٦)، والتصريح (١/ ١٨٩) .

والـراجح : ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم من عدم جواز تقديم خبر "ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك" على "ما"؛ لأن لها صدر الكلام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وينطبق هذا الحكم على "كان" وبقية أخواتها إذا سبقن بـ"مـا" النافية؛ لنفس العلة .

أما تقديم الخبر على الفعل وحده (أى: الفصل به بـين الفعـل وبين "ما") فالراجح ما ذهب إليه أكثر النحاة من الجواز؛ لانتفاء العلة السابقة؛ ولعدم تركب "ما" مع الفعل .

هذا إذا كان النافى "ما" أما إذا كان النافى غير "ما" فالراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز تقـديم الخبـر عليـه، ويؤيـده السماع.

٥ ـ تقديم معمول أخبار"كان"وأخواتها على أسمائهن،أو عليهن

معمول خبر "كان" وأخواتها إما أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، أو غيرهما :

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز باتفاق تقديمه على الاسم (أى: توسيطه بين الفعل الناسخ والاسم) فنحو: كان محمد جالسا فى البيت، وكان محمد جالسا عندك، يجوز أن تقول فيه: كان فى البيت محمد جالسا، وكان عندك محمد جالسا؛ وذلك لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها[١].

وإن كان المعمول غير ظرف أو جار ومجرور، فقد اختلف فيه النحاة[٢]:

فذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه على الاسم، سواء تقدم وحده أم تقدم معه الخبر، فنحو: "كان زيدٌ آكلًا طعامَك" يجوز فيه عندهم: كان طعامَك زيدٌ آكلًا، وكان طعامَك آكلًا زيدٌ؛ وذلك لأن معمول المعمول فى حكم المعمول، فليس بأجنبى عن العامل[٣].

واستشهدوا على تقديمه وحده بقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم ∴ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[٤]

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٩٢)، وشرح الكافية الشافية (١/٤٠٥)، وشرح ابن عقيل(١/ ٢٨٠)، وهمع الهوامع (١/٣٧٥).

(٢) ينظر هذا الخلاف فى: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (٥٦) تحقيق الأستاذ/ محمد كامل بركات (دار الكاتب العربى ــ ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٢، ٤٠٣)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٣٨ ــ ٢٤٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٨)، والمساعد (١/ ٢٧٦)، وائتلاف النصرة (١٣٣)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى (٣/ ٢٣٧) تحقيق الدكتور / محمد بن عبدالرحمن المفدى (ط الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٣م) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٥)، والتصريح (١/١٨٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٣٧) .

(٣) ينظر: التصريح (١/ ١٨٩)، وعدة السالك (١/ ٢٤٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه (١/٣٠٧)،شرح إيليا الحاوى (دار الكتاب اللبنانى ــ بيروت ت ط : الأولى ١٩٨٣م)

وروايته :(قناقذ دراموا خلف جحاشهم ٠٠ .....

وبقول الشاعر:

باتتْ فُؤَادِى ذاتُ الخالِ سَالِبَةً ∴ فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لِى عيشٌ مِنَ العَجَبِ[1]

واستشهدوا على تقديمه مع الخبر بقول الشاعر:

فأصبَحُوا والنَّوَى عالِى مَعَرَّسِهِمْ ∴ وليس كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المساكِينُ[2]

= وروايته :(قنافذ درامون خلف جحاشهم ٠٠ .....

والمقتضب (١٠١/٤)، وتخليص الشواهد (٢٠٧) ٠

وبلا نسبة فى: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٩٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٣)، وشرح ابن الناظم (٩٩)، وأوضح المسالك (٢٤٨/١) ٠

اللغة: قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل، يقال: أسرى من قنفذ، وهو خبر لمبتدأ محذوف، أى: هم قنافذ. هداجون: من الهدج والهدجان ، وهو السير السريع٠

المعنى: قوم جرير يسيرون فى الليل للسرقة والفجور كالقنافذ، والذى عودهم على ذلك هو عطية أبوجرير٠

الشاهد فيه: قوله: "بما كان إياهم عطية عودا" حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم معمول الخبر (إياهم) على الاسم (عطية)، فولى الفعل الناسخ (كان) ٠

وخرجه البصريون على أن فى "كان" ضمير الشأن محذوف، والمعمول المتقدم فصل بينه وبين الخبر٠

وقيل:"كان" فى البيت زائدة. وقيل: التقديم فى البيت من قبيل الضرورة٠

(١) **البيت** من البسيط، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك (٢٥١/١)، والتصريح (١/ ١٩٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢٣٨/١) ٠

اللغة: الخال: شامة سوداء. حم: قدر وهيئ ٠

المعنى: هذه المرأة ذات الخال استولت بجمالها على قلبى، وسلبته منى، وأنا إن قدر لى العيش بعد ذلك فهذا من عجائب الأمور٠

الشاهد فيه: قوله : "باتت فؤادى ذات الخال سالبة" حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم معمول الخبر (فؤادى) على الاسم (ذات الخال) فولى المعمول الفعل الناسخ (باتت) فاصلا بينه وبين اسمه. وهذا عند البصريين ضرورة ٠

وقيل : إن (فؤادى) ليس مفعولا به للخبر (سالبة)، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، وهذا ظاهر التكلف٠

(٢) **البيت** من البسيط، وهو لحميد بن ثور الأرقط فى: الكتاب (١/ ٧٠، ١٤٧)، وتخليص الشواهد (٢٠٧)، وبلا نسبة فى: المقتضب (٤/ ١٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٠٤) ٠

اللغة: معرسهم: من عرس بالمكان إذا نزل به ليلا٠=

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول خبر الفعل الناسخ على الاسم إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور، سواء تقدم وحده أم تقدم معه الخبر[1]، فلا يجوز عندهم: كان طعامَك زيدٌ آكلا، ولا: كان طعامَك آكلا زيدٌ؛ لما فى ذلك من الفصل بين الفعل واسمه بأجنبى منهما، وهو معمول الخبر[2].

وخرجوا الشاهد الأول على أنه يحتمل عدة أوجه: أن يكون اسم "كان" ضمير الشأن محذوفاً، وجملة (إياهم عطية عودا) فى

=المعنى: يصف ضيوفا نزلوا به فقراهم تمرا قائلا: إنهم عندما أصبحوا كان فى مكان نزولهم كومة مرتفعة من نوى التمر، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نوى التمر الذى يأكلونه، بل إنهم يأكلون بعضه ويبلعون بعضه من شدة الجهد والجوع.

والشاهد فيه: قوله:"وليس كل النوى تلقى المساكين" حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم معمول الخبر (كل النوى) والخبر أيضا وهو (تلقى) على الاسم (المساكين)، فالمساكين عندهم اسم "ليس" مؤخر، وجملة (كل النوى تلقى) من المفعول المقدم (كل) مع المضاف إليه (النوى) والفعل (تلقى) وفاعله المستتر العائد إلى (المساكين) فى موضع نصب خبر مقدم.

وخرجه البصريون على أن اسم "ليس" ضمير الشأن محذوف، وجملة (كل النوى تلقى المساكين) من المفعول المقدم (كل) والفعل (تلقى) وفاعله (المساكين) فى موضع نصب خبر.

(١) نسب إلى ابن السراج والفارسى وابن عصفور جواز تقديم معمول الخبر إن تقدم معه الخبر، ومنعه إن لم يتقدم معه الخبر، فيجوز عندهم: كان طعامك آكلا زيد، ولا يجوز : كان طعامك زيد آكلا.

ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٣٩)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٨)، والمساعد (١/ ٢٧٦)، والتصريح (١/ ١٨٩)، ولم أقف على تصريح لأحد منهم بذلك، بل ظاهر كلامهم موافقة البصريين فى المنع مطلقا.

ينظر: الأصول فى النحو (٢/ ٢٣٧)، والإيضاح العضدى (١٤٣، ١٤٤)، والمقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور (١٥٠) تحقيق الاستاذين / عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط : الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

(٢) ينظر: الإيضاح العضدى (١٤٤)، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى‌الربيع (٢/ ٧٠٥) تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتى (دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م)، والتصريح (١٨٩/١) .

موضع رفع خبر لها، أو أن "كان" فى البيت زائدة، أو أن البيت من قبيل الضرورة[1].

أما الشاهد الثانى فيتعين أن يكون من قبيل الضرورة؛ لأن الخبر مفرد ظاهر النصب[2].

وأما الشاهد الثالث فاسم "ليس" ضمير الشأن محذوف ، وجملة (كل النوى يلقى المساكين) فى موضع رفع خبر[3].

قال سيبويه معلقا على هذا الشاهد : "فلو كان "كل" على "ليس" ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع فى "كل" ولكنه انتصب على "تلقى"، ولا يجوز أن تحمل "المساكين" على "ليس" وقد قدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول، وهذا لا يحسن . لو قلت: "كانت زيدًا الحُمَّى تَلْخذُ" أو "تَأخذُ الحُمَّى" لم يجز، وكان قبيحا"[4].

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

ولا يلى العامل معمولُ الخبرْ ∴ إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرْ
ومضمرَ الشأنِ اسمًا انْوِإنْ وقعْ ∴ مُوهِمُ ما استبانَ أنه امتنعْ[5]

تنبيهان:

أولهما: أجمع النحاة[6] على جواز تقديم المعمول إذا تقدم معه الخبر، وكان الخبر متقدما عليه، نحو: "كان آكلًا طعامَك زيدٌ" ، أما إذا كان المعمول متقدما على الخبر نحو "كان طعامَك آكلًا زيدٌ" فجائزة عند الكوفيين، ممتنعة عند البصريين، وقد سبق بيان ذلك.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٢٥١)، والتصريح (١/ ١٩٠) .
(٢) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٥١)، والتصريح (١/ ١٩٠) .
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٢٨٧، ٢٨٨) .
(٤) الكتاب (١/ ٧٠) . وينظر : المقتضب (٤/٩٨ ــ ١٠١) ، والأصول فى النحو (٢/٢٣٧).
(٥) متن الألفية (١٢) .
(٦) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٧٦)، وحاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٣٧).

ثانيهما: ذهب جمهور النحاة[1] إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول الخبر وحده على الفعل الناسخ سواء أكان هذا المعمول ظرفا أم جارا ومجرورا أم غيرهما، تقول:فى الدار كان زيدٌ مقيما،وعندك كان محمدٌ جالسا، وطعامَك كان أحمدُ آكلا.

ومنه قوله تعالى: ﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾ [2]، وقوله تعالى : ﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾ [3] وقوله (جل شأنه): ﴿أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن﴾ [4] وقوله (عزوجل) : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[5].

وفى هذا دليل على جواز تقديم الخبر نفسه على الفعل الناسخ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا.

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٠١)، والأصول فى النحو (١/ ٨٦، ٨٧)، والتبيين (٢٤٦)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٤٤، ٢٤٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٤)، والتصريح (١/ ١٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٤، ٣٧٦).

وخالف ابن عصفور جمهور النحاة فى هذه المسألة؛ فمنع تقديم المعمول وحده على الفعل الناسخ، وأجاز تقديمه مع الخبر، فقال : "فإن قدمت معمول الخبر قبل هذه الأفعال، فلا يخلو أن تقدمه وحده أو مع الخبر، فإن قدمته مع الخبر جاز فى كل موضع يجوز فيه الخبر ، وذلك نحو: "فى الدار قائما كان زيد" فإن قدمته وحده لم يجز، كان ظرفا أو مجرورا ، أو غير ذلك، فلا تقول : فى الدار كان زيد قائما، ولا: يوم الجمعة كان زيد منطلقا، ولا: طعامك كان زيد آكلا؛ لكثرة الفصل بين المعمول الذى هو صلة الخبر، والعامل الذى هو الخبر" . شرح الجمل (١/ ٣٩٣) .

ورد عليه أبوحيان والدمامينى بأن الصحيح الجواز مطلقا.

ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٤٤، ٢٤٥)، وتعليق الفرائد (٣/ ٢٣٩).

(٢) سبا /٤٠ .

(٣) الأعراف /١٧٧ .

(٤) التوبة /٦٥ .

(٥) هود /٨ .

المبحث الثاني

"ما" العاملة عمل "ليس"

ويشتمل على مسألتين:

١ـ تقديم خبر "ما" العاملة عمل "ليس" ومعموله على اسمها.

٢ـ تقديم معمول خبر "ما" العاملة عمل "ليس" عليها.

١ـ تقديم خبر"ما" العاملة عمل "ليس" ومعموله على اسمها

من الحروف العاملة عمل "ليس": "ما" التى أشبهتها فى المعنى وهو النفى ــ فألحقت بها فى العمل، وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر.

وهذا العمل على لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فلا يعملون "ما" عمل "ليس" مطلقا؛ لأنها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال[١]، والحرف المشترك حقه أن يهمل، فلا يعمل شيئا[٢].

تقول على لغة أهل الحجاز: ما محمدٌ مسافرا، وما زيدٌ قائما، وبها نزل قول الله (عزوجل) : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [٣]، وقوله (جل شأنه): ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [٤].

ولا تعمل "ما" عمل "ليس" عند الحجازيين إلا بشروط منها:

١ - ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور، فإن تقدم وهو غير ظرف أو جار ومجرور بطل عملها، ووجب رفع الخبر عند جمهور النحاة[٥] على أنه خبر مقدم على المبتدأ، و"ما" ملغاة.

---

(١) أى: يدخل على الأسماء نحو "ما زيد قائم" ، وعلى الأفعال، نحو: "ما يقوم زيد" ينظر: أسرار العربية (١٤٤، ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٠٢).

(٢) ولهذا كانت لغة بنى تميم أقيس من لغة أهل الحجاز.

قال سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و"هل" أى: لا يعملونها فى شىء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل وليس "ما" كـ"ليس"، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبونها بـ"ليس" إذ كان معناها كمعناها..."، الكتاب(١/ ٥٧) .وينظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٤) .

(٣) يوسف/ ٣١ .

(٤) المجادلة / ٢ .

(٥) ينظر: اللباب (١/ ١٧٦)، وشرح التسهيل (١/ ٣٦٨، ٣٦٩)، والجنى الدانى (٣٢٣)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٠٤)، والتصريح (١/١٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩٢) .

تقول: ما مسافرٌ محمدٌ، وما قائمٌ زيدٌ، ومنه قولهم : "ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ"[1] فـ"مسيء" خبر مقدم، و"مَنْ" مبتدأ مؤخر .

ومنه قول الشاعر:

وما حَسَنٌ أنْ يَمْدحَ المرءُ نفسَه ∴ ولكنَّ أخلاقًا تُذَمُّ وتُحْمَدُ[2]

قال سيبويه: "فإذا قلت: "ما منطلقٌ عبدُالله"، أو "ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ" رفعتَ[3]، ولا يجوز أن يكون مقدَّما مثلَه مؤخَّرا[4]، كما أنه لا يجوز أن تقول: "إنَّ أخوك عبدَالله" على حد قولك: إنَّ عبدَالله أخوك؛ لأنها[5] ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف "إنَّ" كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قُوَّتَه،فكذلك "ما""[6].

وأجاز بعض النحاة[7] إعمال "ما" مع تقدم الخبر، وهو غير ظرف أو جار ومجرور ، فيجوز عنده: ما مسافرا محمدٌ، ونحوه، واستشهد بقول الفرزدق:

---

(١) حكى الجرمى : "ما مسيئا من أعتب" على الإعمال، وقيل: هى لغية .
ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٨)، والتصريح (١/ ١٩٨) .

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: المساعد (٢٧٧/١)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩٢) .
الشاهد فيه: قوله: "وما حسن أن يمدح المرء نفسه" حيث تقدم الخبر "حسن" على المبتدأ "أن يمدح" وهو مصدر مؤول، أى: مدح المرء نسه، وهنا أهملت "ما" لضعفها عن العمل مع تقديم الخبر، وأصل الكلام: ما مدح المرء نفسه حسنا.

(٣) أى: رفعت الخبر المتقدم، ولو أخر لنصب عند الحجازيين .

(٤) أى: لا يجوز أن يبقى على حاله منصوبا كما كان وهو متأخر .

(٥) أى: "إن" .

(٦) الكتاب (١/ ٥٩، ٧١) . وينظر : المقتضب (١٨٩/٤ ، ١٩٠)

(٧) نسب هذا الرأى للفراء فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٧)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٦٦)، والتصريح (١/ ١٩٨)، وهمع الهوامع (٣٩٢/١) .
وقال فى الجنى الدانى (٣٢٤) : "واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه أنه أجاز "ما قائما زيد" بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب".
والصواب أن الفراء لا يجيز النصب،حيث صرح بذلك فقال: "وإذا قدمت الفعل [أى: الخبر] رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك".=

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم ∴ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[1]

وخرَّج سيبويه هذا البيت على أنه شاذ لا يكاد يعرف[2]، وقيل: البيت غلط من الفرزدق؛ لأنه تميمى أراد النطق بلغة الحجاز فغلط[3]، وقيل: "بشر" خبر مقدم، و"مثل" مبتدأ مؤخر، وبنى على الفتح لإبهامه وإضافته إلى الضمير المبنى "هم"[4] ، وقيل: الرواية الصحيحة برفع (مثلهم) [5].

أما إن تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور فيجوز الإعمال والإهمال؛ للتوسع فيهما، تقول: ما فى الدار محمدٌ، وما عندك خالدٌ ، فيجوز أن يكون الظرف والجار والمجرورفى موضع نصب خبر مقدم عند من أعمل "ما"، ويجوز أن يكونا فى موضع رفع خبر مقدم عند من أهملها.

٢ - ألَّا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف أو جار ومجرور، فإن تقدم وهو غير ظرف أو جار ومجرور بطل عملها،

=معانى القرآن للفراء (٢/ ٤٣) تحقيق الأستاذ / محمد على النجار (دار السرور ــ بدون) .

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق فى ديوانه (١/١٨٥) ، والكتاب (١/ ٦٠)، والمقتضب (٤/١٩١)، والتصريح (١/ ١٩٨)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩٢) . وبلا نسبة فى: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٩٣)، وأوضح المسالك (١/٢٨٠) .

والشاهد فيه: قوله : "وإذ ما مثلهم بشر" حيث استشهد به من أجاز إعمال "ما" مع تقدم خبرها "مثل" على اسمها "بشر"، والخبر هنا ليس ظرفا، ولا جارا ومجرورا ، وقد خرج هذا الشاهد على أوجه عدة، أهمها ما ذكرته فى التعليق على البيت.

(٢) الكتاب (١/ ٦٠) .

(٣) رد هذا التخريج بأن العربى لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته، كما قال سيبويه . ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٧)، والتصريح (١/ ١٩٨) .

(٤) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٨٢)، والتصريح (١/ ١٩٨) .

(٥) ينظر: عدة السالك (١/ ٢٨١)، ومنحة الجليل (١/ ٣٠٤، ٣٠٥).

ووجب رفع الخبر؛ لأن "ما" تهمل عند تقدم الخبر فإهمالها عند تقدم معمول الخبر أولى[1].

تقول: ما طعامَك محمدٌ آكِلٌ، وما زيدًا محمدٌ ضارِبٌ.

أما إن تقدم معمول الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور فيجوز الإعمال والإهمال؛ للتوسع فيهما ، تقول: ما عندك محمدٌ جالسا، وما بِى أنت مَعْنِيًّا، وما عندك محمدٌ جالسٌ، وما بِى أنت مَعْنِيٌّ[2].

قال ابن مالك: "والرابع[3]: عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم ولم يكن ظرفا، ولا جارا ومجرورا، كقولك: ما طعامَك زيدٌ آكِلٌ. فلو كان المعمول ظرفا، أو جارا ومجرورا لم تبال بتقدمه، نحو قولك: ما عندك زيدٌ مقيمًا"[4].

وإلى ما سبق أشار فى ألفيته بقوله:

إعمالَ "ليس" أُعْمِلَتْ "ما" دون "إنْ" ∴ مع بَقَا النفيِ وترتيبٍ زُكِنْ[5]

وسَبْقَ حرفِ جَرٍّ اوظرفٍ كما ∴ بِى أنت مَعْنِيًّا أجاز العُلَمَا

---

(١) ينظر: اللباب (١/ ١٧٧)، وشرح ابن الناظم (١٠٤)، وأوضح المسالك (٢٨٢/١)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٠٥)، والتصريح (١٩٨/١) .

وذكر السيوطى فى الهمع (١/ ٣٩٢) أن الكوفيين وابن كيسان يجيزون إعمال "ما" مع تقديم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور .

ونسبه الأشمونى فى شرحه للألفية (١/ ٢٥٠) لابن كيسان فقط .

(٢) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٠)، وشرح ابن الناظم (١٠٤، ١٠٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٣)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٠٦)، والتصريح (١/ ١٩٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ٢٤٩) .

وذكر ابن عصفور فى شرحه للجمل (١/ ٥٩٥)، أن جواز إعمال "ما" مع تقديم معمول خبرها على اسمها وهو ظرف أو جار ومجرور هو مذهب البصريين إلا الأخفش الذى منع ذلك ، ومنع القياس على " إن " ؛ لأنها أقوى من "ما" .

(٣) من شروط إعمال "ما" عمل "ليس" .

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٣٢) .

(٥) متن الألفية (١٢) ، ومعنى "زكن" : علم .

٢ ـ تقديم معمول خبر "ما" العاملة عمل "ليس" عليها

تبين فى دراسة المسألة السابقة أن معمول خبر "ما" النافية العاملة عمل "ليس" إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز تقديمه على اسمها، مع بقاء عملها ، فلا يجوز أن تقول: "ما طعامَك زيدٌ آكلا".

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم هذا المعمول أيضا على "ما" نفسها، فلا يجوز أن تقول: "طعامَك ما زيدٌ آكلا".

وحجتهم: أن "ما" حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال، معناه النفى، فأشبهت فى عدم اختصاصها حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام له الصدارة؛ فلا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك "ما"[١].

وذهب الكوفيون (إلا أبا العباس ثعلبا) [٢] إلى جواز هذا التقديم مطلقا.

وحجتهم: أن "ما" بمنزلة "لا" و"لم" و"لن" فى النفى، وهذه الأحرف يجوز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها[٣]، فكذلك "ما"[٤].

وردَّ عليهم: بأن "ما" أصل حروف النفى، فلا يُسَوَّى بينها وبين هذه الحروف[٥]، وبأن "ما" حرف غير مختص، يليه الاسم والفعل، بخلاف "لم" و"لن" فلا يليهما إلا الفعل؛ فصارتا كالجزء منه، وأما "لا" فهى حرف غير مختص ، إلا أنها جاز التقديم معها ؛ لأنها حرف

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٧٢، ١٧٣)، واللباب (١/ ١٧٧)، والتبيين (٣٢٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠١)، وائتلاف النصرة (١٦٥ ، ١٦٦) .

(٢) هو: أبوالعباس أحمد بن يحيى يسار، من أئمة الكوفيين فى النحو واللغة والفقه، من مصنفاته: معانى القرآن، واختلاف النحويين، وحد النحو، توفى فى بغداد (٢٩١هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ٣٩٦ ــ ٣٩٨)، والأعلام (١/٢٦٧).

(٣) مثل: زيدا لا أحب، ومحمدا لم أضرب، وخالدا لن أكرم.

(٤) ينظر: الإنصاف (١/ ١٧٢)، والتبيين (٣٢٧، ٣٢٨)، واللباب (١/ ١٧٧، ١٧٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٥٩)، وائتلاف النصرة (١٦٥).

(٥) ينظر: اللباب (١/ ١٧٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) .

متصرف يعمل ما قبله فيما بعده، نحو "جئتُ بلا شيءٍ"؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده، جاز كذلك أن يعمل ما بعده فيما قبله، وبهذا يتضح الفرق بينها وبين "ما"(١).

وذهب أبوالعباس ثعلب إلى أن هذا التقديم جائز من وجه، وفاسد من وجه(٢):

فيجوز: إن كانت "ما" ردًّا لخبرٍ؛ لأنها حينئذ بمنزلة "لم" و"لن"(٣)، كأن يقال لك فى الخبر: زيدٌ آكِلٌ طعامَك، فترد عليه نافيا: ما زيدٌ آكِلًا طعامَك، ويجوز أن تقول: طعامَك ما زيدٌ آكِلًا.

ولا يجوز : إن كانت "ما" جوابا لقسم؛ لأنها حينئذ بمنزلة اللام الواقعة فى جواب القسم(٤)، كأن يقال: والله ما زيدٌ بآكلٍ طعامَك، فلا يجوز أن تقول: والله طعامَك ما زيدٌ بآكلٍ.

ورُدَّ عليه: بأن هذا التفصيل فاسد؛ "لأن "ما" فى كلا القسمين نافية؛ فينبغى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا"(٥).

والراجح: ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها؛ لقوة حجتهم؛ ولأنه لا يجوز تقديمه على الاسم، كما تبين فى المسألة السابقة، فمن طريق الأولى ألا يجوز تقديمه على "ما" نفسها .

---

(١) ينظر:الإنصاف (١/ ١٧٣)،والتبيين (٣٢٨، ٣٢٩)،وائتلاف النصرة(١٦٦).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ١٧٢)، والتبيين (٣٢٧)، وارتشاف الضرب (١٢٠١/٣)، وائتلاف النصرة (١٦٦).

ولم أقف على هذا الرأى فى مجالس ثعلب ، حيث تحدث ثعلب فى موضعين من هذا الكتاب عن إعمال "ما" عند الحجازيين، وإهمالها إذا تقدم الخبر على الاسم فى نحو "ما قائم عبدالله"، ولم أقف على حديث له فى تقديم المعمول . ينظر: مجالس ثعلب (٢/ ٣٥٤، ٣٩٦، ٣٩٧) تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالسلام محمد هارون (دار المعارف ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

(٣) وهما يجوز أن يتقدم عليهما معمول ما بعدها، فكذلك "ما".

(٤) وهذه اللام لا يجوز أن يتقدم عليها معمول ما بعدها، فكذلك "ما".

(٥) الإنصاف (١/ ١٧٣).

وجاء فى التبيين (٣٢٩): "وأما تفريق ثعلب بين القسم والخبر، ففرق لا طائل تحته ، بل المانع إذا ثبت فى القسم كان فى الخبر؛ لأن القسم خبر أيضا؛ ولأن النفى فيهما لا يختلف. والله أعلم بالصواب".

المبحث الثالث
"ظن" وأخواتها

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم مفعولى "ظن" وأخواتها أو أحدهما عليهن.

ـ تقديم مفعولى "ظن" وأخواتها أو أحدهما عليهن

"ظن" وأخواتها من الأفعال الناسخة التى تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما على أنهما مفعولان.

وهذه الأفعال على نوعين:أفعال قلوب[1]،وأفعال تحويل[2](أو تصيير).

فأما أفعال القلوب فهى : رأى، وعلم، ووجَدَ، ودَرَى، وتَعَلَّمْ، وظن، وخال، وحسب، وزعم، وجعل، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ[3].

وأما أفعال التحويل فهى: صَيَّرَ، وجَعَلَ، ووَهَبَ، وتَخِذَ، واتَّخَذَ.

وأفعال القلوب كلها متصرفة إلا (هَبْ، وتَعَلَّمْ)، فيستعمل من هذه الأفعال الماضى والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر[4].

نحو : ظننت عمرا مسافرا، وأظن عمرا مسافرا، وظُنَّ عمرا مسافرا، وأنا ظانٌّ عمرا مسافرا، وعمرو مظنون أبوه[5] مسافرا ، وعجبت من ظنك عمرا مسافرا.

فهذه التصريفات يثبت لها من العمل والأحكام ما ثبت للماضى.

أما (هَبْ، وتَعَلَّمْ[6]) فغير متصرفين؛ إذ لا يستعمل منهما إلا الأمر فقط.

---

(١) أى: أفعال قائمة بالقلب، وتتردد معانيها فى النفس.

(٢) أى: أفعال تدل على التحول من حالة إلى حالة.

(٣) هذه الأفعال قسمان: قسم يدل على اليقين، وهى: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلم . وقسم يدل على الرجحان ، وهى بقية الأفعال.ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٨، ٢٩) .

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٨٥)، وشرح ابن عقيل (٤٤/٢)، وهمع الهوامع (١/ ٤٩٠) .

(٥) "أبوه" مفعول أول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و"قائما" مفعول ثان . ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٤٤) .

(٦) بمعنى: اعلم .

وأفعال القلوب المتصرفة يجوز أن يتقدم عليها المفعول الأول، فتتوسط بين المفعولين، وحينئذ يجوز فيها الإعمال والإلغاء[1] على السواء، وقيل: الإعمال أحسن[2]، تقول: عمرا ظننت مسافرا، ويجوز: عمر ظننت مسافر.ويجوز أن يتقدم عليها المفعولان، وتتأخر هى، وحينئذ يجوز الإعمال والإلغاء ، والإلغاء أحسن[3]، تقول: عمرو مسافر ظننت، ويجوز: عمرا مسافرا ظننت.

قال سيبويه: "هذا باب الأفعال التى تُسْتَعمَلُ وتُلْغَى، فهى : ظننت، وحسبت، وخِلْتُ، وأُرِيتُ، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن، فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة: رأيت، وضربت، وأعطيت فى الإعمال والبناء على الأول، فى الخبر والاستفهام وفى كل شىء . وذلك قولك: أظن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا، وزيدا أظن أخاك، وعمرا زعمتُ أباك ... فإن ألغيت قلت : عبدُالله أظن ذاهبٌ، وهذا إخالٌ أخوك، وفيها أُرَى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌ عربى جيد ... وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف "زيدا قائما ضربت"؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[4].

فهذه الأفعال الأصل فيها أن يتأخر مفعولاها ، فإذا تقدما عليها جاز الإعمال والإلغاء، والثانى أحسن، وإذا تقدم أولهما وتأخر عنها ثانيهما جاز الإعمال والإلغاء على السواء. وقيل: الإعمال أحسن.

---

(١) مما اختصت به هذه الأفعال: الإلغاء، وهو: ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع. نحو:عمرو مسافر ظننت،وعمرو ظننت مسافر.والعلة فى الإلغاء:ضعف العامل بتوسطه بين معموليه، أو تأخره عنهما.
ينظر:أوضح المسالك(٢/ ٥٤)،والتصريح(١/ ٢٥٣)،وهمع الهوامع(١/ ٤٩٠).

(٢) اختلف فى حالة التوسط، فقيل: الإعمال والإلغاء سيان. وقيل: الإعمال أحسن وأقوى. ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٨١)، والإيضاح العضدى (١٦٧) ، والمقتصد لشرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر الجرجانى(١/ ٤٩٦، ٤٩٧) تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان (دار الرشيد ــ العراق ــ ١٩٨٢م) .

(٣) ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٨١)، وأسرار العربية (١٦٢)، واللباب (١/ ٢٥٠) .

(٤) الكتاب (١/ ١١٩)، وينظر: المقتضب (٢/ ١٠) .

المبحث الرابع
المفعول به

ويشتمل على خمس مسائل:

١ـ تقديم المفعول به على الفاعل.
٢ـ تقديم المفعول به على الفعل.
٣ـ تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى من مفعولى أعطى وكسا ونحوهما.
٤ـ تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس عليه.
٥ـ تقديم معمول الفعل المقترن بـ"قد" عليها أو على الفعل وحده.

١ـ تقديم المفعول به على الفاعل (التوسط)

الأصل فى المفعول به أن يتأخر عن فاعله[١]، نحو: أكرم محمد خالدا ، وقد يلزم هذا الأصل وقد يلزم عكسه[٢]، وقد يجوز الأمران على السواء، وإليك بيان ذلك:

أولا: وجوب تأخير المفعول به عن الفاعل:

يجب تأخير المفعول به عن الفاعل إبقاء على الأصل فى ثلاثة مواضع[٣]:

أ ـ أن يخاف التباس الفاعل بالمفعول به، وذلك إذا خفى إعرابهما، ولم توجد قرينة تبين أحدهما من الآخر، كما فى نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب الذى قام الذى جلس، وأكرم أخى ابنى، ففى هذه الأمثلة يتعين أن يكون الفاعل هو المتقدم[٤].

فإن وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول به جاز تقديم المفعول به وتأخيره، نحو: أكل الكمثرى عيسى، وأكرم ليلى موسى، وكلمت يحيى بشرى.

ب ـ أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول به اسما ظاهرا، أو ضميرا متصلا؛ نحو: أكرمتُ محمدا، وأكرمتُك كما أكرمتَنى.

---

(١) اء فى ا ل باب (١/١٥٣): "الأصل تقديم الفاعل على المفعول؛ لأنه لازم فى الجملة، جار مجرى جزء من الفعل، والمفعول قد يستغنى عنه، والفاعل يصدر منه الفعل، ثم يفضى إلى المفعول به بعد ذلك".

(٢) أى: تقديم المفعول به على الفاعل .

(٣) تنظر هذه المواضع فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٤٨، ١٣٤٩)، وأوضح المسالك (١١٩/٢ ، ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٩٩، ١٠١، ١٠٤)، والتصريح (٢٨١/١، ٢٨٢)، وهمع الهوامع (٥١٥/١، ٥١٦).

(٤) هذا هو مذهب الجمهور وخالفهم ابن الحاج فأجاز تقديم المفعول به وتأخير الفاعل مع خفاء الإعراب؛ بحجة أن العرب لها غرض فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين، وقد صغروا "عمر، وعمرا" على عمير، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء. ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٤٨/٣)، وأوضح المسالك (١١٩/٢).

جـ ـ أن يكون المفعول به محصورا بـ (إنما) أو (إلا) [1]، نحو: إنما يكرم محمد أخاه، وما أكرم محمد إلا أخاه.

ثانيا: وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يجب تقديم المفعول به وتأخير الفاعل على غير الأصل لغرض ما في ثلاثة مواضع[2]:

أـ أن يتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به، نحو: دخل البيتَ صاحبُه، وأدَّبَ الطفلَ والدُه، ومنه قول الله (عز وجل): ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[3] وقوله (جل شأنه): ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[4]، فالمفعول به في هذه الامثلة يتعين تقديمه؛ إذ لو تأخر لعاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظا ورتبة.

ولهذا شذ قولهم: "زانَ نورُه الشجرَ"، وأجازه الأخفش وابن جني وغيرهما [5] نثرا، ونظما، واستدلوا بأبيات منها قول الشاعر:

جزى ربُّه عنِّي عديَّ بنَ حاتمٍ ∴ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ[6]

---

(١) أجاز الكسائي تقديم المفعول به المحصور بـ "إلا" إذا تقدمت معه "إلا"؛ لأمن اللبس فيه، واستشهد على ذلك أبيات منها: قول الشاعر:

تَزَوَّدْتُ من ليلَى بتكليمِ ساعةٍ ∴ فما زادَ إلا ضعفَ ما بي كلامُها

ـ ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٤٩/٣)، والتصريح (١/ ٢٨٢).

(٢) تنظر هذه المواضع في: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢٨٦/١، ٢٨٧) تحقيق الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب (المملكة العربية السعودية ـ جامعة أم القرى ـ ١٤١٩هـ)، وأوضح المسالك (١٢٥/٢ـ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٠٠، ١٠٤)،

(٣) البقرة / ١٢٤.

(٤) غافر / ٥٢.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم (١٦٥)، وأوضح المسالك (١٢٥/٢)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٠٥) والتصريح (٢٨٣/١).

(٦) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (١٩١) تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف ـ وروايته :

(جزى الله عبسا في المواطن كلها .. ..=

وخصه بعضهم بالشعر [1].

ب ـ أن يُحْصَرَ الفاعل بـ "إنما" اتفاقا، أو بـ "إلا" عند الجمهور، نحو: إنما ينفع العبدَ العملُ الصالحُ، وما ينفع العبدَ إلا العملُ الصالحُ،ومن الأول قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[2]

وخالف الكسائى [3] الجمهور فأجاز تقدير الفاعل المحصور بـ "إلا"، واستدل بأبيات منها قول الشاعر :

ما عابَ إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرمٍ ∴ ولا جفَا قطُّ إلا جُبَّأً بَطَلَا [4]

= والخصائص لابن جنى (١/ ٢٩٤) ، وللنابغة أو لابى الأسود الدؤلى أو لعبد الله بن همارق فى التصريح (٢٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٧). وبلا نسبة فى: شرح الجمل لابن خروف (٢٨٦/١)، وأوضح المسالك (١٢٥/٢)، وشرح ابن عقيل (١٠٨/٢).

والشاهد فيه: قوله "جزى ربه عنى عدى" حيث اشتمل الفاعل على ضمير المفعول المتأخر لفظا ورتبة، وهذا لا يجوز عند الجمهور، وأجازه الأخفش وابن جنى وغيرهما، وخصه بعض النحاة بالضرورة الشعرية.

(١) قال ابن الناظم فى شرح الألفية (١٦٥): "والحق أن ذلك جائز فى الشعر لا غير"

وقال ابن هشام فى التوضيح (٢/ ١٢٥): "والصحيح جوازه فى الشعر فقط" وزاد عليه الشيخ خالد فى التصريح (١/ ٢٨٣) قائلا: "وهو الإنصاف"

وقال الاشمونى فى شرح الألفية (٥٩/٢): "وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد فى الشعر" .

(٢) فاطر / ٢٨ .

(٣) ينظر رأيه فى: أوضح المسالك (١٢٩/٢)،وشرح ابن عقيل (١٠٤/٢)، والتصريح (١/ ٢٨٤)،وهمع الهوامع (٥١٦/١)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٥٧، ٥٨) .

(٤) البيت من البسيط : لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى : أوضح المسالك (١٢٩/٢) ، والتصرح (١/ ٢٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ٥١٧).

اللغة : جفا: من الجفاء وهو فعل ما يسوء. الجبأ (بزنة سكر) : الجبان.

الشاهد فيه : تكرر الشاهد فى شطرى البيت (ماعاب إلا لئيم فعل ذى كرم) (ولا جفا قط إلا جبأ بطلا) حيث تقدم الفاعل المحصور بـ (إلا) فيهما وهو (لئيم) و(جبأ) على المفعول به وهو (فعل) و (بطلا)، وهذا جائز عند الكسائى، وممتنع عند الجمهور.

جـ ـ أن يكون المفعول به ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا،نحو:خلقنا اللهُ (عزوجل)،وعلَّمنا الرسولُ (ﷺ).

ثالثا: جواز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه.

وذلك إذا لم يجب تأخيره عن الفاعل ، أو تقديمه عليه، أى: فى غير مواضع الحالتين السابقتين ، وذلك عند ظهور الإعراب وأمن اللبس، ووجود قرينة لفظية أو معنوية تميز الفاعل من المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ (١)، ونحو: أكل الكمثرى عيسى، وضربتْ موسى سلمى. (٢)

(١) القمر /٤١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٤٨)، وأوضح المسالك (١٢٤/٢)، وشرح ابن عقيل (١٠٠/٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥١٥).

٢ـ تقديم المفعول به على الفعل

للمفعول به مع فعله ثلاثة أحوال: التأخير وجوبا على الأصل، والتقديم وجوبا، وجواز التأخير والتقديم .

أولا: وجوب تأخير المفعول به عن الفعل:

يجب تأخير المفعول به عن الفعل إبقاء على الأصل فى المواضع التى يجب فيها تأخيره عن الفاعل [١]؛ لأنه حينئذ يجب تأخيره عن الفعل والفاعل معا.

وكذلك يجب تأخيره عن الفعل فى المواضع الآتية [٢]:

أ ــ أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب "ما أفعل"، نحو: ما أحسن محمدا.

ب ــ أن يكون المفعول به مصدرا مؤولا من "أن" المؤكدة (المشددة أو المخففة) مع معموليها، نحو: عرفت أنّك كريمٌ [٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾[٤] .

جـ ــ أن يكون الفعل العامل فيه واقعا فى صلة حرف مصدرى ناصب[٥] (أنْ،وكى) ، نحو: يسرنى أنْ تفهمَ الدرسَ، وجئت كى أشرحَ الدرسَ.

---

(١) إلا فى موضع واحد يجوز فيه التأخير والتقديم، وهو: أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: أكرمت محمدا.

(٢) ستأتى دراسة هذه المواضع بالتفصيل ــ إن شاء الله تعالى ، وتنظر إجمالا فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٦، ١٣٦٧)، وهمع الهوامع (٨/٢)، وحاشية الصبان على الاشمونى (٥٥/٢)، ومنحة الجليل(٩٨/٢).

(٣) إذا تقدمت (أما) على المفعول هنا لم يجب تأخيره:نحو: أما أنك كريم فعرفت. ــ ينظر : حاشية الصبان على الاشمونى (٥٥/٢)، ومنحة الجليل (٩٨/٢).

(٤) المزمل / ٢٠ .

(٥) فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول به عن الفعل العامل فيه، نحو: يسرنى ما تكرم زيدا، وودت لو تكرم زيدا، فيجوز:يسرنى ما زيدا تكرم، ووددت لو زيدا تكرم . ــ ينظر: المصدران السابقان .

د ــ أن يكون الفعل العامل فيه منصوبا بـــ "لن" أو بـــ"إذن" ، نحـــو: لـــن اضرب محمدا، وإذن أكرمَ المجتهدَ، فلا يجوز: لن محمدا أضـــرب، وإذن المجتهدَ أكرمَ[1].

هـــ ــ أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم فعل واحد، نحو: لم أخلف وعدا، فلا يجوز: لم وعدا أخلف، فإن تقـــدم المفعـــول على الجازم والفعل معا جاز، نحو: وَعْدًا لم أُخْلِفْ.

و ــ أن يكون الفعل العامل فيه متصلا بـــ لام الابتداء[2]، نحو: لَيُكْرِمُ محمدٌ عليا، أو لام القسم، نحو: والله لأكرِمَنَّ محمدا، أو "قـــد" نحو: قد أكرمت زيدا،أو السين أو سوف، نحو: سوف أضرب خالدا، وسأضرب خالدا [3].

ثانيا: وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

يجب تقديم المفعول به على الفعل فى المواضع الآتية[4]:

أ ــ أن يكون المفعول به اسما له الصدارة فى الجملة، كـــأن يكـــون اسم شرط، أو استفهام، أو "كم" الخبرية، نحو: أَيَّ رجلٍ تُكْرِمْ أُكْرِمْ، وأيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[5] فـــ"أى" فى هذه الأمثلة اسم شرط، وقع مفعولا به مقدما وجوبا على فعله وفاعله معا. ونحو: أَيَّ

---

(١) فى هذه المسألة خلاف بين النحاة سيأتى تفصيله ــ إن شاء الله تعالى .

(٢) هذا إذا كانت لام الابتداء غير مسبوقة بـــ (إنَّ)، فإن سبقت بها جاز التقـــديم والتأخير نحو: إنَّ محمدا لَيكرمُ عليا، ويجوز: إن محمدا عليا ليكرم.
ينظر: حاشية الصبان (٢/٥٥) .

(٣) ستأتى دراسة هذه المسائل بالتفصيل ــ إن شاء الله تعالى ــ وبيان آراء النحاة فيها، والأصح أن ٠قد وحرفى التنفيس ليس لهم صدر الكلام؛ فيجـــوز تقـــديم المعمول عليهم.

(٤) تنظر هذه المواضع فى: ارتشاف الضـــرب (٣/ ١٤٦٨، ١٤٦٩)، وأوضـــح المسالك (٢/١٣٣)، وشرح ابن عقيل (٢/٩٧، ٩٨)، (٤/٨٤)٠

(٥) الإسراء/ ١١٠ .

طالب أكرمت؟ وقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ (١) فـ"أى" فى المثالين اسم استفهام، وقع مفعولا به مقدما وجوبا على فعله وفاعله معا. ونحو: كم حربٍ خضتُ، وكم عبيدٍ ملكتُ. وكذلك يجب تقديم المفعول به إذا كان مضافا إلى شئ مما سبق مماله صدر الكلام، نحو: غلامَ أيِّ رجلٍ تكرمْ أُكْرِمْ، وغلامَ مَنْ تضربْ أَضربْ، ونحو: صديقَ أيِّ طالبٍ أكرمتَ؟ وصديقَ مَنْ أكرمتَ؟ ونحو: غِمَارَ كم حربٍ خضتُ، ومالَ كم رجلٍ ادَّخَرْتُ.

ب ـ أن يكون المفعول به ضميرا منفصلا لو تأخر لوجب اتصاله بعامله(٢)، نحو قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(٣) فالضمير المنفصل (إياك) مفعول به مقدم وجوبا فى الموضعين؛ إذ لو تأخر عن عامله للزم اتصاله به، فقيل: (نعبدك، ونستعينك).

جـ ـ أن يكون الفعل العامل فى المفعول به واقعا فى جواب "أَمَّا"(٤) مذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا

---

(١) غافر/ ٨١ .

(٢) أما لو كان اتصاله بعامله غير واجب عند التأخر فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير، نحو: الدرهم اياه أعطيتك، فيجوز: الدرهم أعطيتك إياه، والدرهم أعطيتكه.

ـ ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٩)، وشرح ابن عقيل (٢/٩٧).

(٣) الفاتحة / ٥ .

(٤) هذا إذا لم يوجد ما يفصل بين (أما) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، فإن وجد ما يفصل بينهما سواه لم يجب تقديمه على الفعل، نحو: أما اليوم فأد واجبك، فيجوز: أما اليوم فواجبك أد.

والسر فى هذا: أن (أما) لا بد أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، ولا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة .

ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٩)، وأوضح المسالك (٢/١٣٣)، والتصريح(١/ ٢٨٥)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/٥٥) .

ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1] أو مقدرة،نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝ ﴾[2] فالتقدير والله أعلم ـ: وأما ربك فكبر، وأما ثيابك فطهر، وأما الرجز فاهجر.

د ـ أن يكون الفعل العامل فى المفعول به فعلَ أمرٍ دخلت عليه الفاء، نحو: زيدًا فاضْرِبْ [3]

ثالثا: جواز تقديم المفعول به على الفعل وتأخيره عنه:

وذلك إذا لم يجب تأخيره أو تقديمه، أى: فى غير مواضع الحالتين السابقتين، وذلك عند ظهور الإعراب وأمن اللبس، ووجود قرينة لفظية أو معنوية تميز الفاعل من المفعول [4]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[6] ونحو: زيدا ضرب خالد، وموسى شكرتْ سلمى، وحُبارَى[7] صاد عيسى.

أما إن خفى الإعراب، ولم توجد قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن المتقدم مفعول به امتنع تقديمه، فإن قُدِّم أعرب مبتدأ، نحو: موسى ضرب عيسى.

---

(١) الضحى/ ٩، ١٠ .
(٢) المدثر/ ٣، ٤، ٥ .
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(١٤٦٩/٣)، وهمع الهوامع (٨/٢).
(٤) ينظر: أوضح المسالك (١٣٣/٢)، وشرح ابن عقيل (٩٨/٢)، وهمع الهوامع(٧/٢)، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان (٥٥/٢) .
(٥) الأعراف/ ٣٠ .
(٦) البقرة / ٨٧ .
(٧) الحبارى: طائر طويل العنق، رمادى اللون، فى منقاره طول، على شكل الإوزة.

٣ـ تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى من مفعولى "أعطى" و"كسا" ونحوهما.

الفعل المتعدى ثلاثة أقسام:

١. ما يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: ضرب محمد عليا.

٢. ما يتعدى إلى مفعولين، وهو قسمان:

أ ــ ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كـ"ظن" وأخواتها، نحو: ظننت زيدا عالما ، وحسبت بكرا نائما.

ب ــ ما ليس أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كـ "أعطى"، و"كسا" نحو: أعطيت زيدا درهما، وكسوت زيدا جبة .

٣. ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ"أعلم، وأرى"، نحو: أعلمت عمرا بكرا مسافرا، وأريت زيدا خالدا كريما.

فإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى، وتأخير الآخر، كما هو فى المثالين السابقين:أعطيت زيدا درهما، وكسوت زيدا جبة، فالأصل تقديم "زيد" فى المثالين؛ لأنه الآخذ للدرهم، واللابس للجبة[١].

وهذا الأصل قد يجب، وقد يجب عكسه، وقد يجوز الأمران[٢].

أولا: وجوب تقديم ما هو فاعل فى المعنى(على الأصل):

أ ــ عند خوف اللبس، نحو: أعطيت محمدا خالدا، فيجب تقديم الآخذ منها.

ب ــ أن يكون الثانى محصورا، نحو: ما أعطيت زيدا إلا درهما.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (١٥٢/٢)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٦)، وأوضح المسالك (٢/ ١٨٣)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٥٣، ١٥٤).

(٢) تنظر هذه الأحوال فى: اللباب (٢٦٩/١)، وشرح ابن الناظم (١٨١، ١٨٢)، وارتشاف الضرب (١٤٦٧/٣، ١٤٦٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٥٣، ١٥٤).

جـ ـ أن يكون الثانى ظاهرا والأول ضميرا، نحو: أعطيتك درهما، وزيدا أعطيته درهما.

ثانيا: وجوب تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى (على غير الأصل):

أ ـ أن يكون الأول مشتملا على ضمير الثانى، نحو: أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه[1].

ب ـ أن يكون الأول محصورا، نحو: ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيدا.

جـ ـ أن يكون الأول ظاهرا والثانى ضميرا، نحو: الدرهم أعطيتُه زيدا.

ثالثا: جواز الأمرين:

وذلك فى غير مواضع الحالتين السابقتين، نحو: أعطيت زيدا درهما، وألبست زيدا جبة، فيجوز:أعطيت درهما زيدا، وألبست جبة زيدا.

ونحو: أعطيت زيدا مالَه، فيجوز: أعطية مالَه زيدا؛ لأن "زيدا" متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة؛ فيجوز عود الضمير إليه.

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله :

والأصلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنًى كـ"مَنْ" ∴ مِنْ أَبْيَسَنْ مَنْ زارَكم نَسْجَ اليَمَنْ"[2]

ويَلْزَمُ الأصلُ لموجِبٍ عَرَى ∴ وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حتمًا قد يُرَى

(١) وجب تقديم المفعول الثانى(ما ليس فاعلا فى المعنى) فى هذا المثال؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٢) متن ألفية ابن مالك (١٧)،وشرح الكافية الشافية (٦٣٨/٢) .

٤ ـ تقديم معمول الفعل المقترن بـ حرف التنفيس عليه

ذهب جمهور النحاة إلى أن حرف التنفيس[١](السين، وسوف) ليس له الصدارة فى الكلام: فيجوز أن يتقدم معمول الفعل المقترن به عليه، نحو:محمدا سأكرم، وعليا سوف أضرب، وبناء عليه يجوز نصب الاسم المتقدم مع اشتغال الفعل بضميره، نحو: محمدا سأكرمه، وعليا سوف أضربه .

ويجوز أيضا وقوع الجملة المصدرة بحرف التنفيس خبرا عن المبتدأ ، نحو : محمدٌ سيسافرُ ومنه قول الله (عزوجل):﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[٢]، وقوله (جل شأنه): ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٤].

وخالف ابن الطراوة[٥]وتلميذه السهيلى[٦]جمهور النحاة فذهبا إلى أن حرف التنفيس له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفى

---

(١) تسمى "السين وسوف" حرف تنفيس (أى: توسيع)، لأنها تنفس فى زمان الفعل المضارع (أى: توسع فيه) فتخلصه للزمن الواسع، وهو المستقبل، بعد احتماله للحال (وهو الزمن الضيق) والمستقبل .
ينظر: رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى (٣٩٦) تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق)، ومغنى اللبيب (١٤٦).
(٢) النساء/١٢٢ .
(٣)النساء / ١٦٢.
(٤) التوبة / ٧١ .
(٥) هو: أبو الحسين سليمان بن محمد، له آراء كثيرة خالف فيها النحاة، من مصنفاته: الترشيح، ورسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الأخطاء فى الإيضاح، توفى بمالقة سنة (٥٢٨هـ) .
تنظر ترجمته فى : بغية الوعاة (٦٠٢/١)، والأعلام (١٣٢/٣) .
(٦) هو: أبو القاسم وأبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله، ولد بمالقة، وأخذ عن ابن الطراوة وغيره، من مصنفاته: نتائج الفكر، والروض الأنف، توفى فى مراكش (٥٨٣هـ).
تنظر ترجمته فى : إنباه الرواة (٢/ ١٦٢ـــ ١٦٤) وشذرات الذهب (٢٧١/٤).

وغيرها؛ لأنه وُضِعَ لمعنى فى نفس المتكلم، كما أن هذه الحروف وُضِعَتْ لمعنى؛ ولهذا لا يجوز أن يتقدم معموله عليه ولا أن يقع فى صدر الجملة الواقعة خبرا، إلا إذا دخلت "إنَّ" على المبتدأ [١].

واضطرب موقف العلامة السيوطى من هذه المسألة، ففى حديثه عن مواضع وجوب تأخير المفعول به عن الفعل[٢] عد منها: أن يكون مع فعل موصول بـ"سوف" ،نحو: سوف أضرب زيدا[٣].

فهذا تصريح منه بأن "سوف" لا يجوز أن يتقدم مفعول الفعل الموصول بها عليه، أى: إن لها صدر الكلام.

ثم بعد ذلك يذكر وهو يتحدث عن "هل" أشياء لها صدرُ الكلامِ، منها :الاستفهام، والتحضيض، والتنبيه غير "ها"، ولام الابتداء، و"لعل" ، و"ما" النافية؛ فلا يجوز تقديم معمول الفعل بعد هذه الأشياء عليها، ثم يعقب قائلا: "لا للتنفيس فى الأصح"[٤] أى: ليس للتنفيس الصدارة فى الكلام على الأصح؛ فيجوز تقديم معمول الفعل بعده عليه، وهذا تأييد منه لرأى الجمهور.

كذلك فى باب الاشتغال يصرح بأن الأصح فى التنفيس جواز تقديم معمول الفعل الواقع بعده عليه، ونصبه مع اشتغال الفعل بضميره، فيجوز: زيدا سأضرب، وزيدا سأضربه[٥].

والأصح: ما عليه الجمهور من الجواز؛ لورود حرف التنفيس فى غير صدر الكلام فى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم .

---

(١) نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم السهيلى (٩٤) تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبدالموجود والشيخ/على محمد معوض (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ، وارتشاف الضرب (٤/٢١٦٤).

(٢) سبقت دراسة هذه المسالة .

(٣) همع الهوامع (٢/ ٨). ونقله عنه الصبان فى حاشيته على الاشمونى (٢/٥٥).

(٤) همع الهوامع (٢/ ٥٠٩) .

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٠٣). ونقله عنه الصبان فى حاشيته على الأشمونى(٢/٧٦) .

٥ ـ تقديم معمول الفعل المقترن بـ "قد" عليها أو على الفعل وحده[١]

"قد" مثل "السين" و"سوف" ــ عند الجمهور ــ ليس لها صدر الكلام ، ولهذا يجوز أن يتقدم معمول الفعل المقترن بها عليه، سواء أكان ماضيا أم مضارعا، نحو: خالدا قد ضربت، وخالدا قد أضرب.

وقد ورد ذلك في قول الشاعر :

أَلا يـا بَيْـتَ قومُـكَ أَبْعَـدُونى ∴ كـأنِّى كـلَّ ذَنْـبٍ قَـدْ جَنَيْـتُ[٢]

قال أبو حيان : "ويجوز تقديم منصوب الفعل عليها، مثال ذلك: زيدا قد ضربت، وزيدا قد أضرب" [٣].

وخالف السيوطيُّ الجمهورَ، فذهب إلى أنه يجب تأخير المفعول به مع الفعل المقترن بـ"قد"، فلا يجوز عنده : زيدا قد ضربت[٤].

والأصح ما عليه جمهور النحاة؛ لما فيه من الاتساع،ولأنه مؤيد بالسماع.

أما تقديم معمول الفعل على الفعل وحده (أى الفصل به بين "قد" والفعل) فلا يجوز؛ لأن "قد" مختصة بالفعل، لازمة له، تقوم مقام الجزء منه؛ ولهذا لم تعمل فيه؛ فلا يجوز أن يُفْصَلَ بينها وبينه[٥].

---

(١) تنظر هذه المسألة فى مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق ــ العدد الخامس والعشرون ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ص ٤٦٧، ٤٦٨ ــ بحث بعنوان :"قد" واستعمالاتها فى لغة العرب والقرآن الكريم ــ للمؤلف.

(٢) البيت من الهزج، قاله عمرو بن قعاسى المرادى فى: شرح الشواهد للأعلم (٣١٣/١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١/ ٥٢٧).

المعنى: لقد أبعدنى قومك يا بيت، كأنى قد جنيت عليهم كل ذنب أتاه إليهم آت.

الشاهد فيه: قوله: "كل ذنب قد جنيت" حيث تقدم معمول الفعل المقترن بـ"قد" عليه، وهو "كل" معمول الفعل "جنيت" وهذا دليل على أن "قد" ليس لها صدر الكلام .

(٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٦٤) .

(٤) همع الهوامع (٨/٢).

(٥) قال النحاة:إن "قد" بمنزلة "أل" المعرفة فى شدة اتصالها بالاسم، وعدم الفصل بينها وبينه. =

فلا يحسن أن تقول: قد خالدًا أكرمتُ، ولا: قد خالدًا أُكْرِمُ.

قال سيبويه "وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ ... "[1].

وقال ابن عقيل : " (وتفصل من أحدهما) فلا يقال: قد زيدا ضربت، ولا: قد زيدا أضرب، كما لا يفصل بين "أل" وما دخلت عليه؛ ولذلك جعل سيبويه "قد زيدا رأيت" من المستقيم القبيح، أى: المستقيم معنى، الممنوع تركيبا؛ لأنك وضعت اللفظ فى غير موضعه"[2].

الخلاصة : أن "قد" يجوز تقديم معمول الفعل المقترن بها عليها؛ لأنها ليس لها صدر الكلام. ولا يجوز تقديمه على الفعل وحده، أى: الفصل به بين "قد" والفعل؛ لشدة امتزاج "قد" بالفعل، حتى صارت كالجزء منه، فهى بمنزلة "أل" المعرفة المتصلة بالاسم .

= ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٤٨) ، والمساعد (٣/٢١٠) .

ـ وقد أجاز النحاة الفصل بين "قد" والفعل بالقسم؛ لأنه لا يفيد معنى جديدا، بل هو لمجرد تأكيد معنى الجملة، فصار كأحد أجزائها. نحو: قد ـ والله ـ أكرمك. وقد سمع الفصل بالقسم نثرا، وشعرا. وخصه المالقى بالضرورة الشعرية (رصف المبانى ص ٣٩٣).

ـ ينظر: الكتاب (٣/١١٤، ١١٥)، والمفصل (٣١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٨) .

(١) الكتاب (١/٢٦) .

(٢) المساعد (٣/ ٢١٠) .

المبحث الخامس

المفعول له

ويشتمل على مسألة واحدة:

- تقديم المفعول له على عامله .

تقديم المفعول له على عامله

المفعول له (ويسمى المفعول لأجله أو من أجله) هو: المصدر المفهم علة، المشارك لعامله فى الوقت والفاعل[1]. نحو: ضربت ابنى تأديبا، وزرت أخى إكراما .

وقد يجر باللام، نحو: ضربت ابنى لتأديبٍ، أو للتأديبِ، أو لتأديبِه.

وذهب جمهور النحاة[2] إلى أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، سواء أكان منصوبا أم مجرورا، نحو: تأديبًا ضربتُ ابنى، ولتأديبٍ ضربتُ ابنى.

وقد سمع ذلك عن العرب، ومنه قوله :

طَرِبْتُ وما شَوْقًا إلى البيضِ أَطْرَبُ ∴ ولا لَعِبًا مِنِّى وذو الشَّيْبِ يلعبُ؟[3]

وقول الآخر:

فمَا جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبكِى ∴ ولا حِرْصًا على الدنيا اعْتَرانِى[4]

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٨٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٢٢/٢).

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٣)، و أسرار العربية (١٨٩)، وارتشاف الضرب (١٣٨٨/٣)، وهمع الهوامع (٩٧/٢، ١٠١)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٢٥/٢) .

(٣) البيت من الطويل، قاله الكميت بن زيد، وهو له فى: مغنى اللبيب (٢٣)، وشرح أبيات المغنى(٢٩/١)، والخزانة (٤/ ٢٩٠)، وبلا نسبة فى :همع الهوامع (١٠١/٢) .

الشاهد فيه قوله : "وما شوقا إلى البيض أطرب " حيث قدم المفعول له "شوقا" على عامله "أطرب" وهذا جائز عند جمهور النحاة، خلافا لثعلب ومن وافقه.

ـ وفيه شاهد آخر وهو قوله:"وذوا لشيب يلعب؟" حيث حذفت همزة الاستفهام، وهذا مما اختصت به؛ لأنها الأصل فى أدوات الاستفهام. والتقدير: أو ذو الشيب يلعب؟

(٤) البيت من الوافر، قاله جحدر بن مالك، وهو له فى المعجم المفصل (١٠١١/٢) وبلا نسبة فى : همع الهوامع (١٠١/٢) .

والشاهد فيه: قوله: "فما جزعا ـ أبكى" حيث قدم المفعول له"جزعا" على عامله "أبكى"، وهذا جائز عند جمهور النحاة،وفيه رد على ثعلب ومن وافقه فى منع ذلك .

قال أبو البقاء العكبرى: "ويجوز تقديم المفعول له على الفعل ؛ لتصرف العامل، وأن المفعول له كالظرف فى تقدير الحرف"[1].

وذهب ثعلب وبعض النحاة[2] إلى عدم جواز تقديم المفعول لـــه على عامله. والصواب: ما ذهب إليه الجمهور؛ لورود السماع به.

(١) اللباب (١/ ٢٧٨) .

(٢) ينظر رأيهم فى :ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٨)وهمع الهوامع (٢/ ١٠١).

المبحث السادس

المفعول معه

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم المفعول معه على عامله أو مصاحبه .

تقديم المفعول معه على عامله،أو مصاحبه

المفعول معه:اسم فضلة منصوب، تال لواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل، أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه[1].

نحو: سرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ، وسرَّنى سيرُك والنيلَ.

وقد اتفق النحاة[2] على أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله، فلا يجوز: والنيلَ سرتُ، ولا: والخشبةَ استوى الماءُ.

قال ابن السراج: "ولا يجوز التقديم للمفعول فى هذا الباب، لا تقول: والخشبةَ استوى الماءُ؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف، وقد أخرجت الواو فى هذا الباب عن حدها، ومن شأنهم إذا أخرجوا الشئ عن حده الذى كان له ألزموه حالا واحدة"[3].

واختلفوا فى تقديم المفعول معه على مصاحبه فقط، أى: توسطه بين العامل والمصاحب نحو: سارَ والنيلَ محمدٌ، واستوى

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (٢/٢٣٩)، والتصريح (١/٣٤٢).
(٢) ينظر: الخصائص (٢/٣٨٣)، وأسرار العربية (١٨٥)، واللباب (١/٢٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٨)، والمقرب ومعه مثل المقرب(٢٢٥)، والتسهيل (٩٩)، وشرح ابن الناظم (٢٠٥)، وارتشاف الضرب (٣/١٤٨٥)، والمساعد(١/٥٤٠)، والتصريح (١/٣٤٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/١٣٧).
(٣) الأصول فى النحو (١/ ٢١١، ٢١٢) .

والخشبةَ الماءُ، فمنعه جمهور النحاة[1]، وأجازه ابن جنى[2] محتجا بجواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه ، فكذلك يجوز تقديم الاسم المنصوب بعد الواو (المفعول معه) على مصاحبه.

فهو يوافق الجمهور فى منع تقديم المفعول معه على عامله ويخالفهم فى تقديمه على مصاحبه، فأجازه وقد منعوه أيضا.

جاء فى الخصائص:"ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البردُ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ... لكنه يجوز جاء والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضربتُ وزيدًا عَمْرًا، قال:

(١) ينظر: التسهيل (٩٩)، وشرح ابن الناظم (٢٠٥)، وارتشاف الضرب (١٤٨٦/٣)، وشرح ابن عقيل (٢٠٣/٢)، والتصريح (١/ ٣٤٤).

(٢) ينظر رأيه فى: الخصائص (٢/ ٣٨٣)، وشرح التسهيل (٢٥٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٦، ٦٩٧) ، وارتشاف الضرب (١٤٨٦/٣)، والمساعد (١/ ٥٤١)، والتصريح (١/ ٣٤٤)، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان (١٣٧/٢).

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبةً ونَمِيمةً ∴ ثلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عنها بمُرْعَوِى[1]·[2]

فابن جنى يستشهد بهذا البيت على تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، فالبيت كالمثال "ضربت وزيدا عمرا" ، وليس يستشهد به على تقديم المفعول معه ، فهو يحتج هنا بالقياس فحسب، ولم يؤيده السماع.

---

(١) البيت من الطويل، قاله يزيد بن الحكم الثقفى فى: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (٦٣٧/٢) تحقيق الأستاذ / عدنان عبدالرحمن الدورى (مكتبة العانى ـ بغداد ـ ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م)، وخزانة الأدب (١٢٤/٣)، والمقاصد النحوية (٨٦/٣، ٢٦٢).

وبلا نسبة فى : الخصائص (٢/ ٣٨٣)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢١٠) تحقيق الأستاذ / السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس ـ بيروت ـ ط : الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)، وشرح التسهيل (٢٥٣/٢).

والشاهد فيه: قوله :" جمعت وفحشا غيبة ونميمة" حيث تقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه للضرورة الشعرية، وأصله : جمعت غيبة ونميمة وفحشا. ونسب كثير من النحاة إلى ابن جنى أنه استشهد به على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه ، وهو "وفحشا" أى: جمعت غيبة ونميمة مع فحش.

والحق أنه استشهد بالبيت على تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، فهو كقول الأحوص:

..... ∴ عليك ورحمة الله السلام

(٢) الخصائص (٢/ ٣٨٣) .

ورد ابن مالك حجة ابن جنى بأنه لا يجوز قياس هذه الواو على الواو العاطفة؛ لأن العاطفة أقوى وأوسع مجالا فحصل لها مزية بتجويز التقديم.

فالصحيح[1]:ما عليه الجمهور من عدم جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه؛ لبطلان حجة ابن جنى، ولعدم ورود السماع به.

(١) قال الرضى معقبا على رأى ابن جنى: "والأولى المنع؛ رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة" .
ـ شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ٣٨).
وقال ابن عقيل:"أما تقدمه على مصاحبه، نحو: سار والنيل زيد، ففيه خلاف ، والصحيح منعه"
ـ شرح الألفية (٢/ ٢٠٣) .
ـ وقال الاشمونى: "وفى تقدمه على مصاحبه خلاف، والصحيح المنع".
ـ شرح الألفية (٢/ ١٣٧) .

المبحث السابع

الاستثناء

ويشتمل على ثلاث مسائل:

١. تقديم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه.

٢. تقديم المستثنى مع الأداة أول الكلام .

٣. تقديم معمول ما بعد "إلا" عليها أو على العامل وحده.

١ـ تقديم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه

الاستثناء:إخراج بـ "إلا" أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا[١].

وأركانه ثلاثة: مستثنى منه، ومستثنى، وأداة .

فالمستثنى منه هو : الاسم المذكور قبل أداة الاستثناء، ويكون مقدرا فى الاستثناء المفرغ.

والمستثنى هو : الاسم المذكور بعد أداة الاستثناء مخالفا لما قبلها فى الحكم

مثال ذلك: حضر الطلاب إلا خالدا، وما قام القوم إلا محمدا (ويجوز: إلا محمد).

ويجوز تقديم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه، فيقال فى المثالين :

حضر إلا خالدًا الطلابُ ، وما قام إلا محمدًا القومُ .

وفى هذه الحالة يجب نصب المستثنى عند جمهور النحاة[٢]، سواء أكان الاستثناء متصلا أم منقطعا، وسواء أكان الكلام موجبا أم منفيا.

ولا يجوز جعله بدلا فى المنفى، كما كان جائزا فيه قبل التقديم؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه؛ فهو من التوابع. والتابع لا يتقدم على المتبوع.

ومن ذلك قول الشاعر:

فمَا لِيَ إلَّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ∴ وَمَا لِيَ إلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[٣]

---

(١) الاستغناء فى أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافى (٩٦، ٩٧) تحقيق الدكتور / طه محسن (مطبعة الإرشاد ـ بغداد ـ ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م) .

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٥)، والمقتضب (٤/ ٣٩٧)، واللمع (١٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٩)، والمقرب ومعه مثل المقرب (٢٣٦)، وشرح ابن الناظم (٢١٨)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٦٥)،.

(٣) البيت من الطويل، قاله الكميت بن زيد الأسدى فى: اللمع (١٥٢)، والإنصاف (١/٢٧٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٩). =

وأجاز بعض العرب[1] شغل العامل بالمستثنى المتقدم، وجعل المستثنى منه بدلا من المستثنى[2]، نحو:مالى إلا أبوك ناصرٌ.

ومن ذلك قول الشاعر:

لأنهم لايَرْجُونَ منه شَفَاعةً ∴ إذَا لم يَكُنْ إلا النبيون شَافِعُ[3]

والمختار: ما ذهب إليه الجمهور من وجوب نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه فى الإيجاب والنفى، وعدم القياس على هذه اللغة التى حكاها سيبويه؛ لندرتها.

= وبلا نسبة فى : المقتضب (٤/ ٣٩٨)، وشرح ابن الناظم (٢١٨) ، وأوضح المسالك (٢/٢٦٦)، وهمع الهوامع (٢/١٩٠).

والشاهد فيه: تكرر فى الشطرين، قوله "إلا آل أحمد شيعة" وقوله:"إلا مذهب الحق مذهب" حيث تقدم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه، فوجب نصب المستثنى عند الجمهور، ولم يجز فيه الإتباع؛ لأن رتبة التابع تكون بعد المتبوع، وأصل الكلام: فمالى شيعة إلا آل أحمد، ومالى مذهب إلا مذهب الحق، ولو جاء على ذلك لجاز فيه النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية.

(١) تنظر هذه اللغة فى : الكتاب (٢/ ٣٣٧)، والمقتضب (٤/ ٣٩٨) .

ــ ولقلة هذه اللغة منع البصريون القياس عليها، وأجازه الكوفيون والبغداديون وابن مالك

ــ ينظر: التصريح (١/ ٣٥٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٩١)، وحاشية الصبان على الاشمونى(٢/١٤٨) .

ولهذا فقد عول ابن مالك على هذه اللغة فلم يجعل نصب المستثنى المتقدم فى الكلام المنفى واجبا، بل جعله مختارا. وتبعه ابن عقيل فى ذلك .

ــ ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٤)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢١٦ــ ٢١٨).

وأرى : أن يقتصر فى هذه اللغة على المسموع، وهو قليل :

(٢) المستثنى على هذه اللغة يكون حسب العوامل التى قبله، والمستثنى منه يكون بدل كل من المستثنى، بعد أن كان المستثنى بدل بعض منه قبل التقديم .

ــ ينظر: المقرب ومعه مثل المقرب (٢٣٦)،وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ١٤٨) .

(٣) البيت من الطويل، قاله حسان بن ثابت (رضى الله عنه) فى ديوانه (٢٤١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٥)ن وشرح ابن الناظم (٢١٨)، والتصريح (٣٥٥/١).

وبلا نسبة فى : أوضح المسالك (٢/ ٢٦٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢١٧).

والشاهد فيه: قوله : " إذا لم يكن إلا النبيون شافع" حيث تقديم المستثنى مع الأداة (إلا النبيون) على المستثنى منه (شافع) وقد رفع المستثنى مع تقدمه، والكلام منفى، وهذا جائز على لغة بعض العرب، والمختار النصب .

٢ـ تقديم المستثنى مع الأداة أول الكلام

اختلف النحاة[١] فى تقديم المستثنى مع الأداة أول الكلام، فذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم المستثنى مع أداة الاستثناء أول الكلام موجبا أو منفيا.

فلا يجوز: إلا زيدا قام القوم، ولا : إلا زيدا ما أكل أحد طعامك، ولا: ما إلا زيدا قام القوم. واحتجوا بما يلى:

أ ـ أن التقديم يؤدى إلى أن يعمل ما بعد "إلا " فيما قبلها، وهذا لا يجوز؛ لأنها حرف غير مختص (يدخل على الاسم والفعل) كحرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك "إلا" .

وكذلك هى شبيهة بـ "ما" النافية، فالنفى إخراج، كما أن الاستثناء إخراج، ولا يجوز فى "ما" أن يعمل ما فى حيزها فيما قبلها، فكذلك "إلا" .

ب ـ أن حرف الاستثناء أتى به وصلة للفعل وتقوية له، فهو يشبه واو المعية، وهى لا يجوز أن تتقدم مع مدخولها على الفعل كما سبق بيانه[٢] ـ فكذلك حرف الاستثناء .

جـ ـ أن المستثنى قد يكون بدلا من المستثنى منه، والبدل من التوابع،والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع .

وذهب الكوفيون[٣] والزجاج إلى جواز تقديم المستثنى مع أداة الاستثناء أول الكلام .

---

(١) ينظر الخلاف فى هذه المسألة فى : الإنصاف (١/ ٢٧٣ـ ٢٧٧)، والتبيين (٤٠٦ـ ٤٠٩)، وارتشاف الضرب (١٥١٧/٣، ١٥١٨)، ، وائتلاف النصرة (١٧٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٩٤، ١٩٥)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ١٤٨).

(٢) ينظر : (ص٩٩٧) .

(٣) نسب هذا الرأى للكسائى وحده فى : شرح التسهيل (٢/ ٢٨٥)، و ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٧)، وحاشية الصبان على الأشمونى (١٤٨/٢) .

واحتجوا بأن المستثنى يجوز تقديمه على المستثنى منه ــ كما سبق بيانه [1] ــ فكذلك يجوز تقديمه على العامل فيه .

ولحتجوا بسماع ذلك عن العرب، ومنه قول الشاعر:

خَــلا أنَّ العِتَــاقَ مِــنَ المطايَــا ∴ حَسِينَ بــهِ فهُــنَّ إليــه شُــوسُ [2]

وقول الآخر :

وبَلْــدةٍ لَــيْسَ بهــا طُــورِيٌّ ∴ وَلا خَــلا الجِــنَّ بهــا إنْسِــيُّ [3]

ورُدَّ عليهم بما يلى:

فأما البيت الأول فغير مُسَلَّمٍ بأن الاستثناء فيه وقــع فــى أول الكلام؛ إذ قال قبله:

إلَى أنْ عَرَّسُــوا وأغَــبَّ مِــنْهُم ∴ قريبــا مــا يُحَــسُّ لــه حَسِيسُ

---

(١) ينظر : (ص[1]) .

(٢) البيت من الوافر، قاله أبو زبيد الطائى فى : الإنصاف (٢٧٧/١)، والتبيين (٤٠٧) .

وبلا نسبة فى: المقتضب (١/ ٢٤٥)، والخصائص (٢/ ٤٣٨).

اللغة: العتاق: جمع عتيق، وهو الأصيل. حسين به: (بفتح السين وكسرها) وأصله: حسسن به، فأبدل من ثانى المثلين ياء، أى: عرفنه. شوس: جمع أشوس من الشوس، وهو: النظر بمؤخر العين .

المعنى: لقد عرفته المطايا الأصيلات فهن يلحظنه بمؤخر العين.

والشاهد فيه قوله: "خلا أن العتاق من المطايا" حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم المستثنى أول الكلام ، أى: على العامل والمستثنى منه. وقد رد عليهم .

ومثل هذا الشاهد قوله:

خلا الله لا أرجو سواك، وإنما ∴ أَعُدُّ عيالى شعبة من عيالكا

ــ فى رواية نصب لفظ الجلالة (الله) .

(٣) البيتان من مشطور الرجز، قالهما العجاج فى : شرح التسهيل (٢/ ٤٠٦). وبلا نسبة فى :الأصول فى النحو (٣٠٥/١)، والإنصاف (١/ ٢٧٤)، و وشرح التسهيل (٢/ ٢٩١).

اللغة: طورى: رجل غريب . ويقولون: ما بالدار طورى، أى: ما بالدار من أحد.

والشاهد فيه : قوله " ولا الجن بها إنسى" وهو كالشاهد السابق، وعند الكوفيين: ولا بها إنسى خلا الجن.

وأما البيت الثانى فقيل: المستثنى مضمر مدلول عليه بالمتأخر، والتقدير: وبلدة ليس بها طوريٌّ، ولا إنسيٌّ خلا الجن.

وقيل: التقديم فى البيت للضرورة، والتقدير: ولا بها إنسى خلا الجن.

فالأصح ما ذهب إليه البصريون لقوة حجتهم؛ ولبطلان حجة الكوفيين ومن وافقهم .

٢ـ تقديم معمول ما بعد "إلا" عليها أو على العامل وحده

"إلا" هى أصل أدوات الاستثناء[١].

وجمهور النحاة[٢] على أنه لا يجوز أن يتقدم عليها معمول ما بعدها، سواء فُرِّغَ العاملُ لِمَا بعدها أم لم يُفَرَّغْ .

فلا يجوز أن يقال: ما قومُك زيدًا إلا ضاربون، ولا ما زيدٌ طعامَك إلا آكِلٌ، ولا: ما أنا زيدًا إلا ضاربٌ.

والأصل: ما قومُك إلا ضاربون زيدًا ، وما زيدٌ إلا آكلٌ طعامَك، وما أنا إلا ضاربٌ زيدا ، وكذلك لا يجوز أن يتقدم معمول ما بعد "إلا" عليه وحده بعدها، فلا يجوز أن يقال: ما قومُك إلا زيدا ضاربون، ولا : ما زيدٌ إلا طعامَك آكلٌ، ولا: ما أنا إلا زيدا ضاربٌ .

وعللوا لذلك بما يلى:

أ ــ أن تقديم الاسم الواقع بعد "إلا" عليها غير جائز[٣]، فكذلك تقديم معموله عليها غير جائز؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل غالبا[٤].

---

(١) ينظر:الكتاب (٣٠٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٣/٢) .

(٢) ينظر: الأصول فى النحو (١/ ٢٨٤)، وشرح التسهيل (٣٠٤/٢)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٠، ١٥٣٢)، والمساعد (١/ ٥٨٢، ٥٨٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٥)،وحاشية الصبان على الاشمونى (١٤١/٢) .

(٣) قال ابن السراج : "ومن الحروف التى لا يقدم عليها ما يليها: "إلا" وجميع ما يستثنى به؛ لأن ما بعد حرف الاستثناء نظير ما بعد "لا" إذا كانت عاطفة" .
ــ الأصول فى النحو(٢/ ٢٣١).

(٤) ينظر: المساعد (٥٨٣/١)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٥).

ب ــ أن الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة، فنحو: "جاء القوم إلا زيدا" معناه: جاء القوم وما منهم زيد، ونحو: "نجح الطلاب غير محمد" معناه: نجح الطلاب وما نجح محمد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان جملة واحدة. ومقتضى هذا ألا يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها[1].

جـ ــ أن حرف الاستثناء يشبه حرف النفى ــ كما سبق فى (ب) ــ وحرف النفى لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ما يشبهه[2].....

قال ابن السراج: "ولا يجوز أن يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، ولا يجوز: "ما أنا زيدا إلا ضاربٌ" ، تريد : ما أنا إلا ضاربٌ زيدا"[3].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/٣٠٤)،وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١/ ١٦٩) تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط:الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م) ، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٥) .

ــ وعمل ما قبل "إلا" فيما بعدها مختلف فيه، فمنعه الجمهور إلا فى ثلاث صور: أن يكون المعمول الواقع بعد "إلا" مستثنى، نحو: ما حضر إلا محمد، أو مستثنى منه،نحو: ما حضر إلا زيدا أحد، أو تابعا للمستثنى منه، نحو: ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو.

وأجازه الكسائى مطلقا (أى: سواء أكان العمل رفعا أم نصبا أم جرا) ، ووافقه الأخفش فى النصب والجر، ووافقه ابن الأنبارى فى الرفع.

ــ ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٤٩، ١٥٣٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٥).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/ ٧٨٤)،وشرح التسهيل (٢/ ٣٠٤).

(٣) الأصول فى النحو (١/ ٢٨٤) .

وخالف الأخفش[1] جمهور النحاة فأجاز تقديم معمول ما بعد "إلا" عليها.

والصحيح مذهب الجمهور .

(١) نسب أبوحيان المنع فى هذه المسألة للسيرافى والفارسى، والجواز للأخفش وقال : "ذكره فى المسائل الكبار".
ـ ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٢).

المبحث الثامن

الحال

ويشتمل على مسألتين :

١ـ تقديم الحال على صاحبها .
٢ـ تقديم الحال على عاملها .

١ـ تقديم الحال على صاحبها

الأصل فى الحال أن تتأخر عن صاحبها؛ لأنها منه بمنزلة الخبر من المبتدأ، والنعت من المنعوت، فكما أن الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، وفى النعت أن يتأخر عن المنعوت، كذلك الأصل فى الحال أن تتأخر عن صاحبها[١].

وقد يجب هذا الأصل، وقد يجب عكسه، وقد يجوز الأمران، على النحو التالى:

أولا: وجوب تأخير الحال عن صاحبها (على الأصل):

أ - إذا كانت الحال محصورة، نحو: ما أقبلَ محمدٌ إلا مبتسمًا، ومنه قول الله(عزوجل)﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٢].

ب - إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة،نحو:أعجبنى وجه هند ضاحكة، ومنه قوله الله (تعالى):﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٣]، وقوله (جل شأنه): ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[٤] فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها هنا حتى لا تفصل بين المتضايفين، وهما كالشىء الواحد[٥].

جـ - إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر غير زائد، نحو: مررت بهند جالسةً، وسلمت على زيد قائمًا.

وفى هذه المسألة خلاف بين النحويين:

ذهب البصريون وأكثر النحويين[٦] إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد فلا يجوز عندهم: مررت جالسة بهند، ولا: سلمت قائما على زيد.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٥).
(٢) الأنعام/ ٤٨.
(٣) الحجرات / ١٢.
(٤) النحل / ١٢٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).
(٦) ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٤)، والمقتضب (٤/ ١٧١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٢/ ٦٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩)، وشرح ابن عقيل (٢/٢٦٤)، والتصريح (١/ ٣٨٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٦).

واحتجوا بأن تعلق العامل بالحال تالٍ لتعلقه بصاحبها، فكان من حق الحال إذا تعدى العامل لصاحبها بواسطة أن يتعدى إليها بتلك الواسطة، ولكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا التزام التأخير عوضا من الاشتراك فى الواسطة[1].

قال سيبويه: "... ومن ثم صار "مررت قائما برجل" لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء ، ولو حَسُنَ هذا لَحَسُنَ : قائما هذا رجل"[2].

وذهب ابن كيسان[3] والفارسى وابن برهان[4] إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد[5].

فيجوز عندهم: مررت جالسةً بهند، وسلمت قائمًا على زيد.

واحتجوا بأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى ، والمفعول به لا يمتنع تقديم حاله عليه، فكذلك المجرور بالحرف لا يمتنع تقديم حاله عليه[6].

واحتجوا أيضا بأن العامل فى الحال هو الفعل، والفعل لا يفتقر إلى حرف الجر فى عمله فى المفعول به .

قال ابن برهان: "فإذا قلت: "مررتُ بزيد ضاحكا" والحال من التاء، صح أن تقول: ضاحكًا مررت بزيد، ومررت ضاحكًا بزيد، وإن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٣٦)، وشرح ابن الناظم (٢٣٥)، والتصريح (٣٨٧/١) .

(٢) الكتاب (٢/ ١٢٤)، وينظر: المقتضب (٤/ ١٧١).

(٣) تقدمت ترجمته ص٩٥

(٤) هو أبوالقاسم عبدالواحد بن على العكبرى، كان أول أمره منجما ثم نظر فى النحو، واشتهر فيه، له شرح على لمع ابن جنى، توفى سنة (٤٥٦هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/ ١٢٠، ١٢١)، والأعلام (٤/ ١٧٦).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٣٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٢١)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٦٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ١٧٥) .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ٧٤٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٧٦/٢).

كانت الحال من "زيد" لم يصح الوجهان فى قول سيبويه ... وقال غيره: يجوز فى هذه المسألة ما جاز فى الأولى[1]؛ لأن العامل فى الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء فى عمله فى المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل فى الحال ما لا يعمل فى صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز. وهذا قول أبى على وابن كيسان، وإليه نذهب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [2] ، و(كافة) حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا"[3].

ومما استدلوا به قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُم ∴ بِذِكْرَاكُمُ حتى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى[4]

ووافق ابن مالك[5] وأبوحيان[6] وابن عقيل[7] ابن كيسان ومن تبعه، إلا أنهم جعلوه ضعيفا؛ لقلة المسموع منه .

---

(١) أى: يجوز فى: "مررت بزيد ضاحكا" تقديم الحال على أنها حال من "زيد" كما جاز تقديمها وهى حال من الضمير (تاء المتكلم).

(٢) سبأ / ٢٨ .

(٣) شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٣٧، ١٣٨) تحقيق الدكتور/ فائز فارس (الكويت ــ ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) .

(٤) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل (٣٣٨/٢)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٤٢٦)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٢١).
اللغة: تسليت: تصبرت وتجلدت. طرا: جميعا. ولا تستعمل هذه الكلمة فى الأصل إلا حالا. بينكم: فراقكم .
المعنى: إننى صبرت نفسى بعد فراقكم والبعد عنكم بالعيش فى ذكراكم، واستشعار وجودكم .
الشاهد فيه: قوله : "طرا عنكم" حيث تقدمت الحال "طرا" على صاحبها، وهو الضمير "كم" المجرور بحرف الجر الأصلى "عن" ، وهذا جائز عند ابن كيسان ومن وافقه ، وجائز أيضا عند الكوفيين، لأن صاحب الحال ضمير مجرور.

(٥) ينظر: التسهيل (١١٠)، وشرحه (٢/ ٣٣٦، ٣٣٧) .

(٦) ينظر: البحر المحيط لأبىحيان (٧/ ٢٨١)، (دار الفكر ــ ط: الثانية ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م) .

(٧) ينظر: المساعد (٢/ ٢٢) .

وإلى هذا أشار ابن مالك فى ألفيته بقوله:

وَسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ ∴ أَبَوْا ولا أَمنعُه فقد وَرَدْ[1]

وذهب الكوفيون[2] إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون صاحب الحال ضميرا، نحو: مررت بكم مسرورين، ومررت بها ضاحكة، فيجوز : مررت مسرورين بكم، ومررت ضاحكة بها.

الثانى: أن يكون صاحب الحال اسمين أولهما مجرور بالحرف، نحو: مررت بزيد وخالد جالِسَيْنِ، فيجوز: مررت جالِسَيْنِ بزيد وخالد.

الثالث: أن تكون الحال جملة فعلية، نحو: مررت بزيد يلعب، فيجوز: مررت يلعب بزيد ، ولا يجوز التقديم فى غير هذه المواضع، فلا يجوز عندهم: مررتُ ضاحكةً بهند.

ثانيا: وجوب تقديم الحال على صاحبها (على غير الأصل):

وذلك إذا كان صاحب الحال محصورا، نحو: ما جاء راكبا إلا محمد ، أو مضافا إلى ضمير ملابسها، نحو: جاء زائرا هندا أخوها، وجاء مُنقادا لعمرو صاحبُه[3].

ثالثا: جواز التقديم والتأخير:

وذلك فى غير الحالتين السابقتين، فإذا كان صاحب الحال مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا بحرف جر زائد، نحو: جاء محمد راكبًا، وضربت اللصَّ مكتوفًا، وما جاء مِنْ أحدٍ مُسْرِعًا.

فيجوز فى هذه الأمثلة: جاء راكبا محمد، وضربت مكتوفا اللص، وما جاء مسرعا من أحد.

---

(١) متن الألفية (٢٠).

(٢) ينظر مذهبهم فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩)، والمساعد (٢/ ٢١)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٧٨/٢).

(٣) همع الهوامع (٢/ ٢٣٧).

٢ـ تقديم الحال على عاملها

سبق القول أن الأصل فى الحال أن تتأخر عن صاحبها، وكذلك الأصل فيها أن تتأخر عن عاملها، وهذا الأصل قد يجب، وقد يجب عكسه، وقد يجوز الأمران، وإليك بيان ذلك:

أولا: وجوب تأخير الحال عن عاملها[1] (على الأصل):

وذلك فى المواضع الآتية:

١ - إذا كان العامل فى الحال فعلا جامدا، نحو: ما أَحْسَنَ محمدا مبتسما ، فلا يجوز: مبتسما ما أحسن محمدا .

٢ - إذا كان العامل فى الحال أفعل تفضيل؛ نحو: محمد أَفْصَحُ الناسِ خطيبا، فلا يجوز: محمد خطيبا أفصحُ الناسِ.

٣ - إذا كان العامل فى الحال صلةَ لحرف مصدرى، نحو: يعجبنى أن تعتكف صائما، ويسرنى أن تنطلق غازيا، فلا يجوز: يعجبنى أن صائما تعتكف، ولا يسرنى أن غازيا تنطلق، ولا: يعجبنى صائما أن تعتكف، ولا يسرنى غازيا أن تنطلق.

٤ - إذا كان العامل فى الحال صلة لـ(أل)، نحو: الآتى مسرعا زيد، فلا يجوز: مسرعا الآتى زيد.

٥ - إذا كان العامل فى الحال مصدرا، نحو: يعجبنى ركوب الفرس مُسْرَجًا، فلا يجوز: مُسْرَجًا يعجبنى ركوب الفرس.

٦ - إذا كان العامل فى الحال مقرونا بـ لام الابتداء، أو لام القسم، نحو: لَأَصْبِرُ محتسبا ، ووالله لَأَقُومَنَّ طائعا.

٧ - إذا كان العامل فى الحال اسم فعل، نحو: نَزَالِ مسرعا، فلا يجوز: مسرعا نَزَالِ.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٢ ـ ١٥٨٧)، وهمع الهوامع (٢/٢٣٨).

٨ - إذا كان العامل فى الحال معنى فعل، وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه[١]، كالإشارة، والتمنى، والترجى، وحرف التشبيه، وحرف التنبيه، والظرف والجار والمجرور.

وأمثلة ذلك: هذا زيد منطلقا ، وتلك هند ضاحكةً ، قال الله تعالى : ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴾ [٢]، وليت خالدا أميرا أخوك، ولعل المال طيبا مال زكاة، وكأن محمدا مقبلا بدر الدجى، وها أنا محمد قائما، وخالد فى المسجد معتكفا، وعمرو عندك جالسا.

فلا يجوز تقديم الحال فى هذه الأمثلة على عاملها؛ لضعف مشابهته للفعل[٣].

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجل"، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة: راكبا مَرَّ زيد، راكبا مَرَّ الرجل، قيل له: فإنه مثله فى القياس؛ لأن "فيها" بمنزلة "مر" ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أُنْزِلْنَ منزلةَ ما يَسْتَغْنِى به الاسم من الفعل، فأَجْرِهْ كما أَجْرَتِ العربُ واستحسنتْ"[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٦، ٥٧)، وأوضح المسالك (٣٢٨/٢)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٧١) .
(٢) النمل/ ٥٢ .
(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٤)، والمقتضب(٤/ ١٧٠، ٣٠٠)،والأصول فى النحو (٢١٥/١) .
(٤) الكتاب (٢/ ١٢٤).

وخالف الأخفشُ وابنُ برهان[1] سيبويه والجمهور فى هذه المسألة، فأجازا تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: "فداءً لك أبى وأمى"، وقائمًا فى الدار زيدٌ.

واشترط ابن برهان لذلك أن تكون الحال هى الأخرى ظرفا أو جارا ومجرور ، نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [2] فـ(هنالك) ظرف فى موضع الحال، و(لله) هو العامل فيها .

وإلى مذهب الجمهور أشار ابن مالك بقوله:

وعامِلٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا ∴ حروفَه مُؤخَّرا لن يَعْمَلا[3]

كـ"تلك" و"ليت" و"كأن" ∴ .....

ثانيا: وجوب تقديم الحال على عاملها (على خلاف الأصل):

وذلك إذا كان لها الصدارة، نحو: كيف جاء خالد؟ فـ"كيف" اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من "خالد"، والتقدير: فى أى حال جاء خالد .

ثالثا: جواز التقديم والتأخير:

وذلك إذا كان العامل فى الحال فعلا متصرفا، نحو: جاء محمد مسرعا ، وأقبل بكر ضاحكا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف؛ لتضمنها معنى الفعل وحروفه، وقبولها التأنيث ، والتثنية الجمع، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

نحو: محمد راكبٌ مسرورا، وزيد مؤدَّبٌ متعلما، واللص مضروبٌ مكتوفا، ومحمد فصيحٌ خطيبا.

---

(١) ينظر مذهبهما فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٩٠)، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل (١/ ٢١٨) ــ (دار الفكر).

(٢) الكهف/ ٤٤ .

(٣) متن الألفية (٢١) .

فيجوز فى هذه الأمثلة ــ عند البصريين[1] إلا الجرمى[2] ــ تقديم الحال على عاملها، فتقول: مسرعا جاء محمد، وضاحكا أقبل بكر، ومسرورا محمد راكبا.

ومن ذلك: قوله (تعالى): ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[3] فـ(خشعا) حال من الضمير فى (يخرجون) وهى متقدمة عليه وعلى العامل معا.

وقولهم: "شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ"[4]، فـ"شتى" حال من "الحلبة" وعاملها "تؤوب" وهى متقدمة عليه وعلى صاحبها معا.

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٨، ٣٠٠)، والأصول فى النحو (٢١٥/١)، والإنصاف (١/ ٢٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٢، ٥٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٠).

(٢) ذهب الجرمى إلى عدم جواز تقديم الحال على عاملها مطلقا.
ينظر رأيه فى: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨١)، والتصريح (١/ ٣٨١).

(٣) القمر / ٧.

(٤) هذا المثل يضرب للتعبير عن اختلاف الناس فى الأخلاق مع ان أصلهم واحد. وأصله: أن أصحاب الإبل والبقر وغيرها من النعم عندما يردون الماء يردونه مجتمعين؛ ليسقوا نعمهم، وعندما يحلبون نعمهم يحلبونها متفرقين كل وماشيته.
ومعنى "شتى": متفرقين، وهى جمع "شتيت"، كجرحى وجريح. وتؤوب : ترجع. والحلبة: جمع حالب، كـ قتلة وقاتل، وفجرة وفاجر.ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ١٥٠).

ففى هذين الشاهدين قُدِّمَتِ الحالُ على عاملهـا، وهـو فعـل متصرف.

ومما سُمِعَ من تقديمها على عاملها المشبه للفعل المتصـرف قول الشاعر:

عَـدَسْ مـا لِعَبَّـادٍ عليـكِ إمـارةٌ ∴ نَجَـوْتِ وهـذا تَحْمِلِـينَ طَلِيـقُ[1]

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

والحـالُ إنْ يُنْصَـبْ بفعـلٍ صُـرِّفَا ∴ أو صِـفَةٍ أَشْـبَهَتِ المصَـرَّفَا[2]

فجـائزٌ تقديمُـه كـ مسـرعا ∴ ذا راحِـلٌ، ومُخلِصًـا زيـدٌ دَعَـا

وذهب الكوفيون إلى أنه يشترط لتقديم الحال على عاملهـا: أن يكون صاحبها ضميرا مرفوعا، سواء أكان العامل فعـلا أم غيـره،

---

(١) البيت من الطويل، قاله يزيد بن مفرغ الحميرى فى : الإنصـاف (٧١٧/٢)، وشرح المفصل لابـن يعـيش (٤/ ٧٩)، والتصـريح (٢١٦/٣).

وبلا نسبة فى: شـرح الجمـل لابـن عصـفور(١/ ١٦٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٠١١)، وأوضـح المسـالك (١/ ١٦٢)، وهمع الهوامع (٢٧٤/١).

اللغة: عدس : اسم زجر للبغل ليسرع. عباد: هو عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية . إمارة: حكم وسلطان.

المعنى: أسرعى يا بغلتى فليس لعباد عليك حكم وسلطان، فقد نجوت وصار صاحبك حرا طليقا .

الشاهد فيه: قوله: "تحملين طليق" حيث قدمت الحال "تحملين" على عاملها "طليق" وهو صفة مشبهة باسم الفاعل، وهذا جائز عند البصريين إلا الجرمى.

ومنعه العلامة الرضى أيضا فى الصفة المشبهة، قال: "لضعف مشابهتها للفعل". شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ٦٤) .

وفيه شاهد آخر للكوفيين، وهو استعمال اسم الإشـارة "هـذا" بمعنى اسم الموصول، أى: والذى تحميلنه طليق.

(٢) متن الألفية (٢١) .

نحو: جئت راكبا، وفى الدار أنت قائما، فيجوز عندهم: راكبا جئت ، وقائما فى الدار أنت.

أما إذا كان صاحبها اسما ظاهرا فلا يجوز عندهم التقديم، فلا يجوز نحو: راكبا جاء زيد.

والراجح: ما ذهب إليه البصريون؛ لأن العامل المتصرف يجب أن يكون عمله متصرفا، وهو من القوة بحيث يعمل متقدما ومتأخرا، ولهذا جاز تقديم المفعول عليه؛ فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.

كما أن ما ذهب إليه البصريون مؤيد بالسماع نثرا وشعرا.

المبحث التاسع

التمييز

ويشتمل على مسألة واحدة:

- تقديم التمييز على عامله .

تقديم التمييز على عامله

اتفق النحاة[1] على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان غير متصرف، سواء أكان فعلا نحو: ما أحسن محمدا رجلا، أو غير فعل[2]، نحو: عندى عشرون درهما، واشتريت رطلا زيتا.

فلا يجوز: رجلا ما أحسن محمدا، ولا: عندى درهما عشرون.

وكذلك اتفقوا على عدم جوازا تقديم التمييز على عامله إذا كان فى معنى غير المتصرف، نحو: كفى بزيد رجلا؛ لأنه بمعنى (أفعل) التعجب؛ وهو غير متصرف، فمعنى "كفى بزيد رجلا" : ما أكفاه رجلا؛ ولهذا لا يجوز: رجلا كفى بزيد[3].

واختلفوا فى تقديم التمييز على عامله المتصرف، فذهب سيبويه والجمهور[4] إلى عدم جوازه، فنحو: طاب زيد نفسا، وتَصَبَّبَ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٧٥)، وشرح ابن الناظم(٢٥٣)، وارتشاف الضرب(٤/ ١٦٣٥)،وأوضح المسالك (٢/٣٧١)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/٢٠١).

(٢) التمييز المبين إجمال الذات هو الواقع بعد الأعداد، نحو "عندى عشرون درهما" والمساحات، نحو "له شبر أرضا"، والمكيلات، نحو "له قفيز برا"، والموزونات نحو "اشتريت رطلا زيتا".
والناصب لهذا التمييز هو الاسم الجامد المفسَّر به"عشرون،شبر،قفيز،رطل".
ووجه عمل هذا الاسم فى التمييز عند الجمهور: أنه أشبه اسم الفاعل المفرد، أو الجمع، فنحو: "اشتريت رطلا زيتا" يشبه "زيد ضارب عمرا"، ونحو: "اشترين عشرين ثوبا" يشبه "هؤلاء الضاربون عمرا".
وقيل: وجه عمل هذا الاسم فى التمييز أنه أشبه أفعل التفضيل.
ينظر: أوضح المسالك (٢/ ٣٦٣)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٨٦)، والتصريح (١/ ٣٩٥) ، وعدة السالك (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٥)، والمساعد (٢/ ٦٦) .

(٤) نسب هذا الرأى لسيبويه والجمهور فى: التصريح (١/ ٤٠٠)، ونسب لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين فى: ارتشاف الضرب (٤/١٦٣٤) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٠٠).ونسب لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخرى المغاربة فى: المساعد (٢/ ٦٦).ونسب لسيبويه والأكثرين من البصريين والكوفيين والمغاربة فى: همع الهوامع (٢/٢٦٨)، ونسب لسيبويه وحده فى: المفصل (٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٨٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٧٥)=

خالد عَرَقًا، واشتعل رأسى شيبا، لا يجوز فيه: نفسا طاب زيد، ولا: عرقا تصبب خالد، ولا : شيبا اشتغل رأسى.

واحتجوا: بأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى المعنى، ولكن حُوِّلَ الإسناد عنه قصدا للمبالغة، فوجب بقاؤه على ما يستحقه من التأخير محافظة على الأصل[1].

فنحو: "طاب زيد نفسا" أصله: طابت نفس زيد، فالتمييز محول عن الفاعل.

قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أُنْفِذَ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوةَ غيرِه مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأتَه، ولا: تفقَّأتُه، ولا يعمل فى غيره من المعارف، ولا يُقَدَّم المفعولُ فيه فتقول: ماءً امتلأتُ ..."[2].

وذهب[3] الكسائى والجرمى والمازنى والمبرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

فيجوز عندهم: نفسا طاب زيد، وعرقا تصبب خالد، وشيبا اشتعل رأسى.

=وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٣)، ونسب للبصريين فى : ائتلاف النصرة (٣٨)، ونسب لأكثر البصريين فى: الإنصاف (٢/ ٨٢٨) .

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٨٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٤)، وشرح ابن الناظم (٢٥٣)، وائتلاف النصرة (٣٨)، والتصريح (١/ ٤٠٠) .

(٢) الكتاب (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) نسب هذا الرأى لهؤلاء الأربعة فى: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٦٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٠٢) .

ونسب للكسائى والمازنى والمبرد فى : أوضح المسالك (٢/ ٣٧٢)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٣)، والتصريح (١/ ٤٠٠)، ونسب للمازنى والمبرد فى:المفصل (٦٦)،ونسب للمازنى والمبرد والكوفيين فى:اللباب (١/٣٠٠). ونسب للمازنى والمبرد وجماعة من الكوفيين فى: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٤). ونسب للمازنى والمبرد وبعض الكوفيين فى:الإنصاف (٢/٨٢٨). ونسب للكوفيين وبعض البصريين فى: التبيين (٣٩٤) ونسب للكوفيين وحدهم فى: ائتلاف النصرة (٣٩) .

واحتجوا : بأن العامل متصرف فى نفسه فيجوز التصرف فى معموله بالتقديم والتأخير، فجاز تقديم التمييز عليه قياسا على غيره من الفضلات، كالمفعول به، نحو: زيدًا ضَرَبَ عَمْرٌو[1].

ومما استشهدوا به على ذلك قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ∴ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

وقول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا ∴ وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيَّبَا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[3]

قال المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تَفَقَّأْتُ شَحْمًا، وتَصَبَّبْتُ عَرَقًا. فإن شئت قَدَّمْتَ، فقلت: شَحْمًا تَفَقَّأْتُ، وعَرَقًا تَصَبَّبْتُ. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: "عشرون درهما" و"هذا أَفْرَهُهم عَبْدًا"، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن "عشرين درهما" إنما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز: قائما هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكبا جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا. وهذا رأى أبى عثمان المازنى. وقال الشاعر ، فقدم التمييز لَمّا كان العامل فعلا:

---

(١) ينظر: التبيين (٣٩٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) .

(٢)البيت من الطويل،واختلف فى نسبته،والراجح أنه للمخبل السعدى،وهو من شواهد: المقتضب(٣/٣٧)،والخصائص(٢/٣٨٤)،والمفصل(٦٦)،والإنصاف (٢/ ٨٢٨) .

والشاهد فيه: قوله: "نفسا بالفراق تطيب" حيث تقدم التميز (نفسا) على عامله المتصرف (تطيب)، وهذا جائز عند الكسائى ومن وافقه، واختاره ابن مالك وأبوحيان .وقيل:الرواية الصحيحة للبيت: "وما كان نفسى" فلا شاهد فيه.

وقيل: البيت من قبيل الضرورة .

(٣)البيت من البسيط،لم أقف على نسبته،وهو بلا نسبة فى:شرح التسهيل(٢/٣٨٩)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٤)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٠١).

اللغة: الحزم: ضبط الأمر وإحكامه. ارعويت: رجعت إلى حسن الفعال.

المعنى: لقد طال أملى فلم أحسن أفعالى، وما رجعت عن ضلالى، وقد اشتعل رأسى شيبا.

الشاهد فيه: قوله: "وشيبا رأسى اشتعالا" حيث تقدم التمييز "شيبا" على عامله المتصرف "اشتعل"، وهذا جائز عند الكسائى ومن وافقه.

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ∴ وما كان نفسا بالفراق تطيب"[1]

واختار ابن مالك (في غير الألفية) [2] رأى الكسائي، ومن وافقه، وجعله في الألفية نادرا[3].

وصححه كذلك أبوحيان في الارتشاف.

وبعد أن عرض أبوحيان آراء النحاة في هذه المسألة علق على رأى الكسائي ومن وافقه قائلا: "وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسا على الفضلات"[4].

والذي أميل إليه: هو ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه، واختاره ابن مالك وأبوحيان؛ لقوة حجتهم؛ ولكثرة ما ورد من شواهد صحيحة تؤيد مذهبهم[5].

تنبيه:أجمع النحاة[6]على جواز تقديم التمييز على المُمَيَّز وحده،أي: توسيط التمييز بينه وبين العامل،نحو:طابَ نَفْسًا زيدٌ،واشتعل شيبًا رأسي.

---

(١) المقتضب (٣/ ٣٦، ٣٧) .

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩)، وشرح عمدة الحافظ (١/ ٤٧٦، ٤٧٨) .
وخالفه ابنه بدرالدين في هذه المسألة، حيث اختار مذهب سيبويه، فقال بعد عرض رأى سيبويه ورأى مخالفيه : "والقول ما قال سيبويه؛ لأن الفاعل لا يتقدم على عامله". شرح ابن الناظم (٢٥٣) .

(٣) قال في الألفية:
وعامِلَ التمييزِ قَدِّمْ مُطلَقًا ∴ والفعلُ ذو التصريفِ نَزْرًا سَبَقَا
متن الألفية (٢٢) .

(٤) ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٥) .

(٥) ذكر ابن مالك خمسة شواهد على ذلك، منها الشاهدان اللذان اكتفيت بذكرهما هنا (شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩) .
وقال ابن جابر "ولهم غير هذه أبيات مسموعة" ولهذا أخذوا على من رد الاحتجاج ببيت "وما كان نفسا بالفراق تطيب" بأن الرواية الصحيحة فيه "وما كان نفسي" بالإضافة إلى ضمير المتكلم، أن هناك شواهد أخرى من أشعار العرب لم يطلع عليها، فإن انتفى شاهد بقيت شواهد." شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي (٣/ ١٦) تحقيق الدكتور / عبدالحميد السيد عبدالحميد (المكتبة الأزهرية١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
وينظر: رد البيت انتصارا لسيبويه ومن وافقه في: التبيين (٣٩٦)، واللباب (١/٣٠١)، وائتلاف النصرة (٣٩) .

(٦) ينظر: التصريح (١/ ٤٠٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٦٨) .

المبحث العاشر
الإضافة

ويشتمل على مسألة واحدة:

ـ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف

المضاف إليه من تمام المضاف، ومعمول المضاف إليه من تمامه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فكذلك معموله لا يتقدم على المضاف .

فلا يجوز عند جمهور النحاة[1] أن تقول فى "جاءنى أخو ضاربٍ زيدًا" : جاءنى زيدًا أخو ضاربٍ .

قال أبوحيان: "معمول المضاف إليه من تمامه؛ فلا يتقدم على المضاف، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فإذا قلت: "جاءنى أخو ضارب زيدا" لم يجز: جاءنى زيدا أخو ضارب"[2].

(١) ينظر: الأصول فى النحو (٢/ ٢٢٢، ٢٢٦)، وشرح التسهيل (٣/٢٣٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٥)، وارتشاف الضرب (٤/١٨١١)، والمساعد (٢/ ٣٣٦)، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى (٢/ ٧٠٦) تحقيق الدكتور / الشريف عبدالله على الحسينى بركات (المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ ط : الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ، وهمع الهوامع (٢/٤٢٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٨٠) .

(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١١) .

وذهب الكسائى [1] إلى جوازه فى نحـو: "أنـت أَوَّلُ ضـاربٍ أخانا"، فيجوز عنده: أنت أخانا أَوَّلُ ضاربٍ.

ورد عليه[2] بأن الصحيح هو المنع .

(١) ينظر مذهبه فى:شرح التسهيل (٣/ ٢٣٦)،وارتشاف الضرب (١٨١١/٤) .
(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٦)، وارتشاف الضـرب (٤/ ١٨١١، ١٨١٢)، والمساعد (٢/ ٣٣٨) .

المبحث الحادى عشر

المصدر

ويشتمل على مسألة واحدة:

- تقديم معمول المصدر عليه .

تقديم معمول المصدر عليه

المصدر العامل عمل فعله إما أن يكون نائبا عنه، نحو: ضَـرْبًا زيدًا، وإكرامًا عَمْرًا، بمعنى: اضرِبْ زيدا، وأَكْرِمْ عمرا.

وإما أن يكون مقدرا بـ"أنْ" والفعل، أو بـ"ما" والفعل ، فيقدر بـ"أَنْ" والفعل إذا كان ماضيا أو مستقبلا، نحو: عجبت من ضَـرْبِك زيدا أمس أو غدا ، أى: مِنْ أنْ تضربَ. ويقدر بـ"ما" والفعل إذا كان حالا، نحو: عجبت من إكرامك عمرا الآن، أى: مما تُكْرِمُ.

فإن كان المصدر نائبا عن فعله جاز تقديم المعمول عليه عند من قال : إنه منصوب بفعل مضمر ناصب لـه والمصـدر معـا[1] ، وكذلك عند من قال : إنه منصوب بالمصدر نفسه[2] فى الأصح[3].

---

(١) هذا مذهب المبرد والسيرافى وجماعة، ووافقهم ابن هشام .ينظر: المقتضب (٤/ ١٥٧)، وارتشاف الضـرب (٤/ ٢٢٥٥)، وهمـع الهوامع (٣/ ٥٠)، وعدة السالك (٣/ ٢٠٣) .

قال ابن هشام : "ولا يجوز فى قولك : "ضربا زيدا" أن تعتقـد أن "زيدا" معمول لـ"ضربا"، خلافا لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون "أن" و"ما" تقول: اضرب زيدا، وإنما "زيدا" منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر".

شرح قطر الندى وبل الصدى (٢٦٦) .

(٢) هذا مذهب سيبويه والجمهور (الأخفش، والفـراء، والزجـاج، والفارسى، وابن مالك) . ينظر: ارتشاف الضـرب (٤/ ٢٢٥٥)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٠) .

قال ابن مالك : "يجئ بعد المصدر الكائن بـدلا مـن الفعـل معمول عامله ــ على الأصح ــ البدل [أى: المصدر] لا المبدل منه [أى: الفعل]، وفاقا لسيبويه والأخفش ..." . التسهيل (١٤٣) .

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٥٠)،وشرح الأشمونى بحاشية الصـبان (٢/ ٢٩٢)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٢٨٧) .

فيجوز: زيدا ضربا، وعمرا إكراما؛ لأن المصدر النائب عن الفعل غير مقدر بحرف مصدرى وفعل، أى: إنه ليس بمنزلة موصول، ولا معموله بمنزلة صلته؛ فيمتنع التقديم(١).

قال المبرد : "... فإن لم يكن فى معنى "أَنْ" وصلتها أعملته عمل الفعل؛ إذ كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت. وذلك قولك: ضَرْبًا زيدا ، وإن شئت قلت: زيدا ضَرْبًا؛ لأنه ليس فى معنى "أنْ"، إنما هو لَمَرَّ. فقولك: "ضَرْبًا زيدا" ينتصب بالأمر ، كأنك قلت: اضرِبْ، إلا أنه صار بدلا من الفعل لَمَّا حذفته"(٢).

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله(٣):

وبَدَلًا مِنْ لفظِ فعلِه يَرِدْ ∴ فى العملِ المصدرُ وهو مُطَّرِدْ
فى الأَمْرِ والدُّعَا والاستفهامِ ∴ وخَبَرًا يَقِلُّ فى الكلامِ
والسَّبَقُ فى معمولِ هذا يُغْتَفَرْ ∴ كذاكَ رفعُه ضميرًا اسْتَتَرْ

وإن كان المصدر مقدرا بـ"أنْ" والفعل أو"ما" والفعل امتنع تقديم معموله عليه؛لأنه من صلته،ومن تمامه،وبمنزلة الجزء منه(٤).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤)، وهمع الهوامع (٣/٥٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٩٢) .

(٢) المقتضب (٤/ ١٥٧) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/١٠٢٤).

(٤) قال ابن يعيش : "قد تقدم القول أن المصدر موصول ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدرا بـ"أنْ" والفعل ، و"أنْ" موصولة كالذى؛ فلذلك لا يتقدم عليه ما كان من صلته؛ لأنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من "زيد"".
شرح المفصل (٦/ ٦٧) .

فلا يجوز أن تقول: أعجبنى زيدًا ضَرْبُك، ولا: أعجبنى زيدا ضَرْبٌ عَمْرٍو.

هذا مذهب جمهور النحاة[1]، ونسب أبوحيان[2] والسيوطى[3] لابن السراج القول بجوازه، نحو: يعجبنى عمرا ضَرْبُ زيدٍ.

ولم أقف على هذا القول لابن السراج ، بل وقفت على خلافه ، حيث صرح بمنع التقديم قائلا : " واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذى مع المصدر على المصدر ؛ لأنه فى صلته ، وكذلك إنْ وُكِّدَ ما فى الصلة أو وُصِفَ ، لو قلت : "دَارَكَ أَعْجَبَ زيدا دخولٌ عَمْرٍو" فتنصب الدارَ بالدخول كان خطأ"[4].

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٥٧)، والمفصل (٢٢٦)، واللباب (٤٥١/١)، وشرح التسهيل (٣/ ١١٣)، وشرح الكافية الشافية (١٠١٨/٢)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى(٣/ ٤٧١، ٤٧٤)،والمساعد (٢٣٢/٢) ، وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٦٥، ٢٧١) ، والتصريح (٢/ ٦٣)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٢٨٧)، وعدة السالك (٣/ ٢٠٥) .

(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٥٦) .

(٣) همع الهوامع (٣/ ٤٦) .

(٤) الأصول فى النحو (١/ ١٣٧) .

فالأصح: أن تقديم معمول المصدر المقدر بـ"أَنْ" والفعل، أو "ما" والفعل ممتنع عند جمهور النحاة، أما تقديم معمول المصدر النائب عن الفعل فجائز.

المبحث الثاني عشر
اسم الفاعل

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

تقديم معمول اسم الفاعل عليه

اسم الفاعل هو: الصفة الدالة على حدث وصاحبه، جارية فى التذكير والتأنيث، والحركات والسكنات، وعدد الحروف على المضارع من أفعالها لمعناه (الحال أو الاستقبال) أو معنى الماضى[1].

وهو إما أن يكون مقترنا بـ"أل" أو مجردا منها .

فإن كان مقترنا بـ"أل" فجمهور النحاة[2] على أنه يعمل عمل فعله مطلقا، ماضيا وحالا ومستقبلا، وأن "أل" فيه اسم موصول؛ ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليها معمول صلتها.

فلا يجوز أن تقول: محمدًا أنا الضاربٌ، ولا: هذا محمدا الضاربٌ.

قال أبوحيان: "مذهب الجمهور أن "أل" فيه موصولة، ويعمل ماضيا وحالا ومستقبلا، نحو: هذا الضارب زيدا أمس، أو الآن، أو غدا، وعلى هذا لا يجوز تقديم معموله عليه"[3].

---

(١) ينظر: التسهيل (١٣٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (٣/ ١٤) تحقيق د/ عبدالرحمن على سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية ــ ط: الثانية)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٢)، والجنى الدانى (٢٠٢)، ومغنى اللبيب (٦١)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٥) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٢) .

وذهب المازنى[1] إلى أن "أل" فيه حرف موصول، ولا يجوز عليه أيضا أن يتقدم عليها معمول صلتها .

وذهب الأخفش[2] إلى أن "أل" فيه حرف تعريف، وليست موصولة ؛ وعلى هذا فاسم الفاعل المقترن بها لا يعمل ، والاسم المنصوب بعده ليس مفعولا، وإنما شبيه بالمفعول، ويجوز أن يتقدم هذا الاسم على "أل"، فيجوز أن تقول: محمدا أنا الضارب، وهكذا .

"والصحيح مذهب الجمهور لعود الضمير إليها فى نحو: الضاربُها زيدٌ هند"[3].

وإن كان مجردا من "أل" ـــ ولا يعمل إلا بشروط[4] ـــ فيجوز تقديم معموله عليه وحده، وعليه وعلى مبتدأه معا، نحو: أنا زيدا ضاربُه، وزيدا أنا ضاربُه[5].

---

(١) ينظر مذهبه فى : الجنى الدانى (٢٠٢)، ومغنى اللبيب (٦١).
(٢) ينظر مذهبه فى: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٣)، والجنى الدانى (٢٠٢)، ومغنى اللبيب (٦١)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٥) .
(٣) الجنى الدانى (٢٠٢).
(٤) هذه الشروط هى: ١ - أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال. ٢ - أن يعتمد على نفى، أو استفهام، أو نداء، أو يقع صفة، أو مسندا، أو حالا. ٣ - أن يكون مُكَبَّرًا . ٤ - ألا يكون موصوفا قبل العمل.
ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٢ ـ ٧٤)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٦٧ ـ ٢٢٧٣) .
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٦٩)، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٦٣٩)، تحقيق د/ موسى بناى العلايلى

وذلك: لأن اسم الفاعل هنا لم يقترن بـ"أل" التى كانت مانعا من تقديم معموله عليه، فالمعمول هنا ليس من صلة اسم الفاعل.

ولقوة شبه اسم الفاعل بالفعل عمل فى معموله متقدما ومتأخرا[1].

قال المبرد: "فأما ما كان من النكرات، نحو "هذا ضاربٌ زيدا" فليس قول من يقول من النحويين إن "زيدا" من صلة الضارب بشىء؛ لأن ضاربا فى معنى "يضرب" يتقدم "زيد" فيه ويتأخر، فتقول: هذا زيدا ضارِبٌ، وزيدا عبدُاللهِ شاتِمٌ، فإنما

=(مطبعة العانى ــ بغداد) ، وشرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٣٣، ١٠٥٨)،وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٨، ٢٣٥٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٤٨)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٤٣)، والتصريح (٨٢/٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٦)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان(٤،٥/٣).

وذكر أبوحيان والسيوطى أن اسم الفاعل إذا كان مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد فلا يجوز تقديم معموله عليه، نحو: هذا غلامُ قاتلٍ زيدا، ومررت بضاربٍ زيدا، فلا يجوز: هذا زيدا غلام قاتل، ولا: مررت زيدا بضارب.

أما إذا كان مجرورا بحرف جر زائد فيجوز تقديم معموله عليه، نحو: ليس زيد بضارب عمرا ، فيجوز: ليس زيد عمرا بضارب.

وأجازه قوم إن كان اسم الفاعل مضافا إلى "غير" أو "حق" أو "جد"، نحو: هذا غيرُ ضاربٍ زيدا، فيجوز: هذا زيدا غير ضارب.

(١) ينظر: المفصل (٢٢٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٦٩) .

الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز فى القياس غيره"[1].

خلاصة القول: أن اسم الفاعل لا يجوز تقديم معموله عليه عند جمهور النحاة ـ إن كان مقترنا بـ"أل"، ويجوز تقديم معموله عليه إن كان مجردا منها، باتفاق.

(١) المقتضب (٣/ ١٩٦، ١٩٧).

المبحث الثالث عشر

صيغ المبالغة

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم معمول صيغ المبالغة عليها .

تقديم معمول صيغ المبالغة عليها

صيغ المبالغة[1]: صيغ محولة عن اسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير؛ فتستحق من العمل ما كان له قبل التحويل، بشروطه[2].

وأشهر هذه الصيغ: "فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل".

وقد اختلف النحاة فى إعمال هذه الصيغ فذهب الكوفيون[3] إلى أنها لا تعمل شيئا؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، فلا يجوز عندهم: هذا زيدًا ضَرُوبٌ، ونحوه.

وذهب سيبويه ــ ووافقه جمهور المتأخرين[4] ــ إلى جواز إعمال هذه الصيغ الخمس ، وإعمالُ الثلاثة الأُوَلِ أكثرُ من إعمال "فَعِيلٍ" و"فَعِلٍ" ، وإعمالُ "فَعِيلٍ" أكثرُ من إعمال "فَعِلٍ"[5].

ويجوز فى هذه الصيغ ما جاز فى اسم الفاعل من تقديم معموله عليه، وإعماله مظهرا ومضمرا؛ لقوة شبهه بالفعل ، وكذلك ما فى معناه مع زيادة مبالغة وتكثير.

---

(١) وتسمى أمثلة المبالغة، وأبنية المبالغة.

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ١١٠)، وأوضح المسالك (٣/٢١٩)، وشرح ابن عقيل (١١١/٣) ، والتصريح (٢ / ٦٧) ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ٢٩٦).

(٣) ينظر مذهبهم فى: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨٣)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٨٢)، والمساعد (٢/ ١٩٣)، والتصريح (٢/ ٦٨)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٩)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٢٩٦) .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٧٢، ٧٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٣١، ١٠٣٢)، وشرح ابن الناظم (٣٠٤)، وأوضح المسالك(٣/ ٢١٩)،وشرح ابن عقيل (٣/ ١١١)، والتصريح (٦٧/٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢٩٦/٢) .

(٥) قال سيبويه: "وقد جاء فى "فعل" وليس فى كثرة ذلك ... وفعل أقل من فعيل بكثير" . الكتاب (١/ ١١٢) .

ومنع المازنى[1] والمبرد[2] وأكثر البصريين إعمال "فَعِيلٍ" و "فَعِلٍ".

ومنع الجرمى[3] إعمال "فَعِلٍ" وأجاز إعمال "فَعِيلٍ".

فالبصريون يتفقون على إعمال "فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول" ويختلفون فى إعمال "فَعِيل، وفَعِل".

أما الكوفيون فلا يُعْمِلُون واحدة منها .

قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بـ فاعِلٍ من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة.فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِل. وقد جاء فَعِيل، كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهن ما جاز فى "فاعل" من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: "هذا ضَرُوبٌ رأسِ الرجالِ وسُوقَ الإبلِ" على : "وضَروبٌ سُوقَ الإبلِ" جاز، كما تقول:هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرا، تضمر: وضاربٌ عمرا..."[4].

وقال ابن يعيش:"...وتلك الأسماء:فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وفعيل، فجميع هذه الأسماء تعمل عمل"فاعل"،وحكمها فى

---

(١) ، (٢) ، (٣) ينظر مذهبهم فى: المقتضب (٢/ ١١٣، ١١٤)، وارتشاف الضرب (٢٢٨٣/٥)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٨٢)، والمساعد (١٩٣/٢)، والتصريح (٢/ ٦٨)، وهمع الهوامع (٣/ ٥٩) .

(٤) الكتاب (١/ ١١٠) .

العمل حكم "فاعل" من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، فتقول: هذا ضَرُوبٌ زيدا ، كما تقول: هذا ضارِبٌ زيدا، وضَرَّاب عمرا، ومِنْحَارٌ إبِلَه، وحَذِرٌ عَدُوَّه، ورحيمٌ أباه، والتقديم فى ذلك كله، والإضمار جائز كما كان فى "فاعل" ..."[1].

والأصح: ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من جواز إعمال هذه الصيغ الخمس "فعال، ومفعال، وفعول" بكثرة ، و"فعيل، وفعل" بقلة، والثانية أقل من الأولى بكثير .ومن جواز تقديم معمولها عليها ، حملا على اسم الفاعل؛ إذ هو أصلها التى حولت عنه ؛ لقصد التكثير والمبالغة، وهذا مؤيد بالسماع نثرا وشعرا[2].

فمن إعمالها فى المفعول المتأخر:

قولهم:"إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها"[3]، وقولهم: "إن الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاه"[4].

وقوله:

اخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جِلَالَها ∴ ولَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلَا[5]

---

(١) شرح المفصل (٦/ ٧٠) .

(٢) ينظر: المساعد (٢/ ١٩٣)، والتصريح (٢/ ٦٨) .

(٣) ينظر هذا القول فى: الكتاب (١/ ١١٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٧٩) .
والناقة البائكة : السمينة الفتية الحسنة.
و"منحار" صيغة مبالغة من النحر، وقد عملت النصب فى "بوائك" والهاء مضاف إليه.

(٤) ينظر هذا القول فى: شرح التسهيل (٣/ ٨١)، وشرح الكافية الشافية (١٠٣٧/٢).
وقد عمل "سميع" النصب فى "دعاء" حملا على اسم الفاعل الذى لا يفيد المبالغة .

(٥) البيت من الطويل، قاله القلاخ (بضم القاف) بن حزن، فى: الكتاب (١١١/١)، والتصريح (٢/ ٦٧، ٦٨)، والعينى على الأشمونى (٢/ ٢٩٦).
وبلا نسبة فى: المقتضب (٢/ ١١٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٧٩).
اللغة: الجلال: جمع (جل) وأصله ما يلبسه الفرس، وأراد به ما يلبسه المحارب من درع ونحوه. الخوالف: جمع خالفة، وهى فى الأصل عمود =

ومن إعمالها فى المفعول المتقدم : قولهم: "أَمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ"(١).

وقوله:

بَكَيْتُ أخَا الَّلأْواءِ يُحْمَدُ يَوْمُه ∴ كَرِيمَ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ(٢)

فكثرة المسموع نثرا وشعرا كثرة يَبْعُدُ معها التأويل والتقدير والأصل عدمه ــ تؤيد مذهب سيبويه ومن وافقه.

=الخيمة، والمراد به هنا الخيمة نفسها. الأعقل: الذى تصطك ركبتاه فى المشى فزعا أو ضعفا أو خلقة.

المعنى: إنه لا يفارق الحرب ولا يخلع ثيابها، شجاع ثابت القدم لا يستتر فى خبائه جبنا أو خوفا.

الشاهد فيه: قوله: "لباسا إليها جلالها" حيث أعمل صيغة المبالغة "لباسا" إعمال الفعل حملا على أصلها اسم الفاعل، فنصب بها المفعول "جلالها"؛ لاعتمادها على موصوف مذكور، وهو "أخا الحرب".

(١) ينظر هذا القول فى: الكتاب (١/ ١١١)، وشرح التسهيل (٣/ ٧٩).

وقد عملت صيغة المبالغة "شراب" النصب فى المفعول به المتقدم "العسل" حملا على اسم الفاعل الذى يعمل النصب فى المتقدم والمتأخر ، وبهذا القول رد على الكوفيين الذين منعوا الإعمال والتقديم.

(٢) **البيت** من الطويل، قاله أبوطالب بن عبدالمطلب فى: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧٠، ٧١)

وبلا نسبة فى: الكتاب (١/ ١١١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٣٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٦٩).

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: جمع دارع، وهو لابس الدرع.

المعنى: بكيت على أخ شجاع كريم، يكفى قومه الشدة والحاجة، تحمد أيامه فى الحرب لبسالته وإقدامه، وفى السلم لكرمه وبذله.

الشاهد فيه: قوله : "رؤوس الدارعين ضروب" حيث أعمل صيغة المبالغة "ضروب" إعمال الفعل، فنصب بها المفعول المتقدم "رؤوس" حملا على اسم الفاعل. وفيه رد على الكوفيين .

المبحث الرابع عشر
الصفة المشبهة

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم معمول الصفة المشبهة عليها .

تقديم معمول الصفة المشبهة عليها

الصفة المشبهة: اسم مصوغ من مصدر فعل لازم لغير تفضيل؛ للدلالة على نسبة الحدث إلى الموصوف ، على جهة الثبوت[1].

نحو: محمد كريم الخلق، وحسن الوجه، وطاهر العرض.

وسميت بهذا الاسم؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل فى أمور، منها: أنها تعمل النصب مثله، نحو: محمد حسنٌ وجهًا، وحسنٌ الوجهَ[2]، إلا أن المنصوب بها لا يجوز تقديمه عليها[3]، كما جاز فى اسم الفاعل، على ما سبق بيانه.

فلا يجوز أن تقول: محمد وجهًا حسنٌ، ولا: وجهًا محمد حسنٌ، ولا: محمد الوجهَ حسنٌ، ولا: الوجهَ محمد حسنٌ.

وعلة ذلك: أن اسم الفاعل قوى شبهه بالفعل؛ فعمل فى المتقدم والمتأخر، أما الصفة المشبهة ، فعملت لشبهها به من أوجه، مع

---

(١) ينظر: شذا العرف فى فن الصرف للشيخ/ أحمد الحملاوى (٩٠) شرح د/حسنى عبدالجليل يوسف (مكتبة الآداب ــ القاهرة)، والتبيان فى تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور/ أحمد حسن كحيل (٧٢) (ط:الخامسة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).

(٢) هناك فرق بين المنصوب بعد اسم الفاعل، والمنصوب بعد الصفة المشبهة، فالمنصوب بعد اسم الفاعل مفعول به حقيقة؛ إذ وقع عليه الحدث ، نحو: "هذا ضارب محمدا".

أما المنصوب بعد الصفة المشبهة فليس كذلك؛ لأنها مصاغة من فعل لازم، فليس لحدثها من يقع عليه، فالمنصوب بعدها إن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، فى أنه واقع بعد الدال على الحدث ومرفوعه، فنحو: "محمد حَسَنٌ الوجهَ" أو "حسنٌ وجهُه" المنصوب مشبه بالمفعول به، وعامله "حسن" وفيه ضمير مرفوع هو الفاعل.

وإن كان المنصوب بعدها نكرة، نحو "محمد حسنٌ وجهًا" فهو تمييز.

ينظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٨٧)، وشرح ابن الناظم (٣١٨).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٢٠٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٧ ، ١٠٥٨)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٤٨، ٢٣٥٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٤٨)، والتصريح (٢/ ٨٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٦٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٤، ٥).

الاختلاف بينهما من أوجه أخرى، والمشبه بالشيء يكون دونه في القوة، فلا تجرى عليه جميع أحكامه[1].

قال ابن السراج: "... إذا قلت: هو كريمٌ حَسَبَ الأبِ، وهو حسنٌ وجهًا ، لم يجز أن تقول: هو وجهًا حسنٌ، ولا: هو حَسَبَ الأبِ كريمٌ ... وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه"[2].

وقال ابن يعيش : "... فلَمَّا كانت الصفات المشبهة فى المرتبة الثانية، وهى فرع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولة عليها انْحَطَّتْ عنها، ونقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين، كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال؛ فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك فى اسم الفاعل، فلا تقول: هذا الوجهَ حسنٌ ، كما تقول: هذا زيدًا ضاربٌ ... فاسم الفاعل يتصرف ويجرى مجرى الفعل؛ لقوة شبهه وجرياته عليه، وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء فى الحكم..."[3].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَسَبْقٌ مَا تعملُ فيه مُجْتَنَبْ ∴ .....[4]

هذا إذا كان المعمول منصوبا، أما إذا كان جارا ومجرورا فيجوز تقديمه عليها، نحو: هذا بك فَرِحٌ، وبك هذا فَرِحٌ[5].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٤٣) .
(٢) الأصول فى النحو (٢/ ٢٢٩) .
(٣) شرح المفصل (٦/ ٨٢) .
(٤) متن الألفية (٢٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٧) .
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم (٣١٩)، وشرح الألفية لابن جابر الأندلسى (١٧٦/٣).

المبحث الخامس عشر

فعلا التعجب

ويشتمل على مسألة واحدة:

- تقديم معمول فعلى التعجب عليهما .

تقديم معمول فعلى التعجب عليهما

فعلا التعجب جامدان ملازمان لصيغة واحدة (ما أفعله، وأفعل به) فلا يستعمل من الأول غير الماضى، ومن الثانى غير الأمر، باتفاق النحاة[1].

والفعل الجامد ضعيف فى ذاته، لا يتصرف فى نفسه؛ فلا يتصرف فى معموله بتغيير موضعه؛ ولهذا لا يجوز أن يتقدم معموله عليه[2].

فلا يجوز أن تقول: زيدًا ما أَحْسَنَ، ولا "ما زيدًا أَحْسَنَ"، ولا "بزيدٍ أَحْسِنْ".

قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تَمَكُّنَه، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَاللهِ ... ولا يجوز أن تقدم "عبدَاللهِ" وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا"[3].

---

(١) أجاز هشام بن معاوية الكوفى تصرف (أفعل) إلى المضارع، نحو (ما يحسن زيدا). وقال الشيخ خالد معلقا على هذا الرأى: "وهو قياس، ولم يسمع؛ فلا يقدح فى الإجماع". التصريح (٢/ ٩٠) .وينظر : همع الهوامع (٣/ ٣٧) .

(٢) ينظر: الأصول فى النحو (٢/ ٢٢٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٠)، و(٤/٢٠٧٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٦٢ ، ٢٦٣)، وشرح ابن عقيل (٣/١٥٣، ١٥٦، ١٥٧)، والتصريح (٢/ ٩٠)، وهمع الهوامع (٣/٤١)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢١، ٥٤).

(٣) الكتاب (١/ ٧٢، ٧٣) .

وقال ابن مالك : "وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو: ما زيدا أَحْسَنَ، وبهِ أَكْرِمْ؛ لأن فِعْلَي التعجبِ أشبها الحروف بمنع التصرف؛ فجريا مجراها فى منع تقدم معمولها"[1].

وإلى هذا أشار فى ألفيته بقوله:

وفِعْلُ هذا البابِ لن يُقَدَّما ∴ معمولُه، ووصلَه به الْزَمَا[2]

(١) شرح التسهيل (٣/ ٤٠) .
(٢) متن ألفية ابن مالك (٢٧) .

المبحث السادس عشر

اسم الفعل

ويشتمل على مسألة واحدة :

- تقديم معمول اسم الفعل عليه.

تقديم معمول اسم الفعل عليه

اسم الفعل: ما ناب عن فعل فى المعنى والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة[1].

فهو كفعله الذى ناب عنه فى التعدى واللزوم، وإظهار الفاعل وإضماره.

فمن المتعدى: عليك زيدا، بمعنى: الزَمْ زيدا. ورُوَيْدَ بكرا، بمعنى: أَمْهِلْ بكرا.

ومن اللازم: صَهْ، بمعنى: اسكت. وأُفّ، بمعنى: أتضجر. وأَوّه، بمعنى: أتوجع.وهيهاتَ، بمعنى: بَعُدَ[2].

وقد اختلف النحاة فى تقديم معمول اسم الفعل عليه، على النحو التالى:

١ - ذهب البصريون[3]، والفراء[4] وجمهور المتأخرين من النحاة[5] إلى أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، كما جاز فى الفعل.

---

(١) ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ١٩٤)، واسم الفعل فى كلام العرب والقرآن الكريم للأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبدالمقصود (٢٧، ٢٨) (مطبعة الأمانة ــ مصر ــ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

(٢) ينظر: وشرح ابن عقيل(٣/ ٣٠٤، ٣٠٥)وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٠٥).

(٣) ينظر مذهبهم فى: الكتاب (١/ ٢٥٢، ٢٥٣)، والمقتضب (٣/ ٢٠٢)، والإنصاف (١/ ٢٢٨)، واللباب (١/ ٤٦١)، والتبيين (٣٧٣).

(٤) ينظر: معانى القرآن للفراء(١/ ٢٦٠) تحقيق الأستاذين / أحمد يوسف نجاتى،ومحمد على النجار(دار السرور بدون)وارتشاف الضرب (٥/٢٣١١).

(٥) ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٤٢)، والإيضاح العضدى (١٩٢)، والإنصاف (١/ ٢٢٨ ــ ٢٣٥)، والمقرب ومعه مثل المقرب (١٩٨، ٢٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٣٩) وشرح ابن الناظم (٤٣٧)، وأوضح المسالك (٤/ ٨٨)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٠٥)، والتصريح (٢/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (٣/٨٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٠٦).

فلا يجوز أن تقول: زيدا عليك، ولا: بكرا رويد، كما جاز: زيدا الزَمّ، وبكرا أَمْهِلْ.

وعلة ذلك: أن اسم الفعل ضعيف فى العمل؛ لأنه فرع عن الفعل؛ فلم يَقْوَ قُوَّتَه ، ولم يتصرف تصرفه، فالفعل أصل فى العمل؛ ولهذا جاز أن يعمل فى المتقدم والمتأخر، واسم الفعل فرع عنه فلم يعمل إلا فى المتأخر.

قال سيبويه: "واعلم أنه يقبح "زيدًا عليكَ، وزيدًا حَذَرَكَ"؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: "زيدا" فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر "عليك" بعد ذلك؛ فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذى فى معنى "يَفْعَلُ"[1]"[2].

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ .·. لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِى فِيهِ العَمَلْ[3]

٢ - وذهب الكوفيون[4] إلا الفراء إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، حملا على الفعل؛ لأنه قام مقامه، فيجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، كما جاز تقديم معمول الفعل عليه.

واحتجوا لذلك بما يلى:

أ - قول الله (تعالى): ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5] حيث ذهبوا إلى أن (كتاب) معمول مقدم لاسم الفعل (عليكم) والتقدير: عليكم كتابَ اللهِ، بمعنى: الْزَمُوا كتابَ اللهِ. والله تعالى أعلم.

---

(١) أى: اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل.
(٢) الكتاب (١/ ٢٥٢، ٢٥٣) .
(٣) متن ألفية ابن مالك (٣٥).
(٤) نسب هذا الرأى للكوفيين جميعا فى : التبيين (٣٧٣)، واللباب (١/ ٤٦١)، والمساعد (٢/ ٦٥٧)، وائتلاف النصرة (٣٤، ٣٥) .
ونسب للكسائى وحده فى: التسهيل (٢١٣)، وشرح الكافية الشافية (١٣٩٤/٣)، وأوضح المسالك (٨٨/٤) وهمع الهوامع (٣/ ٨٢) .
(٥) النساء / ٢٤ .

ب - قول الراجز:

يـا أَيُّهـا المـائِحُ دَلْـوِى دُونَكَـا ∴ إِنِّـى رَأَيْـتُ النـاسَ يَحْمَـدُونَكَا[1]

قالوا: إن "دلوى" منصوب بـ"دونكا"، والأصل: دونك دلـوى، بمعنى: خُذْ دلوى.

وأجيب عنهم بما يلى:

أ - أن (كتاب) فى الآية الكريمة ليس منصوبا بـ(عليكم) المتأخر، وإنما هو منصوب على المصدرية، والتقدير ــ والله أعلم ــ: كَتَبَ اللهُ ذلك عليكم كتابا[2]، وفرضه عليكم فرضا، أى: تحريم ما حَرَّمَ من المحرمات التى تقدم ذكرها فى قوله تعالى (تعالى) : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [3] و(عليكم) متعلق بالفعل المقدر.

وقيل: (كتاب) منصوب بفعل مضمر مدلول عليه باسم الفعل المتأخر، أى: الْزَمُوا كتابَ اللهِ[4] و(عليكم) متعلق بـ(كتاب)، أو حال منه.

---

(١) **البيتان** من مشطور الرجز لجارية من بنى مازن فى: التصريح (٢/ ٢٠٠)، والعينى على الأشمونى (٣/ ٢٠٦)، وبلا نسبة فى: شرح الكافية الشافية (٣/١٣٩٤)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٣/ ١٧٠)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٠٦).

المائح: الذى ينزل البئر ليملأ الدلو إذا قل الماء.

الشاهد فيهما: قوله: "دلوى دونكا" حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وأصل الكلام: دونك دلوى. ورد عليهم: بأن "دلوى" خبر مرفوع، أو أنه منصوب بفعل مضمر مدلول عليه باسم الفعل، أى: خذ دلوى.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٠٣)، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦) تحقيق د/عبدالجليل عبده شلبى (دار الحديث ــ القاهرة ــ ط: الثانية ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، والكشاف (١/ ٥٢٩) ، والإنصاف (١/ ٢٣٠)، والتبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى (١/ ١٧٤، ١٧٥) (المكتبة التوفيقية ــ القاهرة).

(٣) النساء/ ٢٣ .

(٤) ينظر: معانى القرآن وإعرابه (٢/ ٣٦)، والتبيان (١/ ١٧٥).

ومنع الزجاج[1]، وأبوالبقاء العكبرى[2]، وغيرهما من المعربين أن يجعل (كتاب) منصوبا بـ(عليكم) المتأخر؛ لأن اسم الفعل لا يُتَصَرَّفُ فى معموله بالتقديم.

ب - أن "دلوى" فى قول الراجز: "دلوى دونكا" يجوز أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ مقدر، أى: هذا دلوى دونكا، فالكلام خبر، لا إنشاء، حيث نبهه على أن دلوه قريب لِيَعْتَنِىَ بمَلْئِه، وليس المراد الأمر.

ويجوز أن يكون منصوبا بفعل مقدر، أى: خُذْ دلوى، واسم الفعل المتأخر "دونك" مفسِّرٌ لهذا الفعل[3].

(١) معانى القرآن وإعرابه (٢/ ٣٦).
(٢) التبيان (١/ ١٧٥).
(٣) الإنصاف (١/ ٢٣٤، ٢٣٥)، والتبيين (٣٧٥)، واللباب (١/ ٤٦٢).

المبحث السابع عشر
نواصب الفعل المضارع

ويشتمل على أربع مسائل:

١ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أن" و"كى" عليهما أو على الفعل وحده.

٢ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لن" عليها أو على الفعل وحده.

٣ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"إذن" عليها أو على الفعل وحده.

٤ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها.

١ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أَنْ" و"كى" عليهما أو على الفعل وحده

"أن" و"كى" من الموصولات الحرفية والموصول وصلته بمنزلة كلمة واحدة مركبة؛ فلا يجوز أن تتقدم الصلة أو جزء منها على الموصول؛ لأن عجز الكلمة لا يتقدم على صدرها، سواء أكان الموصول اسميا أم حرفيا.

فلا يجوز أن تقول: جاء إياه الذى ضربتُ، ولا: أعجبنى الدرسَ أنْ تفهمَ، ولا: جئت النحوَ كى أتعلمَ. ولا: الدرسَ أعجبنى أنْ تفهمَ، ولا: النحوَ جئتُ كى أتعلمَ[١].

قال العلامة الرضى: "الموصول والصلة كجزأى اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له؛ فيجب للصلة التأخر؛ فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة ولا ما يتعلق بها فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمول إذن جزؤها، وقد تقرر أن جزءا منها لا يتقدم على الموصول"[٢].

وذهب الكسائى[٣] إلى جواز تقديم معمول صلة "كى" عليها، فيجوز عنده: جئت النحوَ كى أتعلمَ، وجاء محمد الدرسَ كى يفهمَ.

وذهب الفراء[٤] إلى جواز تقديم معمول صلة "أنْ" عليها، فيجوز عنده: أعجبنى الدرسَ أنْ تفهمَ، ويَسُرُّنِى النحوَ أنْ تتعلمَ.

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٩٧)، والأصول فى النحو (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٨٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٠٤٠)، والمساعد (١/ ١٧٥)، و(٣/٦٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٨٣)، و(٢/ ٢٨٣، ٢٩٢)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/ ١٦١)، و(٣/ ٢٨١).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (٣/ ١٥١).

(٣)، (٤) ينظر رأيهما فى: شرح التسهيل (٤/ ١١، ١٢، ١٥، ١٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤١، ١٦٤٩)، والمساعد (٣/ ٦٢، ٧١)، وهمع الهوامع (١/٢٨٦)، (٢/ ٢٨٣)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٨١، ٢٨٤).

ومما استشهد به الفراء قول الشاعر:

كـــان جَزَائِـــي بالعصـــا أَنْ أُجْلَـــدَا[1]

أما تقديم المعمول على الصلة وحدها (أى: تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض) ففيه هذا التفصيل:

أولا: الموصول الاسمى:

إذا كان الموصول اسميا (غير "أل") فيجوز تقديم بعض أجزاء صلته على بعض ، بحيث يفصل المعمول المتقدم بين أجزاء الصلة ، أو بين الموصول والصلة[2].

نحو: جاء الذى أَكْرَمَ محمدًا أخوه، وحضر الذى زيدًا ضَـرَبَ، وجاء الذى راكبًا أقبلَ . ففى المثال الأول تقدم المفعـول بـه علـى الفاعل، وفى المثال الثانى تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معـا، ففصل بين الموصول وصلته، وكذلك الحال فى المثال الثالث، وهـذا جائز؛ لأن المفعول به ليس أجنبيا من الموصول وصـلته؛ فيجـوز الفصل به بينهما[3]. كما أن اتصال أجزاء الصلة لم يبلغ منزلة الكلمة الواحدة، كاتصال الصلة بالموصول .

---

(١) البيت من الرجز للعجاج فى ديوانه(الملحقات٣٩٥)،وخزانة الأدب(٨/ ٤٣٠).
وبلا نسبة فى: شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٥١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٨٧) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٨٤).
الشاهد فيه: قوله : "بالعصا أن أجلدا" حيث استشهد به الفراء على جواز تقديم معمول صلة "أن" عليها وهو قوله: "بالعصا".
ورد عليه: بأن هذا البيت من النادر. وأنه يمكـن أن يكـون "بالعصـا" معمولا لعامل مقدر من جنس العامل المذكور، والتقدير: كان جزائى أن أجلـد بالعصا أن أجلدا.
كما أن المعمول فى البيت جار ومجرور، وهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع فـى غيرهما . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٨٧) وحاشية الصبان على الأشمونى (١/ ١٦١).

(٢) ينظر: المقتضب (١/ ١٣، ٢٣ ــ الحاشية) ، وحاشية الصبان على الأشمونى (١/ ١٦١) .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ١٠٤٠)، وهمع الهوامع (١/ ٢٨٦)، والفصـول والفروق عند النحاة للأستاذ الدكتور/ أحمد الزين على العزازى (١٦) (مطابع الشناوى ــ طنطا ــ ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م) .

ثانيا: الموصول الحرفى:

إذا كان الموصول حرفيا (أو كان "أل") فلا يجوز تقديم بعض أجزاء صلته على بعض؛ لأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن الحرف مع الجملة بعده فى تأويل المصدر، فلو تقدم معموله كان كوقوع كلمة بين جزأى مصدر.

وكذلك امتزاج "أل" بالصفة التى توصل بها أشد من غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية؛ لأنها أشبهت أداة التعريف فى شدة اتصالها، وعدم الفصل بينها وبين ما دخلت عليه[1].

وقد أطلق ابن مالك[2] والرضى[3] القول فى الموصول الحرفى، فمنعا التقديم مطلقا، سواء أكان هذا الموصول عاملا أم غير عامل.

وذهب بعض النحاة[4] إلى التفصيل فى الموصول الحرفى، فأجاز تقديم معمول الصلة إذا كان الموصول حرفيا غير عامل، كـ"ما" و"لو" نحو: عجبت مِمَّا زيدًا تَضْرِبُ، ووددت لو بَكْرًا تُكْرِمُ. ومنع ذلك إذا كان الموصول حرفيا عاملا، كـ"أَنْ" و"أَنَّ" و"كى"[5].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وشرح الكافية الشافية (١/٣١٣).
(٢) التسهيل (٣٨).
(٣) شرح كافية ابن الحاجب (٣/ ١٥٢، ١٥٣).
(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ١٧٤)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٠)، والمساعد (١/ ١٧٩)، وحاشية الصبان على الأشمونى (١/ ١٦١)، و(٢/٥٥).
(٥) قال أبوحيان: "وعلة المنع فى العامل أن الموصول قوى تشبثه بالصلة من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، فأما من حيث اللفظ فكونه عمل فيه، وأما من حيث المعنى فكونه معها فى تقدير اسم واحد وهو المصدر، فلما قوى تشبثه من الوجهين المذكورين لم يكن ليفصل بمعمول الصلة بين الموصول الحرفى وبينها. أما إذا لم يكن عاملا فإنه إذ ذاك شبيه بالاسم الموصول من حيث اقتضاء الصلة من غير عامل، فجاز أن يتقدم معمولها عليها، وأن يفصل بينها وبينه".
ـ التذييل والتكميل (٣/ ١٧٥).

ولذلك فقد أخذ بعض شراح التسهيل[1] على ابن مالك إطلاقه المنع فى الموصول الحرفى.

والراجح:

هو عدم جواز تقديم معمول الصلة على الموصول مطلقا، وعدم جواز تقديم معمول الصلة عليها إذا كان الموصول حرفيا عاملا، أو كان "أل".

وجواز تقديم معمول الصلة عليها إذا كان الموصول اسميا غير "أل"، أو حرفيا غير عامل.

(١) ينظر : التذييل والتكميل (٣/١٧٤) ، والمساعد (١/١٧٩).

٢ ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لن" عليها أو على الفعل وحده

ذهب سيبويه والجمهور[١] إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لن" عليها، نحو: زيدًا لن أضربَ.

قال سيبويه: "... ولو كانت على ما يقول الخليل[٢] لما قلت: "أمَّا زيدًا فلن أضربَ"؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضرب له"[٣].

فسيبويه يستدل على بساطة "لن" وعدم تركيبها من "لا، وأنْ" كما قال الخليل ـ بجواز تقديم معمول الفعل المنصوب بها عليها؛ لأن "أنْ" لا يتقدم معمول صلتها عليها .

هذا ، ولا يجوز عند سيبويه والجمهور تقديم المعمول على "لن" إذا كان تمييزا، فلا يجوز نحو: عَرَقًا لن يَتَصَبَّبَ زيدٌ[٤].

وخالف الأخفش الصغير[٥] سيبويه والجمهور فمنع تقديم معمولِ معمولِ "لن" عليها مطلقا؛ لأن النفى له صدر الكلام، فلا يتقدم عليه معمولُ معمولِه.

---

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥، ١٦)، وشرح التسهيل (١/ ٣٥٤) و(٤/ ١٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٥)، والمساعد (٣/ ٦٧، ٦٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٨٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٧٨) .

(٢) ذهب الخليل إلى أن "لن" مركبة من "لا، وأَنْ" ورد عليه سيبويه بجواز تقديم معمولها عليها، ولو كانت كما قال الخليل لما جاز ذلك؛ لأن "أنْ" لا يجوز تقديم معمول صلتها عليها .

(٣) الكتاب (٣/ ٥).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٥)، والمساعد (٣/ ١٦٨).

(٥) هو: أبوالحسن على بن سليمان،أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما،من مصنفاته: كتاب التثنية والجمع، وشرح كتاب سيبويه، توفى فى بغداد سنة (٣١٥هـ).
تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢/١٦٧ ، ١٦٨)، ونشأة النحو (١٠٧).
وينظر رأيه فى : ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٥)، والمساعد (٣/ ٦٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٨٨)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٧٨)،=

ورُدَّ عليه[1] بأن صدر الكلام خاص بـ"ما" النافية؛ لأنها حرف غير مختص[2].

أما "لن" فليس لها الصدارة، ويدل على ذلك قول الشاعر:

مَهْ عاذِلِي فهانِمًّا لن أبْرَحَا ∴ بمثلِ أو أحْسَنَ مِنْ شمسِ الضُّحَى[3]

* أما تقديم المعمول على الفعل وحده (أى: الفصل به بين "لن" والفعل) فغير جائز عند البصريين وهشام الضرير، فهم لا يجيزون الفصل بين "لن" والفعل فى الاختيار، سواء أكان الفاصل المعمول أم غيره؛ لشدة اتصالها بالفعل؛ إذ هى محمولة على "سيفعل"، فكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل، فكذلك لا يجوز الفصل بين "لن" والفعل[4].

فلا يجوز أن تقول ــ على رأى البصريين وهشام ــ:لن زيدًا أُكْرِمَ.

وأجاز الكسائى الفصل بين "لن" والفعل بالمعمول، والقسم، فيجوز عنده: لن زيدا أكرم، ولن ــ واللهِ ــ أكرمَ زيدا.

ووافقه الفراء فى القسم ، وزاد عليه جواز الفصل بالشرط، و"أظن" فيجوز عند الفراء: لن ــ واللهِ ــ أكرمَ زيدا، ولن ــ إنْ تَزُرْنى ــ أزورَك (ويجوز: "أَزُرْك" بالجزم جوابا للشرط) ولن ــ أَظُنُّ ــ أزورَك[5]،ولا يجوز عنده : لن زيدًا أُكْرِمَ.

والراجح: عدم جواز الفصل بين "لن" والفعل المنصوب بها فى الاختيار إلا بالقسم؛ لأنه كـ لا فصل ، فهو لمجرد التوكيد، وليس لإضافة معنى جديد.

=والأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للدكتور/ أحمد محمد عبدالراضى (٣٩) (مكتبة الآداب ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ٣٧)، وحاشية الصبان على الأشمونى(٣/ ٢٧٨) .

(٢) راجع: (ص ١٩ ، ٢٠) .

(٣) تقدم تخريجه (ص٩٥).

(٤)، (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٨٨).

٣ ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"إذن" عليها أو على الفعل وحده

ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"إذن" عليها .

فلا يجوز عندهم: محمدًا إذن أُكْرِمَ ؛ لأن "إذن" يشترط فيها التصدر فى جملتها ؛ فلا يسبقها معمول ما بعدها؛ لضعفها عن العمل بعدم التصدر(١).

وليس للبصريين نص صريح فى منع تقديم المعمول على "إذن"، إلا أن اشتراطهم فى "إذن" التصدير يقتضى المنع(٢).

قال سيبويه: "اعلم أن "إذن" إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل "أَرَى" فى الاسم إذا كانت مبتدأ ..." (٣).

وقال المبرد: "اعلم أن "إذن" فى عوامل الأفعال كـ"ظننت" فى عوامل الأسماء؛ لأنها تعمل وتلغى كـ"ظننت"، ألا ترى أنك تقول: "ظننت زيدا قائما، وزيدٌ ظننت قائمٌ"، إذا أردت : زيدٌ قائمٌ فى ظَنِّى، وكذلك "إذن" إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها، وإن كانت بين كلامين أحدهما فى الآخر عامل ألغيت ولا يجوز أن تعمل فى هذا الموضع، كما تعمل "ظننت" إذا قلت : زيدا ظننت قائما؛ لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تَصَرَّفُ"(٤).

فقول سيبويه : "وكانت مبتدأة" وقول المبرد : "إذا اعتمد الكلام عليها نَصَبتْ بها ... " فيه إشارة واضحة إلى منع تقديم معمول معمول (إذن) عليها.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٧)، والجنى الدانى (٣٦١)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٢٨٨) .
(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٢٩٥) .
(٣) الكتاب (٣/ ١٢) .
(٤) المقتضب (٢/ ١٠٢) .

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"إذن" عليها، ثم اختلفوا: فذهب الكسائى[1] إلى جواز إعمال "إذن" وإهمالها. ومنع الفراء[2] الإعمال.

فيجوز عند الكسائى: زيدا إذن أكرمُ (بالنصب والرفع) ولا يجوز عند الفراء إلا الرفع.

قال أبوحيان: "ولو قَدَّمْتَ معمول الفعل على "إذن" نحو: زيدا إذن أكرم، جاز ذلك عند الكسائى والفراء، إلا أن الفراء يبطل عملها، والكسائى يجيز الإبطال والإعمال ، ولا نص عند البصريين أحفظه فى ذلك، والذى تقتضيه قواعدهم المنع"[3].

* وأما تقديم المعمول على الفعل وحده (أى: الفصل به بين "إذن" والفعل) فأجازه الكسائى والفراء وهشام.

فيجوز عندهم: إذن زيدا أكرمُ، ويجوز فى الفعل النصب والرفع، واختار الفراء وهشام الرفع، واختار الكسائى النصب[4].

---

(١)، (٢) ينظر مذهبهما فى: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٤)، وهمع الهوامع (٢/٢٩٥).

(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٤/ ٢٢)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٤)، والجنى الدانى (٣٦٣)، والتصريح (٢/ ٢٣٥)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٨٩) .

٤ـ تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها[١]

ذهب البصريون[٢] إلى أن لام الجحود لا تعمل النصب فى الفعل المضارع بنفسها، وإنما هو منصوب بـ"أَنْ" مضمرة وجوبا بعدها، وهى حرف جر، والمصدر المؤول من "أَنْ" والفعل المضارع مجرور بها.

وبناء عليه فلا يجوز أن يتقدم عليها معمول الفعل المضارع المنصوب بعدها[٣]؛ وذلك لأن "أَنْ" المصدرية الناصبة لا يجوز أن يتقدم عليها معمول صلتها، كما سبق بيانه[٤].

فلا يجوز أن تقول: ما كان محمدٌ خالدًا لِيَضْرِبَ، ولا: ما كان زيدٌ طعامَك لِيَأْكُلَ، ولا: ما كان عمرو دَارَكَ لِيَدْخُلَ.

وذهب الكوفيون[٥] إلى أن لام الجحود عاملة النصب بنفسها فى الفعل المضارع .

---

(١) لام الجحود هى: اللام المسبوقة بكون ماض (لفظا ومعنى، أو معنى فقط) منفى، وينصب بعدها الفعل المضارع بها أو بـ"أن" مضمرة وجوبا، على خلاف فى ذلك . وتسمى لام النفى.
ينظر: اللامات لأبى إسحاق الزجاج (٥٥) تحقيق د/ مازن المبارك (دار صادر ـ بيروت ـ ط: الثانية ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)، واللامات للهروى (١٧٠) تحقيق الدكتور/ أحمد الرصد (مطبعة حسان ـ القاهرة ـ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) .

(٢) ينظر مذهبهم فى: الكتاب (٣/ ٧)، والمقتضب (٢/ ٧)، والإنصاف (٢/٥٩٣)، والجنى الدانى (١١٤)، وائتلاف النصرة (١٣٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٩٢).

(٣) وكذلك لا يجوز أن تظهر "أن" بعدها، فلا يقال: ما كان زيد لأن يأكل طعامك. الإنصاف (٢/ ٥٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٢٩) .

(٤) ينظر: (ص ١٠٦٧) .

(٥) ينظر مذهبهم فى: الإنصاف (٢/ ٥٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٧)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٣)، والجنى الدانى (١١٤)، وائتلاف النصرة (١٣٩)، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/ ٢٩٢) .

وبناء عليه يجوز أن يتقدم عليها معمول الفعل المضارع المنصوب بها[1].

واحتجوا بقول الشاعر:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولم أَكُنْ ∴ مقالتَها ما كنتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا[2]

أي: ولم أكن لأسمع مقالتها .

ورُدَّ عليهم[3] : بأن "مقالتها" مفعول به لفعل مقدر مدلول عليه بالفعل المذكور، والتقدير: ولم أكن لأسمع مقالتها ما كنت حيا لأسمعا.

ونظير هذا البيت قوله:

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[4]

وقد سبق الحديث عنه.

فالصحيح: ما ذهب إليه البصريون.

---

(١) وكذلك يجوز عند الكوفيين أن تظهر "أنْ" بعدها، فيجوز أن يقال: ما كان زيد لِأنْ يأكلَ طعامك. الإنصاف (٢/ ٥٩٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ٨٠) .

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله،وهو بلا نسبة في:الإنصاف (٢/٥٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٢٩)، وشرح التسهيل (٤/٢٣).

اللغة: عذلتني: لامتني وعاتبتني .

الشاهد فيه: قوله: "ولم أكن مقالتها ... لأسمعها" حيث قدم المعمول "مقالتها" وهو معمول للفعل المضارع "أسمع" على لام الجحود، وهذا دليل للكوفيين على أن هذه اللام هي العاملة بنفسها؛ إذ لو كانت "أن" مضمرة بعدها لما جاز تقديم المعمول عليها .

وخرجه البصريون على أن "مقالتها" معمول لفعل مقدر مدلول عليه بالفعل المذكور

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/ ٥٩٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٢٩)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٣)، وائتلاف النصرة (١٣٩)، وحاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٩٢).

(٤) تقدم تخريجه (ص١٠٦٨) .

المبحث الثامن عشر

جوازم الفعل المضارع

ويشتمل على ثلاث مسائل:

١ـ تقديم معمول الفعل المجزوم بلام الأمر عليها أو على الفعل وحده.

٢ـ تقديم معمول الفعل المجزوم بـ"لم" و"لما" عليهما أو على الفعل وحده.

٣ـ تقديم معمول فعلى الشرط والجواب على الأداة.

١ـ تقديم معمول الفعل المجزوم بلام الأمر عليها أو على الفعل وحده

يجوز تقديم معمول الفعل المجزوم بلام الأمر عليها إذا لم يكن واجب التأخير على فعل الأمر المتجرد منها.

أما تقديمه على الفعل وحده (أى: الفصل به بين اللام والفعل) فلا يجوز[١].

قال أبوحيان: "ولا يجوز الفصل بين لام الأمر وما عملت فيه، لا بمعمول الفعل ولا بغيره، ويجوز تقديمُ معمولِ معمولِها عليها إذا كان يجوز تقديمه على فعل الأمر العارى من اللام، نحو: زيدًا لِيَضْرِبْ خالدٌ"[٢].

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١١١)، والفصول والفروق (١٣٧).
(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٥٦).

٢ـ تقديم معمول الفعل المجزوم بـ"لَمْ" و"لَمَّا" عليهما أو على الفعل وحده

يجوز تقديم معمول الفعل المجزوم بـــ"لم" و"لمَّا" عليهما، نحو: زيدا لم أضربْ ، وخالدا لَمَّا أُكرِمْ[١].

أما تقديمه على الفعل وحده (أى: الفصل به بينهما وبين الفعل) فلا يجوز إلا فى ضرورة الشعر[٢].

قال أبوحيان: "ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولهـــا إلا فـــى الشعر ... ويجوز تقديم معمول مجزومها الفضلة عليها، نحو: زيـــدا لم أضربْ، وعَمْرًا لَمَّا أَضْرِبْ"[٣].

وقال ابن عقيل: "وكما لا يُفْصَلُ بين أجزاء الفعل، ولا بين "قد" والفعل لا يُفْصَلُ بين "لم" والفعل، ولا بين "لَمَّا" والفعـــل؛ ولحملهمـــا على الفعل جاز تقديمُ معمولِ معمولِهما عليهما، نحو: زيدا لم أضربْ، أو لمَّا أضربْ"[٤].

(١) ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٥٥)، ومنحة الجليل (١/ ٢٧٨).
(٢) ينظر: شرح التسهيل (٤/ ٦٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٠)،وهمع الهوامع (٢/ ٤٤٦ ، ٤٤٨) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/ ٥)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/ ٥٥).
(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٦٠، ١٨٦١).
(٤) المساعد (٣/ ١٣١) .

٣ ـ تقديم معمول فِعْلَيِ الشرط والجواب على الأداة

ذهب البصريون[١] إلى عدم جواز تقديم معمول فعلى الشرط والجواب على أداة الشرط.

وحجتهم: أن أداة الشرط كأداة الاستفهام لها صدر الكلام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢] ، فلا يجوز أن تقول: خيرًا إنْ تفعلْ يُثِبْكَ الله[٣]، ولا : خيرا إنْ تَزُرْنَا تُصِبْ[٤].

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول فعل الجواب على أداة الشرط باتفاق.

وحجتهم: أن الأصل فى الجواب التقديم[٥]، فنحو: "إنْ تضربْ أَضْرِبْ" أصله:"أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ" برفع "أضرب" فلما أُخِّرَ انجزم[٦].

فيجوز أن تقول: خيرًا إنْ تَزُرْنا تُصِبْ.

واختلف الكوفيون فى تقديم معمول فعل الشرط على الأداة، فأجازه الكسائى[٧]، ومنعه الفراء[٨].

---

(١) ينظر مذهبهم فى: الإنصاف (٢/ ٦٢٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٧٨، ١٨٧٩م)، وائتلاف النصرة (١٣٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٦١، ٤٦٢) .

(٢) ينظر: الإنصاف (٦٢٧/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٧).

(٣) فى هذا المثال : المعمول المتقدم "خيرا" معمول لفعل الشرط "تفعل"، وأصل الكلام: إن تفعل خيرا يثبك الله .

(٤) فى هذا المثال: المعمول المتقدم "خيرا" معمول لجواب الشرط "تصب"، وأصل الكلام: إن تزرنا تصب خيرا .

(٥) أجاز الكوفيون وأبوزيد الأنصارى والأخفش والمبرد تقديم جواب الشرط على فعل الشرط مراعاة لهذا الأصل، نحو: أقوم إن قام زيد (برفع"أقوم").

وأجازه المازنى إن كان جواب الشرط مضارعا، نحو: أقوم إن قام زيد، وأقوم إن يقم زيد، ومنعه إن كان ماضيا، نحو: قمت إن قام زيد، وقمت إن يقم زيد.

ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٧٩)، وحاشية الصبان على الأشمونى (٤/ ١٥).

(٦) ينظر: الإنصاف (٢/ ٦٢٣)، وائتلاف النصرة (١٣١) .

(٧) ، (٨) ينظر رأيهما فى : الأصول فى النحو (٢/ ٢٣٦)، وشرح التسهيل (٨٦/٤) وهمع الهوامع (٤٦٢/٢)،وحاشية الصبان على الأشمونى(٤/ ١٥).

جاء فى الأصول: "ومن ذلك[1] : "إنْ" التى للجزاء لا تكون إلا صدرا، ولابد من شرط وجواب، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر؛ إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع؛ فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول: "زيدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ"[2] بأى الفعلين نصبته فهو غير جائز؛ لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه. وأجاز الكسائى أن تنصبه بالفعل الأول، ولم يجزها أحد من النحويين، وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثانى"[3].

فالراجح: ما ذهب إليه البصريون.

أما ما احتج به الكوفيون من أن الأصل فى جواب الشرط التقديم فغير مسلم به؛ لأن مرتبة الجواب بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب فى الجواب، والجواب مُسَبَّبٌ عنه، ومحال أن يتقدم المُسَبَّبُ على السببِ[4] "ألا ترى أنك لا تقول: "إنْ أَشْكُرْكَ تُعْطِنِى" وأنت تريد "إنْ تُعْطِنِى أَشْكُرْكَ"؛ لاستحالة أن يتقدم المُسَبَّبُ على السبب، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل"[5].

(١) أى: من الحروف التى تكون صدور الكلام.
(٢) فى هذا المثال : المعمول المتقدم "زيدا" يحتمل أن يكون معمولا لفعل الشرط "تضرب"، وأن يكون معمولا لجواب الشرط "أضرب".
(٣) الأصول فى النحو (٢/ ٢٣٦).
(٤) ينظر: الإنصاف (٢/ ٦٢٧) وائتلاف النصرة (١٣١).
(٥) الإنصاف (٢/ ٦٢٧).

المبحث التاسع عشر

القسم

ويشتمل على مسألة واحدة:

- تقديم معمول الجواب المقترن بلام القسم عليها.

تقديم معمول الجواب المقترن بلام القسم عليها

الجملة الواقعة فى جواب القسم إن كانت مثبتة فإنها تصدر بلام مفتوحة تسمى لام الجواب[1]، سواء أكانت هذه الجملة اسمية، نحو: والله لَمحمدٌ أكرمُ الناسِ،أو فعلية نحو:والله لَأُكْرِمَنَّ محمدًا، قال(تعالى):﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[2].

وقد اختلف النحاة فى هذه اللام، هل يجوز أن يتقدم عليها معمول الجواب المقترن بها أولا؟

فذهب جمهور النحاة[3] إلى عدم جواز تقديم معمول الجواب المقترن بهذه اللام عليها، سواء أكان هذا المعمول مفعولا صريحا أم ظرفا أم جارا ومجرورا.

وذلك لأن هذه اللام لها صدر الكلام؛ فلا يقدم عليها معمول ما بعدها، وبعبارة أخرى: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فنحو:والله لأكرمنَّ محمدا،ووالله لأقومَنَّ عندك، ووالله لأعتكفنَّ فى المسجد، ووالله لَزيدٌ ضاربٌ عمرا، ووالله لخالدٌ مسافرٌ الآن.

لا يجوز أن تقول فيه:والله محمدا لأكرمن، والله عندك لأقومن، ووالله فى المسجد لأعتكفن،ووالله عمرا لزيد ضارب،ووالله الآن لخالد مسافر.

وذهب[4] الفراء[5] وأبوعبيدة[6] إلى جواز تقديم معمول الجواب المقترن بهذه اللام عليها مطلقا،أى:سواء أكان هذا المعمول ظرفا أم جارا ومجرورا أم غيرهما .

---

(١) ينظر: الجنى الدانى (١٣٤، ١٣٥) ، ومغنى اللبيب (٢٣٦).

(٢) يوسف/ ٣٢ .

(٣) ينظر: البسيط (٢/ ٩٢٣ ، ٩٢٤) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٨٧)، والمساعد (٢/ ٣٢٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٠٥، ٤٠٦).

(٤) ينظر رأيهما فى: ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٨٧) والمساعد (٢/ ٣٢٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٠٦).

(٥) ينظر : معانى القرآن (٢/٤١٣).

(٦) ينظر: مجاز القرآن لأبى عبيدة (٢/ ١٨٧) تعليق الدكتور/ محمد فؤاد عبدالباقى (الخانجى ــ القاهرة).

فيجوز عندهما:والله محمدا لأكرمن،ووالله عندك لأقومن.."الخ.
وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول الجواب المقترن بهذه اللام عليها إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا يجوز أن يتقدم عليها إن كان غير ذلك.

فيجوز عنده: والله عندك لأقومن، والله فى المسجد لأعتكفن، ونحوه، ولا يجوز عنده: والله زيدا لأضربن، ونحوه.

قال (رحمه الله): "إن تعلق بجواب قسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه، كقوله (تعالى): ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ﴾ [1] ... وإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه، فلا يجوز فى: واللهِ لَأَضْرِبَنَّ زيدا: واللهِ زيدا لَأَضْرِبَنَّ"[2].

والذى أميل إليه: هو ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن الظرف والجار والمجرور يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع فى غيرهما.

(١) المؤمنون / ٤٠.
(٢) شرح التسهيل (٣/ ٢١٨، ٢١٩). وينظر: المساعد (٢/ ٣٢٦)، وشفاء العليل (٢/ ٦٩٨).

خاتمة البحث

الحمد لله الذى جعل الحمد فاتحة أسراره، وخاتمة تصاريفه وأقداره . والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) ، وعلى آله وصحبه وأنصاره وأتباعه .

وبعد ...

فقد مَنَّ الله (عزوجل) علىَّ بإتمام هذه الدراسة النحوية التحليلية لمسائل التقديم والتأخير فى المنصوبات فى لغة العرب، وهى كثيرة ومتنوعة، وقد جمعتها من بطون كتب النحو، ونسقتها ، ورتبتها، ودرستها دراسة نحوية تحليلية، مُعَوِّلا على الشواهد النثرية والشعرية .

وقد فَصَّلْتُ القول فى هذه المسائل ، فبينت مواضع الجواز، ومواضع الوجوب، وما اتفق عليه النحاة، وما اختلفوا فيه، مؤيدا ومرجحا، أو معارضا ومفندا، مع ذكر الحجج والأدلة .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

أهم المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم ٠

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف الزبيدى ـ تحقيق الدكتور/ طارق الجنابى (مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)٠

٢- إحياء النحو للأستاذ/ إبراهيم مصطفى (دار الآفاق العربية ـ القاهرة ط: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)٠

٣- الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للدكتور/ أحمد محمد عبدالراضى (مكتبة الآداب ـ القاهرة ـ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)٠

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىحيان ـ تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد،ومراجعة الدكتور/ رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)٠

٥- أسرار العربية لأبىالبركات الأنبارى ـ تحقيق الأستاذ/ محمد بهجة البيطار (مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م) ٠

٦- اسم الفعل فى كلام العرب والقرآن الكريم للدكتور / السيد محمد عبدالمقصود (مطبعة الأمانة ـ مصر ـ ط :الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)

٧- الأصول فى النحو لابن السراج-تحقيق الدكتور/عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط:الثالثة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م)٠

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبىالبركات الأنبارى (المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م)٠

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد (دار الثقافة العربية ـ بيروت)٠

١٠- الإيضاح العضدى لأبىعلى الفارسى تحقيق الدكتور/ حسن شاذلى فرهود (دار العلوم للطباعة والنشر ـ ط: الثانية ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)٠

١١- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ـ تحقيق الدكتور / موسى بناى العلايلى (مطبعة العانى ـ بغداد ـ ١٩٨٢م) .
١٢- البسيط فى شرح جمل الزجاج لابن أبى الربيع ـ تحقيق الدكتور/ عيد بن عياد الثبيتى (دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م) .
١٣- البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى ـ تحقيق الدكتور/ علاء الدين حموية (دار عمار ـ الأردن ـ ط:الأولى ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م).
١٤- التبيان فى إعراب القرآن لابى بقاء العكبرى (المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ـ ط : ١٩٨٠م).
١٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبىالبقاء العكبرى ـ تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ ط: الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م).
١٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ـ تحقيق الدكتور/ السيد تقى عبدالسيد (١٤٠٦هـ).
١٧- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ـ تحقيق الدكتور / حسن هنداوى (دار القلم ـ دمشق ـ ط الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).
١٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق الأستاذ / محمد كامل بركات (دار الكاتب للطباعة والنشر ـ ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).
١٩- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العربية ـ بدون).
٢٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى ـ تحقيق الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن المفدى (ط: الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٣م).

٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ـ تحقيق الدكتور عبدالرحمن على سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية ـ ط الثانية).

٢٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ـ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط : الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) .

٢٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (دار الفكر ـ بدون).

٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت ـ بدون).

٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادى، تحقيق الدكتور/ محمد نبيل طريفى، ومراجعة الدكتور/ إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

٢٦- الخصائص لابن جنى ـ تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار (المكتبة العلمية ـ ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م).

٢٧- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ـ تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق).

٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق الشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (مكتبة التراث ـ القاهرة ـ ط: العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

٢٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ـ تحقيق الأستاذ/ محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٣٠- شرح أبيات سيبويه لأبىمحمد يوسف بن أبىسعيد السيرافى ـ تحقيق الدكتور/ محمد على سلطانى (مطبعة الحجاز بدمشق ـ ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م)٠
٣١- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى (دار إحياء الكتب العربية ـ بدون)٠
٣٢- شرح ألفية ابن مالك لابنجابر الأندلسى-تحقيق الدكتور/عبدالحميد السيد عبدالحميد (المكتبة الأزهرية ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م)٠
٣٣- شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى ـ تحقيق الدكتور/ على موسى الشوملى(مكتبة الخريجى ـ الرياض ـ ط : الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م) ٠
٣٤- شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر ـ ط:الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م)٠
٣٥- شرح جمل الزجاجى لابن خروف ـ تحقيق الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب (السعودية ـ جامعة أم القرى ـ معهد البحوث العلمية ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ) ٠
٣٦- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ـ تحقيق الدكتور/ صاحب أبوجناح (بدون)٠
٣٧- شرح شذور الذهب لابن هشام ـ تحقيق الأستاذ/ محمد بركات هبود، ومراجعة الأستاذ/ يوسف الشيخ محمد البقاعى (دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م)٠
٣٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ـ تحقيق الأستاذ/عدنان عبدالرحمن الدورى(مكتبة العانى ـ بغداد ـ ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م)٠
٣٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ـ تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ بدون)٠

٤٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ـ تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ=١٩٩٨م).
٤١- شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدى (مركز البحث العلمى ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
٤٢- شرح اللمع لابن برهان ـ تحقيق الدكتور/ فائز فارس (الكويت ـ ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).
٤٣- شرح اللمع للأصفهانى ـ تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن محمد أبو عبادة (السعودية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).
٤٤- شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطى الضرير ـ تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ط:الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
٤٥- شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ بدون).
٤٦- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ـ تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله على الحسينى بركات (المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
٤٧- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين النيلى ـ تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن العميرى (السعودية ـ جامعة أم القرى ـ مركز إحياء التراث الإسلامى ١٤١٩هـ).
٤٨- ضرائر الشعر لابن عصفور ـ تحقيق الأستاذ/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس ـ بيروت ـ ط: الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
٤٩- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (مطبوع أسفل أوضح المسالك).

٥٠- الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز ـ تحقيق الأستاذ / حامد العبدلى (دار الأنبار ـ بغداد ـ الرمادى).
٥١- الفصول الخمسون لابن معطى ـ تحقيق الأستاذ الدكتور / محمود محمد الطناحى (عيسى الحلبى وشركاه ـ بدون) .
٥٢- الفصول والفروق للأستاذ الدكتور / أحمد الزين على العزازى (مطابع الشناوى ـ طنطا ـ ط:الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).
٥٣- الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون (دار الجيل ـ بيروت (بدون)).
٥٤- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبىالبقاء العكبرى ط تحقيق الدكتور/ غازى مختار طليمات ، وج٢ تحقيق الدكتور/ عبدالإله نبهان (دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ودار الفكر ـ دمشق ـ ط:الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م).
٥٥- لسان العرب لابن منظور ـ تحقيق الأستاذ/ عبدالله أحمد الكبير ،وآخرين (دار المعارف ـ بدون) .
٥٦- اللمع فى صنعة الإعراب لابن جنى ـ تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف (ط: الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).
٥٧- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل ـ تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات (جامعة الملك عبدالعزيز ـ مركز البحث العلمى ـ مكة المكرمة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).
٥٨- معانى القرآن للفراء ـ ج١ تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار، وج٢ تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار، وج٣ تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى، ومراجعة الأستاذ/ على النجدى ناصف (دار السرور (بدون)).

٥٩- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ـ شرح وتحقيق الدكتور/ عبدالجليل عبده شلبى (دار الحديث ـ القاهرة ـ ط:الثانية ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
٦٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ـ تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، والأستاذ/ محمد على حمد الله، ومراجعة الأستاذ/ سعيد الأفغانى (دار الفكر ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
٦١- المفصل فى علم العربية للزمخشرى (دار الجيل ـ بيروت ـ ط الثانية ـ بدون) .
٦٢- المقتصد فى شرح الإيضاح للشيخ/ عبدالقاهر الجرجانى ـ تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان (دار الرشيد ـ العراق ـ ١٩٨٢م).
٦٣- المقتضب للمبرد ـ تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).
٦٤- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ـ تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).
٦٥- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيى‌الدين عبدالحميد (مطبوع أسفل شرح ابن عقيل للألفية).
٦٦- النحو الوافى للأستاذ/ عباس حسن (دار المعارف ـ مصر ـ ط:الرابعة (بدون)).
٦٧- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ـ تحقيق الأستاذ/ أحمد شمس الدين (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).